الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للبروفيسور: بداري كمال مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، تدعو كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الباحثين في الجامعات وصناع القرار وإطارات مختلف المؤسسات من مسيرين ومديرين في الجزائر والدول العربية والأجنبية للمساهمة بأبحاثهم في:

مجمع ملتقيات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

يوم 19 ديسمبر 2017

Le rôle des Incubateurs d'entreprises dans le développement de l'innovation technologique et de la compétitivité dans les petites et moyennes entreprises en Algérie

ISSN: 2661-7048

الجزء الأول

إن حاجة الاقتصاد الجزائري إلى خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد حتمية لا بد منها في ظل السعي نحو تحسين سياسة التشغيل أي خلق فرص عمل دائمة لخريجي الجامعة الجزائرية و الوصول إلى نسب نمو مقبولة للاقتصاد الوطني ، فهذا يعني ضرورة التفكير الجدي في تفعيل وتوسيع نشاط ما يعرف بحاضنات الإعمال ، هذه الأخيرة هي برامج مصممة لدعم تطوير وإنجاح الشركات الناشئة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة والمدارة من قبل إدارة الحاضنة, والتي إما أن تقوم الحاضنة بتزويدها للشركات الناشئة بشكل مباشر أو عن طريق شبكة من علاقاتها. تختلف حاضنات الأعمال عن بعضها بالطريقة التي تقوم بها بتزويد الشركات الناشئة بالخدمات, وهيكلها التنظيمي, وبنوعية العملاء الذين يخدمونهم.

إن حضانة الحاضنات للشركات الناشئة تزيد من فرصها بالنجاح والاستمرار ,ففي دراسات سابقة وجد ان نسبة 87% من الشركات الناشئة التي استفادت من دعم الحاضنات نجحت واستمرت في السوق ,وبالمقابل فان نسبة نجاح الشركات الناشئة التي لم تتلق دعم من حاضنات الاعمال كانت حوالي 44%

إشكالية اليوم الدراسي:

ما الدور الذي قد تلعبه حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

أهداف اليوم الدراسي:

يهدف هذا اليوم الدراسي إلى:

- لفت انتباه الباحثين والطلبة إلى أهمية دور حاضنات الأعمال في إنشاء و رعاية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
-البحث عن أسباب تعثر حاضنات الأعمال في قيادة أصحاب رؤوس الأموال و المستثمرين الصغار في ابتكار مؤسسات ريادية في مجال المناجمنت.

- البحث عن الحلول العملية لتقليص من دور الدولة كحاضنة أعمال كبير و ترك المجال للقطاع الخاص - تجارب بعض الدول في ذلك.

- خلق حاضنات الأعمال تكون وضيفتها أساسا مبنية على احتضان المؤسسات الصغيرة و تعمل على تحقيق الآتي:

- الزيادة في دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المتميزة و ضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة
- التقليل من مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المشروع؛
- تقليل تكاليف بدء نشاط المشروع (توفير دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع)؛
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروع و تطوير إنتاجه؛
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية و القانونية التي تواجه المشروع؛
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط؛

المستهدفون:

-الأساتذة الباحثون في الجامعات ومختلف مراكز البحث

-مدراء ومسيرو المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية.

-أرباب العمل ورجال الأعمال.

-الطلبة عموما وطلبة الماستر والدكتوراه بصفة خاصة.

المحاور الأساسية لليوم الدراسي:

يتمحور اليوم الدراسي حول:

المحور01 الإطار النظري لحاضنات الأعمال

المحور02 أداء حاضنات الأعمال في الاقتصاد الوطني

المحور03 حاضنات الأعمال و الإبداع التكنولوجي

المحور04 مهارات الريادة في حاضنات الأعمال و دور الحاضنة في إنشاء مؤسسة مبتكرة

المحور 05 دور حاضنات الأعمال في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة - تجارب واقعية

الرئيس الشرفي لليوم الدراسي: البروفيسور بداري كمال، مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Honorific President: Mr. le Pr Bedari Kamel, Recteur de Université de Med Boudiaf - M'Sila

رئيس اليوم الدراسي : الدكتور مير أحمد، جامعة محمد بوضياف - مسيلة-

Président du Journée scientifique: Dr Mir Ahmed, Université de Med Boudiaf - M'Sila

☆ رئيس اللجنة العلمية لليوم الدراسي: الدكتور مراد شريف

☆ أعضاء اللجنة العلمية لليوم الدراسي الموسوم بـ: دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الأستاذ	الجامعة	الأستاذ	الجامعة
البروفيسور البروفيسور برحومة عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور قاسمي كمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور بوقرة رابح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور بن واضح هاشمي	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور دبي علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور عماري زهير	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور رفاع مقران	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور فرحات عباس	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور بوجلال محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور القري عبد الرحمان	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور خبابة عبد الله	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور عريوة محاد	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور عزي الاخضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور طلال زغبة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور سعيدي يحيى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور لقواق عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور بلعجوز حسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور حوحو مصطفى	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور كازي ثاني أمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور بركاتي حسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور سنوسي علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور قروش عيسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور سعودي بلقاسم	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور بيصار عبد المطلب	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور طويطي مصطفى	جامعة غرداية		
الدكتور شريف مراد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور خرخاش سامية	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور ولهي بوعلام	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور بوبعاية حسان	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور شريط صلاح الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور ميمون الطاهر	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور براهيمي عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور شعبان بعيطيش	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور عز الدين عبد الرؤوف	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور مير أحمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور فراحتية العيد	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بن البار موسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور تمار توفيق	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور حريزي فاروق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الكتورة بتغة صونيا	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور زاوش رضا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور بوجمعة عمرون	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور عبادي محمد	جامعة برج بوعريرج	الدكتور غلاب فاتح	
		الدكتور بدار عاشور	جامعة محمد بوضياف المسيلة
			جامعة محمد بوضياف المسيلة

☆ رئيس اللجنة التنظيمية: الدكتور عبد المطلب بيصار

☆ أعضاء اللجنة التنظيمية لليوم الدراسي الموسوم بـ:

دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الأستاذ	الجامعة	الأستاذ	الجامعة
الدكتور عز الدين عبد الرؤوف	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذة حطي شاكر السراج	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور مير أحمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذ زريق عمر	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بن البار موسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذ نوي نور الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور حريزي فاروق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذ عطا الله ياسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور حوحو مصطفى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الاستاذة بن تومي سارة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بركاتي حسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور لعشاش عبد الحليم	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور قروش عيسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتورة دغفل فاطمة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بيصار عبد المطلب	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور القري عبد الرحمان	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور خرخاش سامية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	بن عثمان عائشة(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بوبعاية حسان	جامعة محمد بوضياف المسيلة	دخان حسينة(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة

الدكتور ميمون الطاهر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	سعيد حياة(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور شعبان بعيطيش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	محاذي عثمان(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	بن زاوي هاجر(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور فراحتية العيد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مزراق وردة(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور تمار توفيق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	بن عامر صفية(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الكتورة بتغة صونيا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	تيطراوي آمنة(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بركاتي حسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	شتيح أكرم(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتورة رحماني سناء	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مريخي يوسف(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الكتورة شنبي صورية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	عزوز منير(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتورة نوي نبيلة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	برحومة سارة (طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الأستاذ قراوي أحمد الصغير	جامعة محمد بوضياف المسيلة		

تواريخ مهمة:

-على الراغبين في المشاركة في اليوم الدراسي إرسال أوراقهم البحثية مرفقة بالسيرة الذاتية على البريد الالكتروني أدناه قبل تاريخ: 2017/12/05.

☆ تاريخ الانعقاد: 2017/12/19

ترسل المداخلات على البريد الإلكتروني :

pep_enp2017@yahoo.com

✆ 0667.92.94.10

رئيس الجنة التنظيمية الدكتور بيصار عبد المطلب

الهاتف: 0670288474

البريد الالكتروني: : Bisarabdo@gmail.com

عضو الجنة التنظيمية الدكتور تمار توفيق

الهاتف:0667929410

البريد الالكتروني: temtoufik@yahoo.fr

مداخلات اليوم الدراسي حول

دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

Le rôle des Incubateurs d'entreprises dans le développement de l'innovation technologique et de la compétitivité dans les petites et moyennes entreprises en Algérie

19/ديسمبر/2017

منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

بحوث و أوراق اليوم الدراسي المنعقد بتاريخ

19/ديسمبر/2017

تصميم و معلجة النصوص

الدكتور: مير أحمد و الدكتور فرحات عباس و الدكتور تمار توفيق

منشورات كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة –

تحت الرعاية السامية للبروفيسور: بداري كمال مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، تدعو كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الباحثين في الجامعات وصناع القرار وإطارات مختلف المؤسسات من مسيرين ومديرين في الجزائر للمساهمة بأبحاثهم في:

اليوم الدراسي الدولي حول:

دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

Le rôle des Incubateurs d'entreprises dans le développement de l'innovation technologique et de la compétitivité dans les petites et moyennes entreprises en Algérie

19/ديسمبر/2017

الرئيس الشرفي لليوم الدراسي :البروفيسور بداري كمال، مدير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Honorific President: Mr. le Pr Bedari Kamel, Recteur de Université de Med Boudiaf - M'Sila

رئيس اليوم الدراسي :الدكتور مير أحمد، جامعة محمد بوضياف – مسيلة–

Président du Journée scientifique: Dr Mir Ahmed, Université de Med Boudiaf - M'Sila

رئيس اللجنة العلمية لليوم الدراسي: البروفيسور بلعجوز حسين

أعضاء اللجنة العلمية لليوم الدراسي الموسوم بـ: دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

اللجنة العلمية:

الأستاذ	الجامعة	الأستاذ	الجامعة
البروفيسور البروفيسور برحومة عبد الحميد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور **قاسمي كمال**	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور بوقرة رابح	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور **بن واضح هاشمي**	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور دبي علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور **عماري زهير**	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور رفاع مقران	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور **فرحات عباس**	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور بوجلال محمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور القري عبد الرحمان	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور خبابة عبد الله	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور **عريوة محاد**	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور عزي الاخضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور طلال زغبة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور سعيدي يحيى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور لقواق عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور بلعجوز حسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور حوحو مصطفى	جامعة محمد بوضياف المسيلة
البروفيسور البروفيسور كازي ثاني أمال	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور بركاتي حسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة

البروفيسور سنوسي علي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور قروش عيسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور سعودي بلقاسم **الدكتور طويطي مصطفى**	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة غرداية	الدكتور بيصار عبد المطلب	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور شريف مراد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور خرخاش سامية	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور ولهي بوعلام	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور بوبعاية حسان	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور شريط صلاح الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور ميمون الطاهر	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور براهيمي عبد الرزاق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور شعبان بعيطيش	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور عز الدين عبد الرؤوف	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور مير أحمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور فراحتية العيد	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بن البار موسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور تمار توفيق	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور حريزي فاروق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الكتورة بتغة صونيا	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور زاوش رضا **الدكتور عبادي محمد**	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة برج بوعريريج	الدكتور بوجمعة عمرون الدكتور غلاب فاتح	جامعة محمد بوضياف المسيلة
		الدكتور **بدار عاشور**	جامعة محمد بوضياف المسيلة جامعة محمد بوضياف المسيلة

رئيس اللجنة التنظيمية: الدكتور بيصار عبد المطلب

أعضاء اللجنة التنظيمية لليوم الدراسي الموسوم بـ:

دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

اللجنة التنظيمية:

الأستاذ	الجامعة	الأستاذ	الجامعة
الدكتور عز الدين عبد الرؤوف	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذ قراوي أحمد الصغير	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور مير أحمد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذة حطي شاكر السراج	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بن البار موسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذ زريق عمر	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور حريزي فاروق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذ نوي نور الدين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور حوحو مصطفى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الأستاذ عطا الله ياسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بركاتي حسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الاستاذة بن تومي سارة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور قروش عيسى	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور لعشاش عبد الحليم	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بيصار عبد المطلب	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتورة دغفل فاطمة	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور خرخاش سامية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	الدكتور القري عبد الرحمان	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بوبعاية حسان	جامعة محمد بوضياف المسيلة	بن عثمان عائشة(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور ميمون الطاهر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	دخان حسينة(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور شعبان بعيطيش	جامعة محمد بوضياف المسيلة	سعيد حياة(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور غربي حمزة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	محاذي عثمان(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور فراحتية العيد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	بن زاوي هاجر(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور تمار توفيق	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مزراق وردة(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الكتورة بتغة صونيا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	بن عامر صفية(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتور بركاتي حسين	جامعة محمد بوضياف المسيلة	تيطراوي آمنة(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتورة رحماني سناء	جامعة محمد بوضياف المسيلة	شتيح أكرم(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الكتورة شنبي صورية	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مريخي يوسف(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة
الدكتورة نوي نبيلة	جامعة محمد بوضياف المسيلة	عزوز منير(طالب د.ل.م.د)	جامعة محمد بوضياف المسيلة

- **إشكالية اليوم الدراسي:**

إن حاجة الاقتصاد الجزائري إلى خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد حتمية لا بد منها في ظل السعي نحو تحسين سياسة التشغيل أي خلق فرص عمل دائمة لخريجي الجامعة الجزائرية و الوصول إلى نسب نمو مقبولة للاقتصاد الوطني ، فهذا يعني ضرورة التفكير الجدي في تفعيل وتوسيع نشاط ما يعرف بحاضنات الإعمال ، هذه الأخيرة هي برامج مصممة لدعم تطوير وإنجاح الشركات الناشئة عن طريق تزويدها بمجموعة من موارد الدعم والخدمات المصممة والمدارة من قبل إدارة الحاضنة, والتي إما أن تقوم الحاضنة بتزويدها للشركات الناشئة بشكل مباشر أو عن طريق شبكة من علاقاتها. تختلف حاضنات الأعمال عن بعضها بالطريقة التي تقوم بها بتزويد الشركات الناشئة بالخدمات, وهيكلها التنظيمي, وبنوعية العملاء الذين يخدمونهم.

إن حضانة الحاضنات للشركات الناشئة تزيد من فرصها بالنجاح والاستمرار ,ففي دراسات سابقة وجد ان نسبة 87% من الشركات الناشئة التي استفادت من دعم الحاضنات نجحت واستمرت في السوق[1] ,وبالمقابل فان نسبة نجاح الشركات الناشئة التي لم تتلق دعم من حاضنات الأعمال كانت حوالي 44%

ما الدور الذي قد تلعبه حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي و القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

- **أهداف اليوم الدراسي:**

يهدف هذا اليوم الدراسي إلى:

– لفت انتباه الباحثين والطلبة إلى أهمية دور حاضنات الأعمال في إنشاء و رعاية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–البحث عن أسباب تعثر حاضنات الأعمال في قيادة أصحاب رؤوس الأموال و المستثمرين الصغار في ابتكار مؤسسات ريادية في مجال المناجمنت.

– البحث عن الحلول العملية لتقليص من دور الدولة كحاضنة أعمال كبير و ترك المجال للقطاع الخاص – تجارب بعض الدول في ذلك.

– خلق حاضنات الأعمال تكون وضيفتها أساسا مبنية على احتضان المؤسسات الصغيرة و تعمل على تحقيق الآتي:

- الزيادة في دورة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المتميزة و ضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة
- التقليل من مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المشروع؛
- تقليل تكاليف بدء نشاط المشروع (توفير دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع)؛
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروع و تطوير إنتاجه؛

- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية و القانونية التي تواجه المشروع؛
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط؛

- **المستهدفون:**

—الأساتذة الباحثون في الجامعات ومختلف مراكز البحث

—مدراء ومسيرو المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية.

—أرباب العمل ورجال الأعمال.

- **المحاور الأساسية لليوم الدراسي:**

يتمحور اليوم الدراسي حول:

المحور01 الإطار النظري لحاضنات الأعمال

المحور02 أداء حاضنات الأعمال في الاقتصاد الوطني

المحور03 حاضنات الأعمال و الإبداع التكنولوجي

المحور04 مهارات الريادة في حاضنات الأعمال و دور الحاضنة في إنشاء مؤسسة مبتكرة

المحور 05 دور حاضنات الأعمال في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة – تجارب واقعية –

- **تواريخ مهمة:**

—على الراغبين في المشاركة في اليوم الدراسي إرسال أوراقهم البحثية مرفقة بالسيرة الذاتية على البريد الالكتروني أدناه قبل تاريخ: 2017/12/05.

—تاريخ الانعقاد: 2017/12/19

رئيس الجنة التنظيمية الدكتور بيصار عبد المطلب

الهاتف: 0670288474

البريد الالكتروني: Bisarabdo@gmail.com

عضو الجنة التنظيمية الدكتور تمار توفيق

الهاتف:0667929410

البريد الالكتروني: temtoufik@yahoo.fr

توصيات اليوم الدراسي

- ✓ إقامة الحاضنات التكنولوجية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشطة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة؛
- ✓ تبني نموذج الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله وتعميمه على كافة مناطق الوطن؛
- ✓ ضرورة اهتمام الهيئات المعنية بتقديم الدعم الكافي والتهيئة اللازمة لإنجاح مساعي التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال إنشاء الحاضنات التكنولوجية التي تسرع إنشاء وتطوير المؤسسات الإبداعية وتؤسس لهذا الاقتصاد الجديد؛
- ✓ تطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها وتبني استراتيجيات من شأنها الرفع من كفاءة المتخرجين وبالتالي سهولة اندماجهم في سوق العمل؛
- ✓ العمل على تطوير سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا بما فيها سياسة نقل التكنولوجيا وتوطينها مع ضرورة هيكلة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسهيل عملية تبادل المعارف؛
- ✓ تثمين تجربة الحظيرة الأكاديمية بالمدرسة متعددة التقنيات بالحراش كتجربة رائدة والعمل على تعميمها على مستوى مناطق الوطن؛
- ✓ التأكيد على دور هياكل الدعم من محاضن ومراكز التسهيل في استقطاب المشاريع الحديثة وتطويرها بما يسمح بخلق مؤسسات جديدة؛
- ✓ التأكيد على أهمية الإبداع التكنولوجي ودروه في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓

الفهرس

حاضنات الأعمال مفاهيم ومنطلقات نظرية مع عرض للتجربة السعودية والمصرية

د.شريط صلاح الدين/ د.بركاتي حسين – جامعة محمد بوضياف – المسيلة..... **01**

شروط نجاح حاضنات الأعمال – مع الإشارة إلى حالة الجزائر –

الدكتور: بدروني عيسى/ الدكتور غربي حمزة – جامعة محمد بوضياف المسيلة / الضيف أحمد–جامعة الجلفة **15**

حاضنات الأعمال ودورها في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة المبدعة دراسة لبعض الدول الرائدة مع الاشارة لتجربة الجزائر

الدكتور: احمد بن قطاف مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية– جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج **28**

دور الحاضنات التكنولوجية في بناء الاقتصاد المعرفي مع الإشارة إلى الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله

د.بن واضح الهاشمي/ د. حوحو مصطفى– جامعة محمد بوضياف / المسيلة **51**

حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د.عز الدين عبد الرؤوف/ د.تمار توفيق– جامعة محمد بوضياف بالمسيلة..... **71**

دور المسير في تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدكتور: طويطي مصطفى/ الدكتور: أولاد حيمودة عبد اللطيف – جامعة غرداية / الأستاذ: قمان مصطفى– جامعة المسيلة.. **92**

الابتكار و خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

د. قروش عيسى / د.بعيطيش شعبان– جامعة المسيلة.....**100**

دور حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

د. مراد اسماعيل/ د. بوقناديل محمد / أ. بن عيسى إلهام–المركز الجامعي عين تموشنت **112**

دور التجمعات والعناقيد الصناعية في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدكتور: عماري سمير – *جامعة 20 أوت 1955*– سكيكدة

الدكتور: بيصار عبد المطلب / الدكتور القري عبد الرحمان – جامعة محمد بوضياف – المسيلة **129**

العناقيد الصناعية كآلية لتطوير ودعم القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د/ مخوخ رزيقة/ د/ ديلمي فتيحة–جامعة محمد بوضياف بالمسيلة..... **144**

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في احتضان الأعمال: نماذج لحاضنات عامة/ خاصة

د. فرحات عباس/ د. نوي نبيلة–جامعة محمد بوضياف –المسيلة **162**

دور حاضنات الأعمال في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة: تجارب واقعية

الدكتور: شريف مراد– جامعة محمد بوضياف بالمسيلة / أ. موساوي سارة– جامعة قسنطينة.....**173**

التجربة السعودية لحاضنات الأعمال – دراسة نموذج حاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات –

الدكتور: مير أحمد/ الدكتورة: دغفل فاطمة/ الدكتورة: أحمد ميلي سمية– جامعة محمد بوضياف المسيلة..... **183**

حاضنات الأعمال مفاهيم ومنطلقات نظرية مع عرض للتجربة السعودية والمصرية

د.شريط صلاح الدين الضيف أحمد
د.بركاتي حسين جامعة الجلفة
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
hocinebarkati1@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق إلى أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية ألا وهي حاضنات الأعمال، التي تعتبر الداعم الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشئة منها، ومن خلال هذه الورقة سنحاول التعرف على مفهوم حاضنات الأعمال والأهداف المراد تحقيقها من خلال احتضانها للمشروعات، وفي الأخير نعرض كل من التجربة السعودية بالتركيز على تجربة **بادر**، كما سنتطرق إلى التجربة المصرية وهذا من باب أخذ الاستفادة من هذه التجارب.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، مسرعات نمو الأعمال، مجمعات الأعمال، مشاتل الأعمال.

مقدمة

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في عصرنا اليوم، مما جعل معظم الدول توليه اهتماما خاصا، من خلال توفير مجموعة من المتطلبات والآليات سواء كانت مالية او تشريعية من أجل ان تحقق هذه المشاريع أهدافها، خاصة ما تعلق بتوفير مناصب الشغل لدى الشباب خريجي الجامعات حديثا خصوصا، ولكون هذه المشاريع الصغيرة خصوصا والتي يبادر بها الشباب تكون غير واضحة المعالم والاستراتيجية، مما قد يؤدي إلى فشلها منذ البداية، ومن هنا كان لزاما على الدولة ايجاد اداة فاعلة من أجل دعم هذه المشاريع، ومن هنا تم انشاء ما يسمى بحاضنات الاعمال من أجل مد يد العون ومرافقة الشباب الحامل لفكرة مشروعه الصغير منذ بدايته إلى غاية تجسيده على ارض الواقع. ومن هنا تتبادر الينا التساؤولت التالية:

1- ماذا نعني بحاضنات الاعمال.؟

2- ما الفرق بين حاضنات الأعمال وبعض المصطلحات الاخرى كمسرعات الأعمال؟

3- ما هو واقع حاضنات الأعمال في كل من السعودية ولجمهورية المصرية.؟

1- مفهوم حاضنات الأعمال.

- تعمل بإطار مركز مختص في تقديم برامج تدريب خاصة واستشارات مالية لمجموعة من الراغبين بدخول مجال الأعمال تفرز بعدها عددا من الرياديين الذين يرغبون بالمواصلة لبدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة.[1]

- حاضنات الاعمال هي بيئة متكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في بدأ وإدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الاقتصادية ورعايتها لمدة محدودة لا تتجاوز في الغالب ثلاث سنوات، بما يكفل فرص أكبر للنجاح ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها من خلال تهيئة كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض يتمتع بالامكانيات والعلاقات التشابكية اللازمة.[2]

- حاضنات الاعمال هي مؤسسات قائمة بذاتها لها كيانها القانوني وتعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون باقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع اولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق- سنة مثلا أو سنتين.[3]

- حاضنات هي منظومة متكاملة من الأنشطة تدار وفق هياكل ادارية متخصصة تحمل رؤى استراتيجية مدعومة بخبرات علمية وعملية، وتوفر مساحات مناسبة ومجهزة بالامكانات اللازمة لبدء المشاريع الريادية، كما توفر الحاضنات الخدمات الادارية المشتركة، بالاضافة إلى خدمات الدعم الفني والتمويلي والتسويقي، وتفتح قنوات من الاتصالات في مجتمع الاعمال (حكومية كانت أم خاصة)، وذلك لزيادة فرص النجاح وتقليل مخاطر فشل المشاريع الريادية المحتضنة لديها.[4]

2- حاضنات الاعمال وبعض المفاهيم الأخرى:

2-1- مشاتل المؤسسات:

هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى مساعدة ودعم انشاء المؤسسات التي تدخل في اطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتخذ المشاتل الاشكال التالية:[5]

- المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمية إلى ميدان البحث.

2-2- مجمع الأعمال: يعتبر مركزا جغرافيا تتجمع فيه مؤسسات الأعمال التي لها علاقة ببعضها البعض إلى جانب الموردين والمؤسسات المترابطة في مجال معين، ويتم انشاؤها لزيادة الانتاجية التي يمكن بها للشركات المنافسة على النطاق القومي والعالمي.[6]

2-3- حاضنات الاعمال ومسرعات نمو منشآت الأعمال: يمكن تلخيص السمات المميزة لحاضنات ومسرعات نمو الاعمال في الجدول التالي:

جدول رقم (01): السمات الشائعة المميزة لحاضنات ومسرعات نمو الاعمال.

	حاضنات الاعمال	مسرعات نمو منشآت الاعمال
العملاء	جميع انواع الاعمال التجارية بما في ذلك الاعمال التقنية(التقنية الحيوية، الاجهزة الطبية، التقنية متناهية الصغر، الطاقة النظيفة..) والاعمال غير القائمة على التقنية مثل صناعات إنتاج المواد الغذائية وصناعات الخدمات، بغض النظر عن العمر أو الجنس، بما في ذلك ذوي الخبرة السابقة في صناعة أو قطاع ما.	الاعمال التجارية القائمة على شبكة الانترنت، بما في ذلك تطبيقات الاجهزة المحمولة وتطبيقات التواصل الاجتماعي، مطورو العاب الفيديو، شركات تقنية المعلومات القائمة على الحوسبة السحابية، البرمجيات... شركات لا تتطلب استثمارا كبيرا فوريا وان كانت تحتاج لاثبات دلالتها(قبول العملاء المحتملين لها) وهي أوجه نشاط تجاري كانت في الاصل تستقطب رواد الاعمال الشباب وغالبا مدمني البرمجة والالعاب الالكترونية والقراصنة من الذكور، وان كان هذا القطاع قد تطور ليصبح أكثر شمولا، علما بأن ثمة مسرعات تستهدف قطاعات وطلاب آخرين.
نموذج الأعمال	نموذج أعمال لا يتوخى الربح (90%) بصفة اساسية، مع نموذج أعمال يحقق الربح أساسه الشركات والمستثمرون.	نموذج أعمال يهدف إلى تحقيق الربح بصفة أساسية
الراعي	الجامعات والمنظمات المعنية بالتنمية الاقتصادية وغيرها من مجموعات المجتمع المحلي بمساعدة حكومية في بعض الاحيان	رواد أعمال ومستثمرون ذو نشاط متسلسل يبيعون أصولهم بالنقد
عملية الاختيار	عملية تنافسية من المجتمع إلى حد كبير	عملية اختيار تنافسية من شركات من مناطق واسعة ومن النطاق المحلي
مدة الدعم	5-1 سنوات فأكثر (معدل 33 شهرا)	معسكر مكثف 1-3 أشهر
الخدمات	الوصول إلى خدمات استشارية ادارية متخصصة في الملكية الفكرية، فضلا عن شبكة من رواد الأعمال المتمرسين ، اعانةالأنشطة التجارية على بلوغ مرحلة النضوج والاكتفاء الذاتي أو	اخضاع الأفكار لاختبار " الفاعلية السريع"، فرص انشاء اختبار تجريبي آخر(عملية تكرير ثانية) للمنتج وايجاد عملاء مبدئيين، ربط رواد الاعمال بمستشاري الاعمال التجارية ورواد

	مرحلة النمو العالي، مساعدة رائد الأعمال على صقل المهارات وتكوين فريق ادارة فضلا عن الحصول على تمويل خارجي في كثير من الأحيان.	الاعمال ذوي الخبرة في مجال تطبيقات الاجهزة المحمولة/ الشبكة العنكبوتية، والمساعدة على اعداد عروض استقطاب الاستثمارات للمرحلة التالية
الاستثمار	لا تملك في العادة ارصدة للاستثمار مباشرة في الشركة وغالبا لا تقتني حصصا من اسهم الشركة	تستثمر حتى 18000-25000 دولار في فرق مساهمة في التأسيس، وتستحوذ على حصص أسهم في الشركات المستثمر فيها، عادة نسبة 4-8 بالمئة.
المرافق	توفر حيز عمل يتسم بالمرونة وبإيجارات مقبولة خلال فترة الاحتضان، كما تعمل العديد من الحاضنات مع شركات منتسبة غير مقيمة فيها	توفر حيز للاجتماع فترة المعسكر، ومنها ما بدأ يوفر حيزا للعمل الجماعي على المدى القصير.
المقاييس	في البداية نمو الدخل، جدول الرواتب، عمليات الاستحواذ، عدد براءات الاعمال المقدمة أو التجارية، المنتجات الجديدة المطروحة، عدد الشركات المنشأة، نسبة الأعمال التجارية التي تستمر وتستديم، المدى البعيد، العائد على الاستثمار من منظور المجتمع/ الجامعة على شكل فرص عمل، استثمار التقنية، تنامي القطاع/ المجمع الصناعي، توليد الثروة والتنويع الاقتصادي وغيرها.	في البداية: المبيعات، هوامش الربح واستثمارات الاطراف الثالثة، المدى البعيد: العائد على الاستثمار النقدي للمستثمرين من خلال جولات بيع حصص الأسهم مقابل سيولة نقدية، المبيعات وجولات اجتذاب الاستثمارات

المصدر: برنامج بادر لحاضنات التقنية، مسرعات نمو الأعمال وحاضنات الأعمال، الجزء الأول، مدينة الملك عبد العزيز للعوم والتقنية، ص ص: 5-7. www.badir.com.sa

3- فوائد و أهمية حاضنات الاعمال ومقومات نجاحها:

3-1- فوائد حاضنات الاعمال:

تتركز أهم فوائد حاضنات الاعمال في:[7]

- تفعيل الحوافز على انشاء الشركات وتنميتها بما توفره للمغامرين في مجال التجارة من الخبرة والاتصالات والوسائل التي تحتاجها في مجازفات تجارية تنتهي بالنجاح.

– المساعدة على التنوع الاقتصادي وتسويق تقنيات جديدة وايجاد اعمال وبناء ثروات.

– توفير فرص عمل والدعم اللازم لانجاح المشاريع الفردية والشركات الصغيرة.

– المقدرة على تكوين شركات ناجحة والتقليل من حجم مخاطر الاستثمار .

– تطوير أفكار مبتكرة خاصة في مجالات التقنيات الجديدة.

– تنويع مجالات النشاط في الاقتصاد المحلي.

– توليد النشاط الاقتصادي وتوزيع الثروة على نطاق واسع عن طريق انشاء قطاع حيوي من الشركات الصغيرة.

– تقليص احتمالات فشل الشركات الصغير

3-2- أهمية حاضنات الاعمال:

تكمن أهمية حاضنات الأعمال في ما يلي:[8]

– توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة (تكنولوجيا المعلومات، هندسة حيوية..).

– توفر الحاضنات برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة من خلال شركات رأس المال المخاطر، أو برامج حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين.

– توفر الحاضنات جميع أنواع الدعم من دعم فني وإداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها.

– تقوم الحاضنة والمستشارين المعاونين على متابعة وتقيم المشروعات المشتركة بشكل مستمر.

– تشترك الحاضنات التكنولوجية في خاصية ارتباطها بمؤسسات علمية وجامعات ومراكز بحوث.

ويمكن توضيح أهمية حاضنات الأعمال في توطيد علاقات التعاونبين مختلف الأطراف المعنية (الجامعات، مراكز البحث، المجتمع، الشركات وزبائن الحاضنات) من خلال الشكل التالي:

+

الشكل رقم (1): توضيح أهمية حاضنات الاعمال بين مختلف الاطراف المعنية.

المصدر: مفيد عبد اللاوي، حاضنات الأعمال نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، جامعة المسيلة، يومي 16/15 نوفمبر 2011، ص: 10.

3-3- عوامل نجاح حاضنات الاعمال

بعد انشاء الحاضنة يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل من اجل ضمان نجاحها في عملها والتي يمكن حصرها في ما يلي:[9]

- وعي المبادرين وأصحاب الاعمال الصغيرة بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات.
- يجب القيام بدراسات قبل الشروع في أي مشروع وملاحظة مدى امكانية تطبيقه.
- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص.
- اختيار مكان جيد وقريب من المراكز الجامعية والمعاهد لامكانية تطويره.
- اقامة علاقات تعاونية بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي على الصعيد الاقليمي لتوفير الموارد واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة.
- التقييم والتحسين المستمر: ان الحاضنات بحاجة إلى تقييم عملياتها وادائها على نحو منتظم ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الاداء من حيث نمو المنشآت المنتسبة وحسب، بل يشمل أيضا نمو وتطوير الشركات بعد تخرجها من الحاضنة.
- مدير الحاضنة: باعتباره يؤدي دورا رئيسيا في نجاح الحاضنة يجب ان تتوفر فيه بعض المهارات في مجال تخطيط الاعمال والادارة والتسويق.

– انتقاء مشروعات الحاضنة: كلما كانت معايير الاختيار واضحة ومحددة زادت فرص اجتذاب أفكار تمتلك القدرة على النجاح.

– توفي بيئة عمل مناسبة تساعد المؤسسات الصغيرة على التطور والنمو، التي من خلالها ستسمح بمرافقة ايجابية للمؤسسات.

– تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء كان الهدف من التاسيس الربح أو الهدف خدمة المجتمع، من حيث تقديم المساعدة على تطوير وتنمية مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل نسبة البطالة.

– العمل على تحديد الشروط الواجب توافرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحيد نوعيتها، وهذا سيساعد على توفير الخدمات المناسبة لها مما يسهم في تحقيق أهداف الحاضنة.

– تحديد نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للشركات سواء كانت فنية، ادارية، مالية.

– التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين، يث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تحويل أفكارهم إلى مشاريع قيد التنفيذ.

4- عرض بعض التجارب

4-1- التجربة السعودية

تمثلت التجربة السعودية في حاضنات الاعمال من خلال برنامج سمي ببرنامج **بادر** والذي يمكن تلخيص اهم ما جاء به في ما يلي:[10]

4-1-1- برنامج بادر لحاضنات التقنية: يعد أحد برامج مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، تأسس في أواخر عام 2008، ويعني مصطلح بادر (المبادرة) وهو برنامج وطني شامل يسعى إلى تفعيل وتطوير حاضنات الاعمال التقنية لتسريع ونمو الاعمال التقنية الناشئة في المملكة.

ويهدف البرنامج إلى تحفيز اقتصاد المملكة العربية السعودية المبني على المعرفة من خلال انشاء شركات ناجحة تقوم على ابتكار التقنية. كما يهدف إلى تحقيق:

– قيادة وتطوير صناعات حاضنات التقنية في المملكة العربية السعودية.

– مساندة تطوير أنظمة حاضنات الأعمال من النواحي المالية والادارية والقانونية.

– تقديم خدمات ذات مستوى عالمي لتطوير الاعمال وخلق بيئة مناسبة لريادة الاعمال.

– تسهم في انشاء شركات تقنية جديدة ودائمة.

– مساندة تطوير صناعة حاضنات الاعمال في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

– جذب وتوطين التقنيات ذات الجدوى التجارية والمنتجات المبتكرة والعمليات الحديثة لتمكين المملكة من المساهمة والمنافسة في الاقتصاد العالمي.

– توفير فرص عمل على مستوى كبير من خلال انشاء شركات التقنية الدائمة

4-1-2- حاضنات بادر لتقنية المعلومات والاتصالات: تأسست في نهاية عام 2008 بهدف دعم وتطوير قطاع تقنية النعلومات والاتصالات في المملكة، وتعتبر اول حاضنة يتم انشاؤها تحت رعاية برنامج بادر لحاضنات التقنية بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، لتعزيز نمو المشاريع الناشئة في تقنية المعلومات والاتصالات بالمملكة، ومن بين مجالات عمل الحاضنة:

- أجهزة الحاسبات والاتصالات.
- البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات.
- البرمجيات والحلول.
- الوسائط المتعددة.
- تطبيقات الهواتف الذكية.

أما فيما يخص الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها فتتمثل في:

- المساعدة على تجاوز المراحل الأولى من التأسيس والنمو والتي تنف على أنها من أصعب المراحل في عمر أي منشأة تجارية.
- تحفيز الابتكار وروح المبادرة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.
- ايجاد فرص استثمارية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات.
- تشجيع ورعاية وتنمية صناعة المعلومات والاتصالات في المملكة.
- المساهمة في ايجاد فرص وظيفية جديدة.

4-1-3- حاضنات بادر للتقنية الحيوية:

تأسست حاضنة بادر للتقنية الحيوية في نوفمبر عام 2009 ويقع مقرها في مدينة الملك فهد الطبية بالرياض، وتعمل الحاضنة على تشجيع ودعم تأسيس وتطوير قطاع الاعمال في مجال التقنية الحيوية، من خلال احتضان وتطوير مشاريع استراتيجة للباحثين والأطباء، بهدف توفير خدمات طبية متطورة تدعم توطين التقنية وتساهم في النهوض بالقطاع الصحي في المملكة. ومن بين مجالات عمل الحاضنة:

- الصحة والطب والصيدلة.
- القطاع البيئي.
- القطاع الزراعي.
- الصناعات المتعلقة بالتقنية الحيوية.

4-1-4- حاضنة بادر للتصنيع المتقدم:

تأسست حاضنة بادر للتصنيع المتقدم في ماي 2010 وتخدم الحاضنة رواد الأعمال المهتمين بتأسيس شركات جديدة تعمل في مجال تقنية التصنيع المتقدمة لتحقيق نهضة صناعية تقنية متطورة في المملكة. ومن بين المشاريع التي تهتم بها:

- ابتكارات وتطوير المعدات الصناعية المتقدمة.

– إنتاج المواد الصناعية المتقدمة.

– المنتجات الجديدة والمبتكرة.

كما توفر الحاضنة مجموعة من الخدمات والبرامج لتوجيه رواد الأعمال في مجال التصنيع المتقدم عبر المراحل المختلفة للاحتضان ، والتي تتمثل في:

– **تقديم الخدمات الادارية والتجارية** مثل المساعدة في اعداد خطة العمل ودراسة الجدوى، العلاقات العامة والتسويق والترويج للمنتج، المساعدة في الحصول على براءة الاختراع والملكية الفكرية.

– **مركز دورة حياة المنتج:**ويتضمن دعم التصميم والهندسة العكسية، الطباعة ثلاثية الابعاد، تشكيل سريع للنموذج الأولي، التزود السريع بالمعدات، مراقبة جودة المنتج، التقييم الهندسي والنماذج المالية والحسابية.

– **خدمات التدريب:** تنظيم الحاضنة عدة برامج تدريبية، اقامة عدد من ورش العمل والمحاضرات في مجالات الفرص الاستثمارية في قطاع الصناعات والملكية الفكرية وبرامج الهندسي.

– تزود حاضنة بادر للتصنيع المتقدم المحتضنين بخيارات الاقامة بدون تكلفة إلى جانب مجموعة من الخدمات كخدمات الاتصالات والانترنت على السرعة، تسهيلات غرف الندوات والمؤتمرات، تسهيلات المؤتمرات على الفيديو، الدخول إلى المبنى يوميا طوال 24 ساعة ولمدة سبعة ايام في الاسبوع.

4-2- التجربة المصرية:

احتلت مصر المرتبة 131 من أصل 189 دولة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2016 القائم عليه البنك الدولي، ومما لاشك فيه انه ترتيب منخفض، بالاضافة إلى ذلك لا يوجد رفع الوعي للمجتمع بدور رائد الاعمال واهميته وبدور الحاضنات والمساعدات التي تقدمها للمشروعات الصغيرة.

وقد قامت الحكومة المصرية بانشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1991 ليتمحور هدفه حول تقديم الدعم المالي والفني للمشروعات الصغيرة، ومن بعد تم انشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة في عام 1995، وهي مؤسسة أهلية تعمل على انشاء حاضنات للمشروعات بمختلف أنواعها، وبالفعل تم انشاء أول حاضنة في عام 1998 تحت مسمى حاضنة المشروعات التكنولوجية بالتبين، وقد تم بالفعل اسيعاب 11 مشروع وللحاضنة قوة استيعابية تصل إلى 40 مشروع.

وفي ما يلي نعرض أهم تجارب الحاضنات في مصر:[11]

4-2-1- الصندوق الاجتماعي للتنمية:

هي الجهة الرسمية المنوط بها تنمية المشروعات الصغيرة، بموجب القنون رقم 141 سنة 2004، حاضنة اعمال التكنولوجيا هي مؤسسة تنموية تابعة للصندوق، تعمل على توفير الدعم للمبادرين وتساعدهم على تأسيس مشروعاتهم ونموها، وهدفها تمكين رائد الأعمال من ادارة مشروعه بنجاح من خلال تقديم حزمة من المساعدات المالية وغير المالية لمدة اقصاها ثلاثة سنوات ووضع معايير لقبول المشروع منها:

– توفير فرص عمل من قبل المشروع.

– استخدام تكنولوجيا حديثة من قبل المشروع.
– لا يسبب أضرار بيئية.
– يكون نشاط اما صناعي أو خدمي.
– للمنتج تنافسية وجودة عالية.
– للمشروع جدوى اقتصادية.
– توافق طبيعة المشروع مع الحاضنة والمكان الجغرافي.
– أن تتوافر لدى رائد الأعمالالحد الأدنى من المهارات الادارية والتسويقية.

ومن بين الخدمات التي يقدمها نذكر:

– مساعدة رائد العمل في وضع خطة وموازنة المشروع.
– تعريف المبادر على خدمات الحاضنة وقنوات الاتصال التي توفرها.
– دورات تدريبية واستشارات فنية وادارية للمشروعات المنتسبة.
– خدمات تسويقية، اشراكهم في معارض محلية ودولية.
– توزيع المنتجات على المشروعات العامة والقطاع العام.
– تعريف المنتسبين بطرق المحاسبة واعداد الفواتير.
– تسجيل المستفيدين بسجل صغار الصناع.
– توفير خدمات ادارية مثل الترجمة والفاكس والانترنت.

4-2-2-جمعية نهضة المحروسة:

تقدم نهضة المحروسة الخدمات والدعم لرواد الاعمال من خلال حاضنة للأفكار، من أجل تطوير الافكار المجتمعية وتحويلها إلى مشروعات قائمة، ويتم ذلك على مدار عامين، وذلك من خلال تقديم رواد العمال أفكار مبتكرة للحاضنة أو مشروع في بداية التنفيذ.

ومن بين الخدمات التي تقدمها الحاضنة نجد:

– بناء الكفاءة: من خلال عدة برامج مثل مدرسة المحروسة التي تعمل على التدريب وهناك ايضا برامج تقدم استشارات للمشروعات.
– الدعم الفني: تقدم المحروسة دعم فني لكل من رواد الاعمال وفريق العمل وتقوم بمراقبة أداء المشروعات حتى تتمكن من توفير الدعم اللازم ليستمر المشروع في تحقيق الخطة والاهاف والانشطة المرجوة.
– دعم البنية التحتية من توفير مكان ومرافق ومظلة قانونية وخدمات الموارد البشرية.
– شبكات للاتصال: توفر المحروسة شبكات للاتصال للتسهيل على رائد الأعمال في تسويق و أخذ المشورة من جهات خارج الحاضنة.

4-2-3- حاضنة أعمال الجامعة الأمريكية:

تقوم الجامعة الأمريكية من خلال حاضنة رواد الأعمال باحتضان الشركات الناشئة ويتم اختيار الشركات بناء على حداثة المبادرة وامكانية تسويق الفكرة وخبرة رائد الاعمال أو الفريق القائم على المشروع، وتقدم الجامعة دورات تدريبية للشركات، كما توفر شبكة من العلاقات داخل وخارج الحرم الجامعي، وتم انشاء (فيوتشر لاب) عام 2007 والتي ترتكز مهمتها بجانب توفير الخدمات السابقة إلى تسويق المنتجات التكنولوجية للمشروعات الصغيرة المحتضنة، لتحويلها إلى مشروعات مجدية اقتصاديا لتساهم في التنمية الاقتصادية.

إن عرضنا للتجربتين السعودية والمصرية لا يعني أنهما هما التجربتان الرائدتان في مجال حاضنات الاعمال، بل هناك الكثير من الدول التي خطت خطوات كبيرة في هذا المجال سواء كانت عربية أو اجنبية، المهم هو كيف نستفيد من هذه التجارب.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتضح لنا الدور الفعال الذي قد تلعبه حاضنات الاعمال في تطوير اقتصاديات الدول، وتجلى لنا ذلك من خلال ما تقدمه هذه الحاضنات من خدمات للشباب اصحاب المشاريع الصغيرة، وبناء عليه فعلى الدول اذا ما ارادت تطور منظومتها الاقتصادية خاصة ما تعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تولي اهتماما بحاضنات الاعمال، وذلك من خلال توفير بيئة قانونية وتشريعية تضبط عمل هذه الحاضنات، وتوفر لها المناخ الملائم لتقديم يد العون والمساعدة والمرافقة لاصحاب المشاريع الصغيرة.

ومن خلال عرضنا للتجربة السعودية والتجربة المصرية حول حاضنات الاعمال فنستنتج انهما خطتا خطوات كبيرة في هذا المجال والدليل على ذلك النتائج والانجازات التي حققتها حاضنات الاعمال في كلتا الدولتين.

المراجع:

1- محمود حسين الوادي، دور حاضنات الاعمال في التنمية الاقتصادية " مع الاشارة للتجربة الأردنية"، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص: 10.

2- غياط شريف، بوقموم محمد، حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" حالة الجزائر" ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2009، ص: .58

3- حسين رحيم، نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2003، ص: 168.

4- أنور أحمد نهار العزام، صباح محمد موسى، تأثير استخدام حاضنات الأعمال في انجاز المشاريع الريادية في الاردن، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 83، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص: 143.

5- المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003، المتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات، العدد 13، الجزائر، 2003، ص: 14-17.

6- نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 27، دور مجمعات التقنية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2010، ص ص:35-36.

7- نحو مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات، العدد03، حاضنات الأعمال، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،2005، ص ص: 12-13.

8- منصوري الزين، آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية- حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول المقاولتية: التكوين وفرص العمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، أيام 06/07/08 أفريل 2010، ص: 07.

9- فوزي عبد الرزاق، اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية. حالة حاضنات الاعمال في الاقتصاد الجزائري، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، سبتمبر 2014، ص ص: 192-193.

10- التقرير السنوي، برنامج بادر لحاضنات التقنية بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، السعودية، 2013، ص ص: 13-19.

11- أحمد عبد الوهاب، تعريف حاضنات رواد الأعمال ودراسة مقارنة بين مصر والتجارب الدولية مع توضيح وشرح لدور الحاضنة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، مصر، 2016، ص ص: 17-20.

شروط نجاح حاضنات الأعمال – مع الإشارة إلى حالة الجزائر –

الدكتور: بدروني عيسى الدكتور غربي حمزة

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الملخص

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في الحياة الاقتصادية للشعوب والأمم، حيث أنها مبعثا للنشاط ومحفزا عليه، وأنها مرتعا للحرفية وتنمية المهارات وصقلا لمواهب والممتلكات، وأنها أيضا وسيلة تكسب الأرزاق وتمكن من التوغل في عالم الشغل، بل ونقطة انطلاق الإقلاع الاقتصادي وفق مضامين التنمية الشاملة المستدامة. ورغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم المحركات الرائدة في مجال التنمية، غير أن هذا النوع من المؤسسات يتسم بهشاشته في مواجهة المنافسة الدولية الحادة، وهو ما جعلها في حاجة لمجموعة من أنظمة الدعم لعل من أبرزها حاضنات الأعمال التكنولوجية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التكنولوجيا، حاضنات الأعمال، التنمية المستدامة.

المقدمة

تعتبر المعلوماتية العنصر الأساسي للتنافسية والتطور في مختلف المجالات، فقد أصبح التطور التكنولوجيا يعلو كل جوانب الاقتصاد، ومن هذا تقرر لزاما لدى مختلف الدول حتمية ولوج عالم التكنولوجيا وبسط المعرفة التقنية أكثر فأكثر في أوساط المؤسسات باختلاف أحجامها وتخصصاتها.

فالسرعة التي يحدث بها التغير الاقتصادي تشكل تحديا لجميع الدول، إضافة إلى الدور المتنامي الذي تؤديه التكنولوجيا في تطوير المجتمعات، ويزداد هذا الدور أهمية تبعا للتقارب الكبير في المسافات الناتج عن استعمال الانترنيت والاتصالات الحديثة السلكية واللاسلكية.

ولما كانت الجزائر تعيش منذ فترة في عصر المعلوماتية وتطبق تقنياته وتأخذ بآلياته في مشروعاتها وبرامجها، فإنه من الطبيعي أن تنشد التطلع إلى إنجاز مقومات مجتمع المعرفة. ويتطلب ذلك منها أن تستوعب التوجهات الجديدة للاقتصاد العالمي أولا، وأن تدرك جيدا المضمون الحقيقي للتحولات السريعة التي تحدث في العالم، كما يتعين عليها تشخيص قضايا الاقتصاد الإستراتيجية والوقوف على التحديات التي تجابهه والبحث عن وسائل نموه وتطويره بما يواكب المستجدات وبما تتطلبه معطيات المستقبل لتحقيق التنمية المستدامة. وعندها يمكن أن التخطيط بدقة لإقامة مجتمع المعرفة، تكون فيه عملية إنتاج المعرفة،والتي ستكون المعيار الفاصل بين المجتمعات المتخلفة والمتقدمة.

ونظرا لأن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تفتقر لمتطلبات الإبداع واكتساب التكنولوجيا، لهذا كان لزاما على مختلف الدول أن توليها مزيدا من الاهتمام وذلك بدعمها من خلال نظم حاضنات الأعمال. وتعتبر حاضنات الأعمال عادة بمثابة الوسط الذي يتم فيه رعاية أفكار الأعمال، فهي أداة مهمة لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالعمل على تطوير وتنمية هذه المؤسسات في شتى المجالات.

تتمثل إشكالية هذه المداخلة كما يلي:

ما هي شروط نجاح حاضنات الأعمال بصفة عامة؟ وفي الجزائر بصفة خاصة؟

يتم معالجة هذه الإشكالية من خلال محاور المداخلة الموالية:

- تعريف حاضنات الأعمال؛
- أهداف حاضنات الأعمال؛
- العوامل التي تساعد على نمو حاضنات الأعمال وتفعيلها؛
- شروط نجاح حاضنات الأعمال؛
- تاريخ ظهور حاضنات الأعمال؛
- نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر.

1- تعريف حاضنات الأعمال

يمكن تعريف الحاضنات على أنها بيئة إطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، ورعاية ودعم هذه المؤسسات، لمدة محدودة لا تتعدى سنتين في الغالب، بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المؤسسات فرصا أكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض.

فهي مؤسسات تعمل على دعم المبادرين، الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة والسليمة وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع وزيادة فرصة النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محدد تتضاءل بعدها العلاقة.

إذا فحاضنات الأعمال عبارة عن مؤسسات تقوم بتنويع النشاط الاقتصادي، تكوين الثروة، نشر التكنولوجيا، أي جعل حاضنات الأعمال مبتكرة للتكنولوجيا، خلق فرص العمل، تخفيض وتذليل أخطار الاستثمار لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، مما يسهل عليها النشاط في بيئة تنافسية متميزة والتي يعرفها الاقتصاد العالمي في هذا القرن الواحد والعشرين.[1].

ومما سبق، فحاضنات التكنولوجية هي مجموعة من المؤسسات التي تعمل على احتضان مجموعة من الأفكار والمشاريع وتطويرها، وذلك بتقديم الدعم التقني والمشورة العلمية، إضافة للتوجيه التسويقي، وهذا طيلة فترة الاحتضان[2].

وتقوم الحاضنات التكنولوجية بمهام جد أساسية لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك التي يرتبط نشاطها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تساعدهم في دراسة الجدوى الاقتصادية، كما توفر لهم المعارف حول أساسيات الأعمال والأنشطة الربط الشبكي، فضلا على تسويق منتجاتهم، والمساعدة في المحاسبة والإدارة المالية، والحصول على القروض المصرفية، وصناديق القروض وبرامج ضمان والوصول إلى المستثمرين، وتقدم لهم الخدمات القانونية والإدارية، إضافة لتوفير المعلومات والمعارف وإقامة الندوات وورش العمل[3].

2- أهداف حاضنات الأعمال

فمن خلال حاضنات الأعمال، يتم الجمع بين حاملو أفكار مشاريع تقنيات المعلومات – خريجو الجامعات (ليتكون ما يسمى بأصحاب المشاريع)، ليتحصل هؤلاء على برامج ومحاضرات لتنمية الطاقات البشرية المبدعة والخلاقة، فينتج عنهم رواد الأعمال، ليتحصلوا على تمويل ميسر ودعم فني، وإرشادات مختلفة (البنوك،

الضرائب، الجمارك،...الخ). فيكتسب أصحاب المشاريع من خلال حاضنات الأعمال صفات النجاح والاستمرارية، والبقاء والنمو.

ومما سبق، يمكن حصر الهدف من حاضنات الأعمال في النقاط التالية:

- زيادة فرصة نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير بيئة ملائمة لنشأة المشاريع الصغيرة وحمايتها في مراحلها الأولى الصعبة.
- وسيلة لتحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع ومنتجات يمكن تسويقها.
- تدعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشاريع الجديدة.
- ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها (التكامل الصناعي).
- تقديم مشاريع قوية للمجتمع في لمستقبل قادرة على الاستمرار والتطور.
- لتوفير البنية التحتية من الصناعات المغذية للمشاريع الكبيرة القائمة بالفعل.
- لتحويل البطالة بالمجتمع إلى قوة اقتصادية قادرة على العطاء وتوفير الوظائف للغير.
- لتحقيق مبدأ التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع.
- توفر الحاضنة شبكة من الاستشاريين في المجالات الفنية والإدارية لعملائها.

وفي المقابل، فقد أثبتت حاضنات الأعمال التكنولوجيا أهميتها في مختلف دول العالم المتقدمة والمتخلفة خاصة في المؤسسات التي هي بحاجة إلى خدمات متنوع خاص، وزيادة على الخدمات الفنية المتقدمة والخدمات القانونية المتخصصة في حماية الاختراعات والعمل الذهني والخدمات الإدارية شديدة الخصوصية. إن هذه الفكرة تتمحور حول كيفية النجاح في وضع هذه المؤسسات في شبكة متقدمة من الشركات والمؤسسات والهيئات، تمثل النواة الأساسية لنجاح المؤسسات الجديدة الملتحقة بها .وعليه فقد جاء في إحدى الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أنه 61 مؤسسة ذات طابع تكنولوجي أقيمت من خلال حاضنة تكنولوجية و80 مؤسسة ليست مشتركة بأي حاضنة، وتوصلت الدراسة إلى مدى تأثير الشراكة التي تصنعها الحاضنات التكنولوجية على المؤسسات الملتحقة بها[4].

فحاضنات الأعمال كان لزاما عليها توفير مصادر التمويل المناسبة لهذه المؤسسات (رأس المال المخاطر، المنح الحكومية، شركات الاستثمار، ...الخ)، وتدعيم المؤسسات بشبكة من الخبراء وتوفير الشراكة الاستراتيجية خاصة في مجالات البحث والتطوير.

3- العوامل التي تساعد على نمو حاضنات الأعمال وتفعيلها

إن الهدف من الحاضنة هو الوصول إلى مرحلة النضج التام في بيئة العمل، بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة سواء كانت مالية، فنية، إدارية، قانونية بشكل دائم،

بحيث يمكن قياس تأثيرها على الاقتصاد وتقديم شركات واعدة تساعد على تطوير وتنمية الاقتصاد القومي، وحتى يتم تحقيق ذلك فإن أي حاضنة تعتبر كأي مشروع يتم التفكير فيه سواء من ناحية توليد الفكرة مرورا بدراسة الجدوى الاقتصادية وانتهاء بتسجيل المشروع، وبشكل عام أي حاضنة أعمال على مستوى العالم تمر بأربعة مراحل أساسية: مرحلة تطور الحاضنة، مرحلة التأسيس والبناء، مرحلة التطوير ومرحلة الحاضنة الناضجة.

ومن خلال هذه المراحل يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل من أجل ضمان نجاحها وتساعد على تفعيلها وتنشيطها، كما تعتبر كذلك محددات رئيسية ومهمة في حياة الحاضنة، ويمكن ذكر مجموعة منها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

- توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطور والنمو لاسيما أن هذه الأخيرة ستبقى لفترة طويلة في الحاضنة، وسوف تكتسب من خلالها الخبرات والمعلومات التي تؤهلها للخروج إلى السوق.
- تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء كان الهدف من التأسيس تحقيقا لربح أو الهدف خدمة المجتمع، من حيث تقديم المساعدة على تطوير وتنمية مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل نسبة البطالة.
- العمل على تحديد الشروط الواجب توافرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحديد نوعيتها، وهذا سيساعدها على توفير الخدمات المناسبة لها مما يساهم في تحقيق أهداف الحاضنة.
- تحديد نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للشركات سواء كانت فنية، إدارية ومالية.
- التركيز على تقديم التمويل اللازم للرياديين، حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تحويل أفكارهم إلى مشاريع قيد التنفيذ.
- كما لا يمكن تجاهل دور الحكومات في هذا السياق، وكذلك الهيئات والمؤسسات المحلية التي تساهم في إنشاء حاضنات الأعمال التي تسعى لتحقيق أرباح والتي تقدم الخدمات والمساعدات السابق الإشارة إليها.

ولكن، ففي الدول العربية معظم الحاضنات يتوقف نشاطها في المرحلة الثانية ولا يوجد حاضنات لديها اكتفاء ذاتي وتعتمد على نفسها في توفير ما تحتاج إليه وحتى على مستوى التمويل، حيث تبقى دائما بحاجة إلى الدعم الخارجي والحكومي[5].

4- شروط نجاح حاضنات الأعمال

إن حاضنات الأعمال كأي كيان إداري يتطلب نجاحه توفر حزمة من الشروط، كما قد يتعرض لمعوقات تقف في سبيل تحقيقه لأهدافه، ويمكن تلخيص شروط النجاح فيما يلي:

- وعي المبادرين وأصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات.
- ضرورة القيام بدراسات قبل الشروع في أي مشروع وملاحظة مدى إمكانية تطبيقه على أرض الواقع.
- استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص.
- اختيار مكان جيد وقريب من المراكز الجامعية والمعاهد لإمكانية تطويره وتبادل الخبرات.
- إقامة علاقات تعاونية بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي والدولي لتوفير الموارد واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة.
- مقارنة النتائج مع الأهداف المسطرة لتصحيح الانحرافات ومواكبة التطورات.
- توفير المناخ المناسب لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ورغم أهمية الدور الذي تتمتع به حاضنات الأعمال، إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها خاصة في الدول المتخلفة، ومن بين هذه المشاكل أو المعوقات ما يلي:

- قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين قد تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة.
- نوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المؤسسة المحتضنة.
- اختلاف أهداف المؤسسات المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض.
- قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير.
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، والحاضنات من جهة أخرى مما يؤدي إلى حتمية نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي.
- هجرة الأدمغة نحو الخارج بسبب عدم توفر الوسط الملائم لاستعمال هذه الأدمغة.
- انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبداع والابتكار، خاصة في ظل انعدام محيط مالي ديناميكي مشجع للبحث والتطوير والابتكار.
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية، وحتى الجامعات.
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعّال، خاصة في ظل تهميشه من الحقوق.

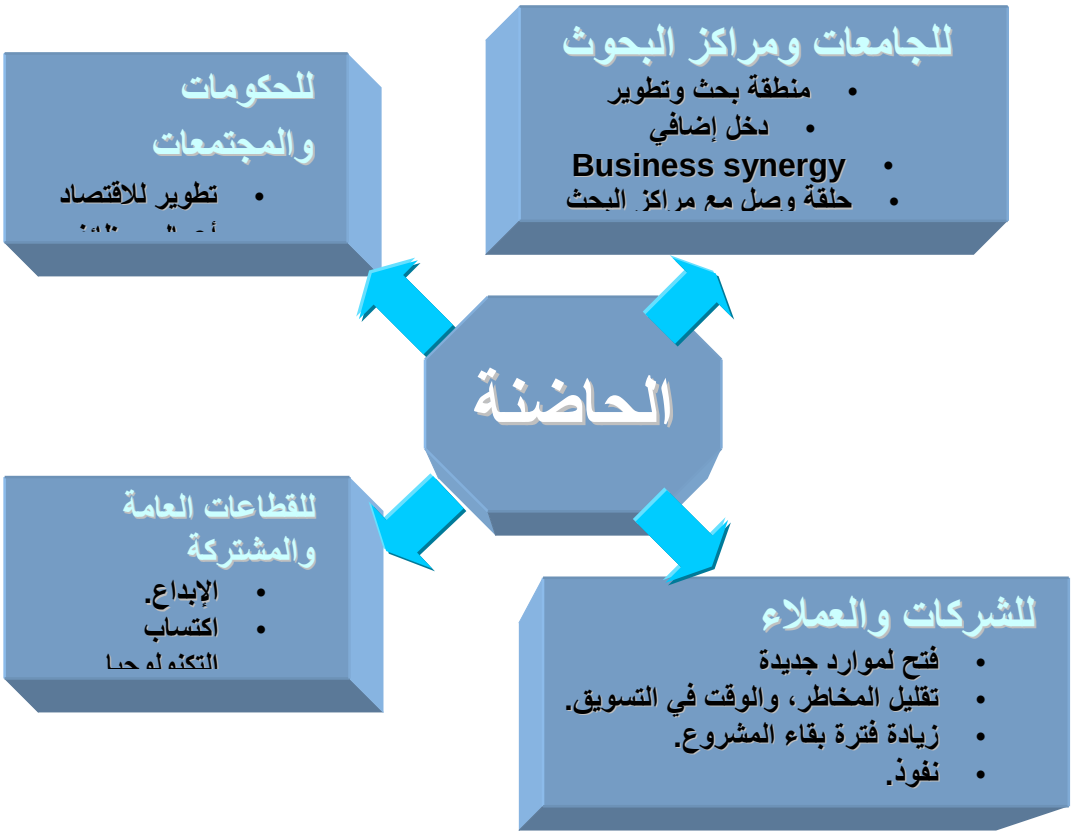

5- تاريخ ظهور حاضنات الأعمال

ظهرت في ولاية نيويورك عام 1959(مركز صناعات باتافيا). وتم إنشاء (إدارة المشروعات الصغيرة) عام 1984 لدعم المشاريع الصغيرة. وفي 1985 نشأت الجمعية القومية لحاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية وتضم وحدها 800 حاضنة أعمال أمريكية على مستوى الولايات المتحدة. وبلغت حينها نسبة النجاح للمشروعات الجديدة من خلال الحاضنات بالجمعية المذكورة 87% وبلغت تكلفة توفير فرصة عمل جديدة من خلالها 1.109$ فقط[6].

ويمثل الشكل الموالي أهم مراحل تطور حاضنات الأعمال[7].

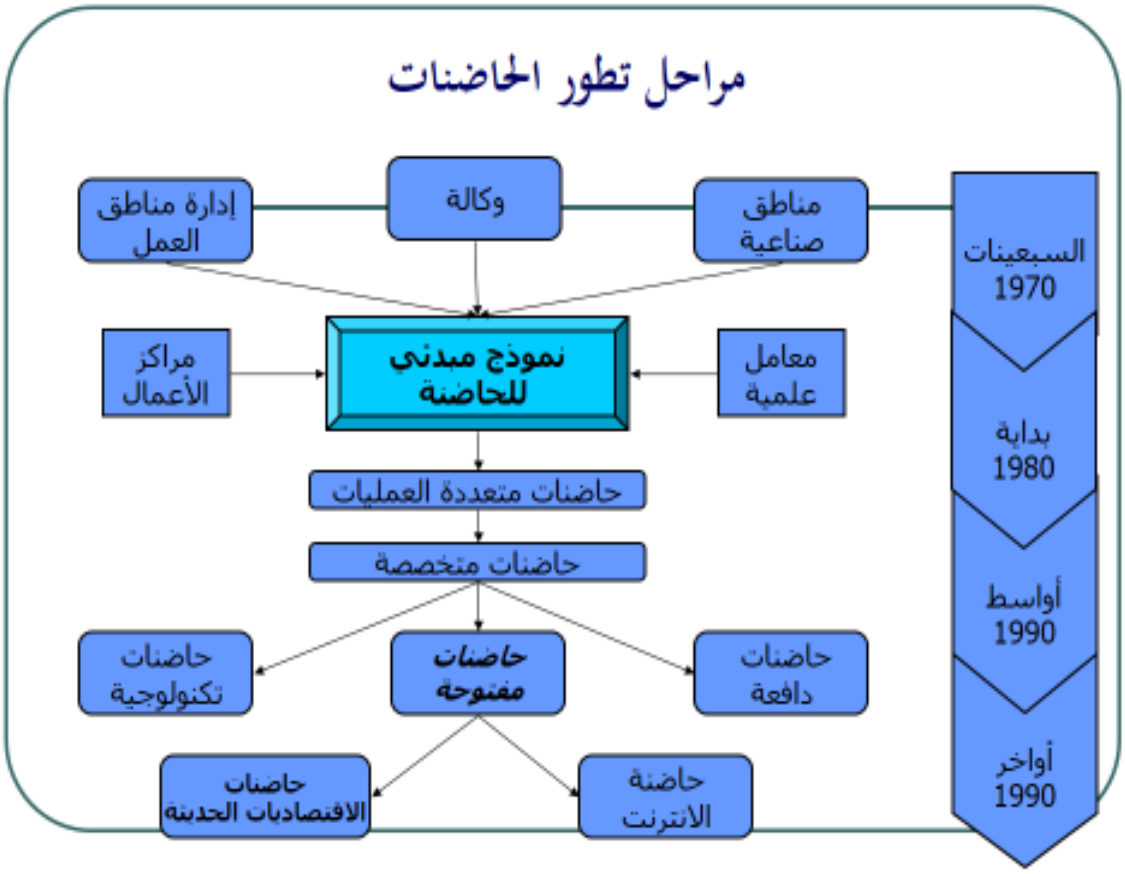

يمثل الجدول الموالي بعض الإحصائيات الخاصة بحاضنات الأعمال والمؤسسات المحتضنة خلال سنة 2012.

الدولة	عدد الحاضنات	عدد المؤسسات المحتضنة	الدولة	عدد الحاضنات	عدد المؤسسات المحتضنة
الصين	670	45000	الهند	110	800
كوريا	279	4770	تايوان	104	1300
اليابان	190	2375	استراليا	80	160
سنغافورة	120	1800	تايلند	89	412
ماليزيا	110	2000	هونكونغ	05	200
أوزباكستان	32	488	فيتنام	11	47
نيوزلندا	10	142	باكستان	01	09

Source: Asian Association of Business Incubation (AABI) 2012

يظهر من الجدول أعلاه أن الدول التي تولي الاهتمام الكبير لحاضنات الأعمال هي نفسها الدول المتميزة بمعدلات نمو محترمة، مثل الصين، ماليزيا ..الخ. وهذه الإحصائيات تؤكد مدى أهمية حاضنات الأعمال في تطوير الاقتصادات على المستوى العالمي.

ويمثل الجدول الموالي عدد الحاضنات في بعض دول الاتحاد الأوروبي في سنة 2002.

الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد
ايطاليا	45	بلجيكا	13	بريطانيا	144	الدانمارك	07
هولندا	06	فرنسا	192	البرتغال	23	فلندا	26
السويد	39	ألمانيا	300	إسبانيا	38	اليونان	07

Source: Jorge Costa-David and Others, Improving Business Incubator Performance through Benchmarking And
The International Conference on Business Incubation National Business 16, Evaluation: Lessons Learned From Europe Incubation Association, Toronto, Canada April May-28, 2002, P01.

فبالرغم من قدم الإحصائيات (2002)، إلا أن عدد الحاضنات له علاقة جد قوية مع طبيعة اقتصاد الدولة فمثلا ألمانيا لها حوالي 300 حاضنة، وتعتبر من أقوى اقتصادات المنطقة. وإذا قورنت هذه الإحصائيات مع ما هو موجود في الدول العربية (مثل الجزائر)، يمكن القول بأن الجزائر لا زالت بعيدة كل البعد عن أضعف دولة في الاتحاد الأوروبي، ولم تستوعب بعد مدى أهمية حاضنات الأعمال في دعم وتطوير اقتصاديات الدول.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يوجد أكثر من % 80 من الحاضنات لها ارتباطا ترسمية أو غير رسمية بالجامعات، وأكثر من % 90 من الحاضنات توفر مساحات للمكاتب والمصانع،و% 55منها توفر مساحات للمعامل و % 41 منها توفر مساحات للتخزين، ويبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة" حاضنات لا تهدف إلى الربح " حوالي % 51 من مجموع الحاضنات .وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الاقتصادية في المجتمعات المحيطة .بينما تمثل حاضنات الأعمال الخاصة التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة شركات صناعية حوالي 8 %من حاضنات الأعمال في أمريكا[8].

6- نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر

جاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته، والمتضمّن إنشاء عدة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض.

وتم تعريف حاضنات الأعمال وفقا للمرسوم التنفيذي 03- 78 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق ل 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها «مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء

المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتخذ المشاتل إحدى الأشكال التالية:

– المحضنة : هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

– ورشة الربط :وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

– نزل المؤسسات :هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

وبالرغم من الدعم والاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها أهملت أداة حققت الكثير في اقتصاديات مشابهة وهي حاضنات الأعمال، حيثما زالت حبرا على الورق كما يسجل غياب إرادة سياسية تجعل الحاضنات كطرح جديد في مفهوم التنمية المستدامة ذا أهمية بالغة للدولة.

ولقد أنشأت الجزائر في إطار مرافقة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة هيئات أو أجهزة نذكر أهمها[9]:

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: يهدف هذا الجهاز لدعم إنشاء مؤسسات مصغرة من طرف الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و35 سنة، عل أن يكون المبلغ الأقصى لمبلغ الاستثمار هو 10 مليون دج.

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: يساهم هذا الجهاز في إيجاد مؤسسات مصغرة ونشاطات حرفية للشباب البالغ سن 18 سنة فما أكثر، على أن يكون الحد الأقصى لمبلغ الاستثمار هو مليون دج.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة: يتكفل الجهاز بدعم المشاريع المستحدثة من طرف البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة على أن يكون الحد الأقصى لمبلغ الاستثمار هو 10 مليون دج.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يهدف هذا الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض متوسطة الأجل من أجل إنشاء مؤسسة أو توسيع نشاطها أو تجديد تجهيزاتها، يقدم الصندوق الضمانات اللازمة للمستثمرين والمطلوبة من طرف البنوك لمنح القروض للمستثمرين.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تسهر الوكالة من خلال الشباك الوحيد الممركز على ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومساعدة المستثمرين على تجسيد مشاريعهم عن طريق المزايا الممنوحة في إطار الاستثمار.

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتولى الوكالة وضع استراتيجيات قطاعية في مجال ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهر على تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيلها.

صندوق الاستثمار: الذي من خلاله تم بعث مشروع "جزائر استثمار" لتمويل المشاريع الموجهة لإنشاء مؤسسات صغيرة عن طريق دخول الصندوق كشريك مع المستثمر في المشروع، وتكون الشراكة بنسبة 51% للمستثمر و49% للصندوق.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإمكانيات محدودة للتوسع فضلا عن انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة، إذ تعتبر هذه الميزة أو الخاصية من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية والقدرات التنظيمية والتمويلية لهذه المؤسسات، وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسئولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المسؤوليات أصبحت كبيرة مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي.

وأمام هذا الوضع الذي يفرض عدة متطلبات يتوجب أخذها بعين الاعتبار في واقع الاقتصاد الجزائري، يصبح إجباريا الاستعداد لمواجهة المنافسة الدولية الحادة المرتقبة، خاصة مع الانضمام المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة. فقد نصت المادة 11 من القانون التوجيهي لترقية المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أهداف تدابير المساعدة والدعم لترقية هذا النوع من المؤسسات[10]:

- إنعاش النمو الاقتصادي، تشجيع بروز منشآت جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي.
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وتحسين أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية إطار تشريعي، ضريبي وتنظيمي ملائم لتكريس روح المقاولاتية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبني سياسات تكوين وتسيير للموارد البشرية تشجع الإبداع، التجديد، وثقافة المقاولاتية.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بالإضافة إلى ذلك، فقد ركز القانون على إنشاء مشاتل (حاضنات) للمنشآت ذات الحجم الصغير والمتوسّط والتشجيع على المناولة كوسيلتين هامتين لدعم وتأهيل هذا النوع من المؤسسات، وهو ما تنصّ عليه المواد12،20، و 21 منه .

إن حاضنات الأعمال في الجزائر كأي كيان إداري يتطلب نجاحه توفر حزمة من الشروط كما قد يتعرض لمعوقات تقف في سبيل تحقيقه لأهدافه، كالعوائق السياسية، البشرية، الترابط الضعيف مع الجامعة، هذا زيادة على تلك العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحد ذاتها.

وعليه، ففي الجزائر ولضمان نجاح حاضنات الأعمال التكنولوجية، يجب تعبئة شاملة للجهود والموارد لإقامة حاضنات نموذجية في عدة مناطق من الوطن، وذلك بأخذ الأمور التالية بعين الاعتبار[11] :

- تشجيع ثقافة العمل الحر وروح المقاولاتية، فتنمية المشروعات الصغيرة لا يمكن أن تزدهر إلا في مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر، وتتواجد مجموعة من رجال الأعمال أصحاب المواهب الإدارية الخاصة، والاستعداد للمخاطرة، وتبني أفكار جديدة.
- العمل على أن تكون الحاضنات محل مشاركة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، لأن الدعم المعنوي والمادي المطلوب يصبح أيسر وأكثر فاعلية.
- لابد من الدقة في اختيار مديري الحاضنات المناسبين، ولا بد من إعطائهم الصلاحيات والحرية التي يحتاجونها لتأمين نجاح الحاضنات والمؤسسات المحتضنة.
- وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها، تتناسب مع الظروف المحلية ومراعاة الجدوى الاقتصادية، وإمكانات توسعها المستقبلية بما في ذلك زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين القدرة على التصدير، وتحقيق فرص أكبر للعمالة، والتطوير والتحديث ومراعاة الظروف البيئية.
- تشجيع أنظمة التمويل خارج نظام القروض المصرفية بهدف دعم وتطوير القدرة التمويلية وتوفير مصادر جديدة للتمويل أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مثل مشروعات شركات توظيف الأموال وشركات رأس المال المخاطر وشركات التأجير والبنوك الإسلامية.

ومما سبق، تظهر الأبعاد الأساسية التي تحدث تكامل جيد بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي:

- شبكات التوريد والتوزيع في مختلف الصناعات.
- الاستشارات المختلفة (تقنية، قانونية، خدماتية، ...الخ).
- مصادر تمويل مختلفة وفاعلة (رأس المال المخاطر، البنوك الإسلامية، ...الخ).
- معاهد البحث والتطوير، والجامعات وتعاقدها مع المحيط الاقتصادي.
- حدائق التكنولوجيا وتقريبها من المؤسسات المختلفة.
- الهيئات الحكومية المساندة والمنظمة للاقتصاد الوطني.

الخاتمة

تعتبر حاضنات الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الآليات المعتمدة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة المبتدئة، فهي كيان قانوني قائم بذاته يعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات بهدف إعطائهم دفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق.وهي تمثل نمطا جديدا من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للصناعات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين والذين يفتقرون للإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها.

تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مثلها في ذلك مثل باقي الدول النامية، العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل وتقلل من مساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي ورغم الجهود التي قامت الجزائر بها في سبيل القضاء على هذه المشاكل والصعوبات أو الحد منها، غير أن هذه الجهود غير كافية للتخلص من هذه العقبات، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب المعلوماتية والتكنولوجية، ولذلك ان من الضروري البحث عن تقنيات جديدة تتولى هذا النوع من المؤسسات، ومن بينها حاضنات الأعمال التكنولوجية، التي تتبنى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات الأولى لنشأة هذا النوع من المؤسسات، أين تحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل، لتكون مزودة بآليات النجاح، قادرة على الصمود في وجه التحديات التي يمكن أن تواجهها.

وحتى يحدث التكامل بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب التركيز على البعد المعلومات، التشريعي، المالي، المحيط، والبعد الدولي.

---

[1] كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، سبتمبر 2014، ص188.

[2] هيئة الأمم المتحدة :نشرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية (بيروت :اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، العدد13 ،)2010 بتصرف،ص 23.

[3] L'ubica Lesáková , **The Role of Business Incubators in Supporting the SME Start-up** (Hungarica: Acta Polytechnica Hungarica, Vol. 9, No. 3, 2012)p88.

- [4] شريف غياط، محمد بوقموم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة- الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية (جامعة بسكرة،العدد6 ،ديسمبر) 2009 ص60.

[5] كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، سبتمبر 2014، ص192.

[6] عطار،نائلة حسين، **حاضنات الأعمال فرصة عمل للجميع(1)**،صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 5286، (2018/04/01).

[7] الدوري، زكريا مطلك؛ صالح،أحمد علي،**ادارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي**، عمان:دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2009،ص410.

[8] عمار زودة وحمزة بوكفة، حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الإشارة لمشاتل الجزائر مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد الثاني ديسمبر 2014 ، جامعة أم البواقي، 2014، ص 64.

[9] وزارة الصناعة والمناجم.

[10] **القانون التوجيهي لترقية المنشآت الصغيرة والمتوسّطة**،رقم 18- 01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل12ديسمبر 2001الجريدةالرسميةللجمهوريةالجزائرية العدد 77) ص ص7 – 6 ..

[11] فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل :رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد– الجزائري** (الرياض :كتاب أبحاث المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال،سبتمبر 2014)، ص 205.

حاضنات الأعمال ودورها في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة المبدعة
دراسة لبعض الدول الرائدة مع الاشارة لتجربة الجزائر

الدكتور: احمد بن قطاف
مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية– جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
ahmed_benguettaf80@yahoo.fr

ملخص:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل اسسا رئيسية في التنمية والتطوير الاقتصادي في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب ضعف قدرة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الحادة للشركات الكبيرة والمتعددة الجنسيات على النطاق الدولي، تم تطوير عدد من آليات الدعم في مختلف البلدان، ومنها الجزائر، لاسيما في ظل مسعي الانفتاح الاقتصادي والاندماج في السوق الدولية، ولعل من أبرز هذه الآليات حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات ، حيث تقوم هذه الاجهزة بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة ، وتخطي مخاطر مرحلة التأسيس والانطلاق ، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية الجديدة، إلى أن تصبح قادرة على الإستمرار والمنافسة في المحيط الخارجي.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة، حاضنات الأعمال، مشاتل المؤسسات، مؤسسات مبدعة.

Résumé:

Les PME constituent dans les économies contemporaines une base motrice de développement socio-économique, néanmoins leur vulnérabilité face à la compétition accrue des grandes entreprises et des multinationales a impliqué l'adoption de quelques dispositifs et mécanismes d'appui dans plusieurs pays, dont l'Algérie, notamment sous une tendance à l'ouverture sur le marché mondial, parmi ces mécanismes on distingue les incubateurs et les pépinières d'entreprises, qui ont pour objectif essentiel l'accompagnement des PE ou des start-up durant leur période de démarrage, en leur fournissant l'incubation, en plus des facilités nécessaires et des divers mesures de soutient, et ce afin de leur assurer une continuité réussite dans un environnement devenu de plus en plus compliqué.

Mots clés: Petites entreprises, incubateur d'entreprises, pépinière d'entreprises, start-up.

مقدمة:

تمثل حاضنات الأعمال أهم آلية في مجال دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة في مرحلة الانطلاق، وتدلنا تجارب دولية عديدة عن نجاعتها، ليس فحسب في تمكين هذه المؤسسات من تخطي صعوبات الانطلاق، بل وتغذيتها بمقومات التنافسية والاستمرار، وهو ما جعل من نظام الحاضنات يمتد أفقيا ورأسيا، حيث انتقلت فكرة الاحتضان من الولايات المتحدة الأمريكية، التي أنشئت بها أول حاضنة في 1959، إلى بلدان عديدة، كما اتسع نطاق مجالات تدخل هذه الحاضنات وتعددت أهدافها وأشكالها، فتولدت على إثر ذلك حاضنات متخصصة، لعل أبرها الحاضنات التكنولوجية.

لقد كان للتوجه نحو نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل إستراتيجي في التنمية أثرا بارزا في تطوير نظم الحاضنات، ذلك أن ضمان انطلاق سليم للمؤسسات الصغيرة، والتي ستصبح متوسطة فكبيرة الحجم، يقتضي إحاطتها برعاية خاصة خلال نشأتها، كما إن أبحاث تطوير الحاضنات ظلت متلازمة وتلك المتعلقة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى غرار العديد من البلدان النامية، برز بالجزائر مع تسعينيات القرن الماضي توجه نحو سياسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بعدما أثبتت المؤسسات العمومية ذات الحجم الكبير فشلها، وأعيد هيكلة جلها، وقد توج ذلك بإصدار قانون خاص بهذه الصنف من المؤسسات في 2001 (قانون رقم 18-01). ومما تضمنه هذا القانون التوجيهي إقامة هياكل دعم ومرافقة، أبرزها مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

يهدف هذا البحث إلى مناقشة تساؤلين أساسيين:

- ما دور نظام حاضنات الأعمال في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة وفي تمكينها من النجاح والاستمرار من خلال قراءة لتجارب دولية رائدة؟

– ما هو واقع أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة بالجزائر (حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل)، وما أسباب تعثرها النسبي؟

ستتم معالجتنا للموضوع من خلال المحاور الآتية:

- مفهوم حاضنات الأعمال وآليات عملها
- قراءة في بعض التجارب العالمية في مجال حاضنات الأعمال
- تقييم تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال

1. مفهوم حاضنات الأعمال:

1.1. مفهوم فكرة احتضان الأعمال

يرجع مفهوم فكرة احتضان الأعمال إلى الحاضنة التي يتم وضع المواليد غير المكتملين فيها فور ولادتهم، من أجل تخطي صعوبات الظروف المحيطة بهم ، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يصبح قادرا على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين، فالمولود الجديد يحتاج إلى رعاية واهتمام كبيرين في المراحل الأولى من حياته ، كي يستطيع النمو ويكتسب القدرة على العيش والبقاء، كذلك فان المؤسسات الجديدة في مراحل تأسيسها الأولى تحتاج إلى حضانة ورعاية ، فهي تفتقر إلى المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية، ولذلك فان العديد من المؤسسات تفشل في مراحل انطلاقها الأولى بسبب عدم توفر آليات الحضانة التي تزودها بمقومات البقاء والنمو.

2.1. مسار نشوء وتطور حاضنات الأعمال

تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال، فقد أنشأت أول حاضنة أعمال في سنة 1959 بالمركز الصناعي لباتافيا The Batavia Industrial Center بمدينة نيويورك [1] ، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينيات وتحديداً في عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة The U.S. Small Business Administration (SBA) بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، والتي ارتفع عددها بشكل كبير، وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات

الأعمال (NBIA) National Business Incubation Association في عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات، عن طريق توفير المعلومات حول دور وأهمية حاضنات الأعمال، وقد زاد عدد أعضاء هذه الجمعية من 40 عضوا خلال سنتها الأولى إلى 1450 عضوا من جميع أنحاء العالم في الوقت الحالي[2] وتهدف هذه الجمعية إلى[3] :

- تنظيم المؤتمرات ودورات التدريب الخاصة باحتضان المشاريع؛
- جمع المعلومات والإحصائيات حول حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة والعالم؛
- نشر وتوفير المعلومات حول صناعة الحاضنات؛
- كما تعمل الجمعية كهيئة استشارية للحكومات والشركات في تطوير صناعة حاضنات الأعمال.

وتقدر الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال NBIA عدد حاضنات الاعمال في العالم بما يفوق 7000 حاضنة اعمال.[4]

3.1. تطور حجم حاضنات الأعمال في العالم

نتيجة لنجاح حاضنات الأعمال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وانتشارها في مختلف دول العالم، فقد تطور عددها ليصل إلى أكثر من 7000 حاضنة في العالم، منها أكثر من 1250 حاضنة (خلال سنة 2012) في الولايات المتحدة وحدها، 93% منها حاضنات لا تهدف إلى الربح[5] ، ويمكن تلخيص التطور الزمني لعدد حاضنات الأعمال في العالم في الشكل البياني رقم 18 أما الشكل البياني رقم 19 فيبين عدد حاضنات الأعمال في مجموعة مختارة من دول العالم:

شكل رقم 01 : تطور عدد حاضنات الأعمال في العالم خلال الفترة 1980-2012

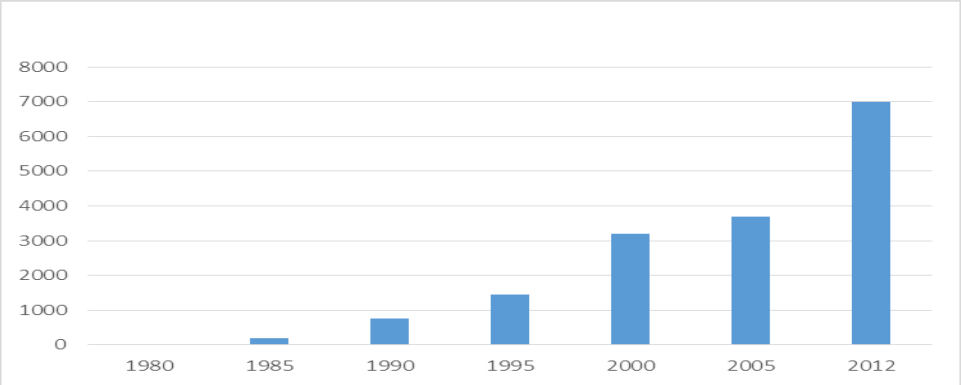

Source: www.nbia.org/ressource_library/history/index.php le 12/12/2013

شكل رقم 02: عدد حاضنات الأعمال في مجموعة من دول العالم لسنة 2009

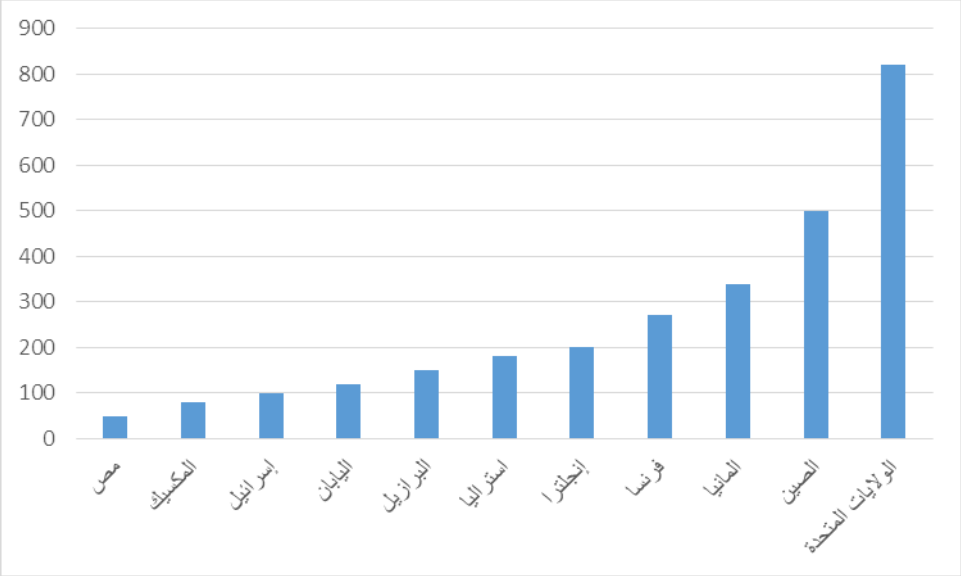

المصدر: خليل الشماع، حاضنات الاعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، ع4، المجلد17، ديسمبر، 2009، ص:.22

4.1. تعريف حاضنات الأعمال، أنواعها،أماكن تواجدها، أهدافها

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (NBIA) حاضنات الأعمال بأنها [6]: " هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات ".

كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها[7]: " مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى

إقامة مؤسسات صغيرة ، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلا أو سنتين) ، ويمكن لهذه المؤسسات أن تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة ".

5.1. أنواع حاضنات الأعمال

تختلف حاضنات الأعمال باختلاف أهدافها وأنواع المشاريع التي تحتضنها، ويمكن تصنيف حاضنات الأعمال حسب أنواع المشاريع أو المؤسسات التي تحتضنها إلى ثلاثة أصناف رئيسية تتمثل في مايلي [1] :

- حاضنات الأعمال العامة General / Mixed-use Incubators
- حاضنات الأعمال المتخصصة Economic Development Incubators
- حاضنات الأعمال التقنية Technology Business Incubators

6.1. أماكن تواجد حاضنات الأعمال

تتواجد حاضنات الأعمال عادة ضمن عدة أماكن مثل[8]:

- مدن العلوم والتكنولوجيا Technopoles/Sience City
- حدائق العلوم والتكنولوجيا Technology /Sience Parks
- مراكز الإبداع أو التجديد Innovation Centres

7.1. أهداف حاضنات الأعمال

تهدف حاضنات الأعمال أساسا الى احتضان المؤسسات الصغيرة المتميزة وتقديم كافة الخدمات والمساعدات المرتبطة بمرحلة التأسيس والنمو، وبالإضافة إلى هذا الهدف الأساسي نجد أيضا أن حاضنات الأعمال تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية ، وتنمية روح المقاولة والمخاطرة لدى المستثمرين ورجال الأعمال الجدد، وإجمالا يمكن تقسيم أهداف حاضنات الأعمال كما يلي:

ا- الأهداف المرتبطة بالمؤسسات الناشئة [9] :

- تقليل مخاطر الأعمال والتكاليف المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية النشاط؛

- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لبداية المؤسسة وتطوير إنتاجها؛
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى منتجات جديدة أو مجالات جديدة لأنشطتها
- دعم التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات المحتضنة؛
- تحسين فرص نجاح المؤسسات وتشجيع الأفكار المبتكرة.

ب- الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- خلق وزيادة فرص العمل، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب؛
- زيادة عدد المؤسسات وتشجيع الصناعات خصوصا القائمة على التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني؛
- رفع معدلات الدخل في المجتمع المحلي وبالتالي رفع المستوى المعيشي؛
- تدعيم المؤسسات التي تحتاج إليها الأسواق المحلية وتحديد الأماكن المناسبة لإقامة مثل هذه المؤسسات؛
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي و القيام بدور المختبرات التجريبية اللازمة لتطوير أفكار الأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قبل تبنيها تجاريا؛[10]
- توجيه الشباب ورجال الأعمال نحو المشاريع عالية التكنولوجيا؛
- تدعيم جهود التعاون والتنسيق بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحث والتطوير والهيئات الحكومية؛
- نقل التقنية من الجامعات ومراكز الأبحاث وتبنيها للأغراض التجارية؛[11]
- تنمية روح المخاطرة وثقافة التقاول Entrepreneurship في المجتمع؛[12]
- القيام بدور مراكز التدريب للأكاديميين والباحثين في الجامعات ومراكز الأبحاث قصد تدريبهم وتزويدهم بالمهارات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال.

8.1. تنظيم حاضنات الأعمال: آليات الإحتضان والخدمات المقدمة

1.8.1. آليات احتضان المؤسسات:

تمر عملية الاحتضان بعدة مراحل بداية من اختيار المشروع إلى غاية تخرج المؤسسة من الحاضنة، كما انه يجب توفر معايير دقيقة لاختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان.

أ- **معايير اختيار المؤسسات المرشحة للاحتضان:** بشكل عام تلتحق بالحاضنة المؤسسات التالية [13]:

- المؤسسات الجيدة ذات النمو السريع والتي يمكن لها التخرج بنجاح خلال فترة لا تتعدى ثلاثة أعوام؛
- المؤسسات القائمة على المبادرات التكنولوجية المختلفة؛
- المؤسسات التي تحقق الترابط والتكامل مع المشروعات القائمة؛
- المشاريع حرفية التي ترغب في التحول إلى صناعات متطورة من خلال إدخال وسائل الإنتاج المتطورة؛

ب- **مراحل احتضان المؤسسات الملتحقة بالحاضنة:** تتم رعاية ومتابعة المؤسسات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من إقامتها داخل الحاضنة على النحو التالي [14]:

شكل رقم 03 : مراحل احتضان المؤسسات المنتسبة للحاضنة

2.8.1. الخدمات التي تقدمها الحاضنة

تقوم حاضنة الأعمال التقنية بتقديم مجموعة من الخدمات المتنوعة التي تساعد المؤسسات المحتضنة على النمو والتطور، يمكن تمثيلها في الشكل التالي[15]:

شكل رقم 04 : الخدمات المقدمة من طرف الحاضنة

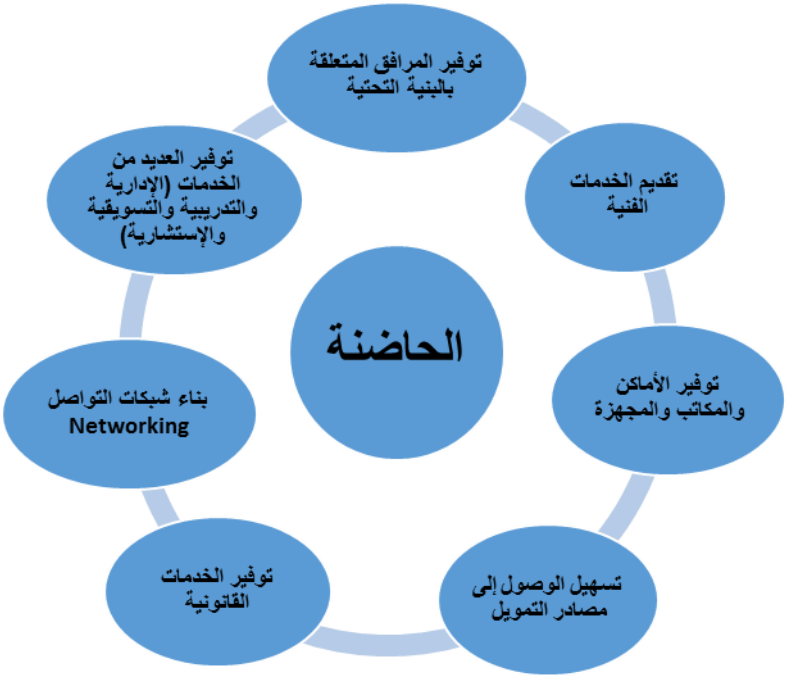

2 . قراءة في بعض التجارب العالمية في مجال حاضنات الأعمال:

1.2. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر تجربة الولايات المتحدة من أقدم التجارب في ميدان حاضنات الأعمال، حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال نشأ وتطور بشكل أساسي في الولايات المتحدة ، لكن الانتشار الواسع لمفهوم الحاضنات كان بداية من عام 1984 عندما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة SBA بالإهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية أعدادها، حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى حوالي 20 حاضنة، ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمالNBIA في عام 1985، وفي نهاية عام 2012 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 1250 حاضنة، ويلخص لنا الشكل التالي تطور عدد الحاضنات في الولايات المتحدة خلال الفترة 1981- 2012.

شكل رقم 05: تطور عدد حاضنات الأعمال في وم ا خلال الفترة 1981- 2000

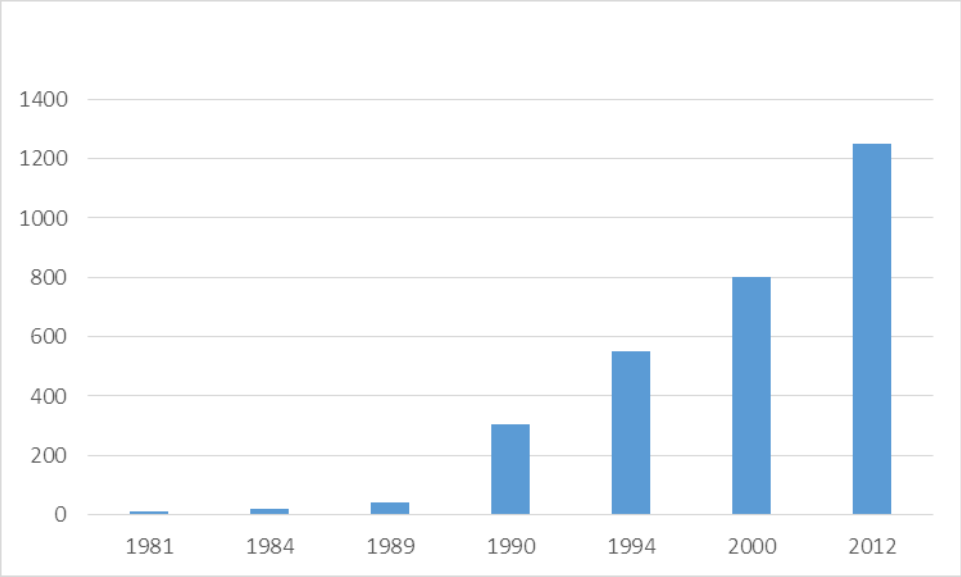

Source: National Business Incubator Association, best practice report, 2012

بالإضافة إلى وجود الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة NBIA يوجد عدد من شبكات الحاضنات في الولايات المختلفة نذكر منها على سبيل المثال:

- جمعية تكساس لحاضنات الأعمال؛
- شبكة حاضنات ولاية نيوجرسي؛

وتذكر إحصائيات الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال لسنة 2011، أن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة يزيد عن 80%، وأن معدل نموها يزيد من 7 إلى 22 ضعف عن معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال وقد تم إنشاء 49 ألف شركة جديدة ما زالت تعمل بنجاح، تم من خلالها خلق أكثر من 245 ألف فرصة عمل دائمة وحققت مداخيل قدرت بأكثر من 15 مليار دولار، كما قدرت أن 87 % من المؤسسات المحتضنة المتخرجة لا تزال تعمل في السوق ونسبة 84 % من المؤسسات المحتضنة والمتخرجة بقيت تعمل في مناطقها المحلية، الامر الذي ساهم في دعم التنمية المحلية بالمناطق التي تتواجد بها حاضنات الاعمال.

كما أكدت بعض البحوث التي قامت بها الجمعية الامريكية لحاضنات الاعمال بان الانفاق والدعم الحكومي لحاضنات الاعمال يساهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات الضريبية عن أرباح ومداخيل الشركات الناجحة والمتخرجة من الحاضنات، حيث وصلت هذه البحوث الى ان كل 01 دولار ينفق على دعم حاضنات الاعمال يحقق ما يقارب من 30 دولار كعائدات في شكل ضرائب محلية على الشركات المتخرجة فقط. وفي إحدى الإحصائيات الحديثة التي تصدرها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال NBIA عن خصائص الحاضنات في الولايات المتحدة، نجد تحليلاً كاملاً لسمات هذه الحاضنات تبعاً لعدة عناصر هي كالآتي[16]:

1.1.2. التوزيع الجغرافي للحاضنات الأمريكية:

تتوزع حاضنات الأعمال جغرافياً على مختلف الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هناك تركيزاً واضحاً للحاضنات التكنولوجية في المدن الكبرى حسب ما توضحه الإحصائيات التالية:

- 45% من الحاضنات تقع في المدن الكبرى؛

- 19% من الحاضنات تقع في المناطق الحضرية؛
- 36% من الحاضنات تقع في المناطق الريفية؛

2.1.2. طرق تمويل الحاضنات الأمريكية:

يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة، "حاضنات لا تهدف إلى الربح" حوالي 51% من مجموع الحاضنات، من بينها 20% تمولها المؤسسات التعليمية الحكومية[17] وهي حاضنات تهدف فقط إلى تنشيط التنمية الإقتصادية في المجتمعات المحيطة. بينما تمثل الحاضنات التي يتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو شركات صناعية حوالي 8% من حاضنات الأعمال في أمريكا، وتعتبر نسبة 16 % من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية من النوع المشترك، حيث يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة، كما أن 5% من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة.

3.1.2. أنواع وتخصصات الحاضنات الأمريكية :

حوالي 35% من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية مختلطة Mixed technology ترتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة والخاصة في الأهداف، كما أن 30% من مجموع الحاضنات هي حاضنات ذات استعمال مشترك Mixed use ، ونسبة 25% عبارة عن حاضنات أعمال أخرى، و7% حاضنات إنترنت.[18]

4.1.2. نماذج رائدة لحاضنات الأعمال الأمريكية:

- **شبكة الحاضنات التقنية بنيوجرسي:** أحد الأمثلة على هذه الشبكات، نجد شبكة الحاضنات التكنولوجية في ولاية نيوجرسي والتي يوجد بها وحدها 11 مركزاً لتنمية

المشروعات الصغيرة ، بالإضافة إلى 07 حاضنات تكنولوجية، والتي تحتضن عدداً من الشركات الناشئة[19]، وتشتمل هذه الشبكة على:

- عدد المشروعات الملتحقة بالحاضنة 111 مشروعاً؛
- عدد فرص العمل التي توفرها الشركات الحاضنة 478 فرصة عمل دائمة؛
- نسبة الزيادة في توظيف الأفراد في الشركات عند التحاقها بالحاضنة 211%؛
- مجموع دخول الشركات في الحاضنات 6.38 مليون دولار أمريكي؛
- عدد الشركات التي تخرجت من هذه الحاضنات 104 شركات؛
- متوسط فترة الإقامة في الحاضنة من 02 إلى 03 سنوات؛
- عدد الشركات التي تخرجت من الحاضنة وما زالت في ولاية نيوجرسي 80 شركة؛
- نسب النجاح في المشروعات التي تخرجت من الحاضنة 77%.

➢ **حاضنة أوستن للتكنولوجيا:** تأسست هذه الحاضنة في عام 1989 وارتبطت إرتباطا وثيقا بجامعة أوستن وجامعة تكساس ووكالة الفضاء NASA ، وتقدم الحاضنة عدة تسهيلات منها مساحة 75 ألف قدم مربع، استشارات إدارية، برامج تدريبية، إمكانية التوصل لشبكة تمويلية 65% منها مكونة من أفراد بالقطاع الخاص، وعادة ما يكون للحاضنة 30 شركة منتسبة في آن واحد وهناك سياسة تخرج رسمية (البقاء بالحاضنة 03 سنوات على الأكثر) مع استقبال من 10–15 شركة جديدة سنويا، وتعتبر حاضنة أوستن منظمة لا تستهدف الربح ولكنها تدار على أساس تجاري وتمول ذاتياً، وتبلغ ميزانية الحاضنة 600 ألف دولار أمريكي يغطيها دخل الحاضنة من مبانيها و 50 ألف دولار من المعونات العامة.[20]

2.2. التجربة الفرنسية:

تعتبر التجربة الفرنسية في ميدان الحاضنات، التي تعود إلى حوالي منتصف الثمانينيات، من أقدم التجارب في دول الإتحاد الأوربي. ويقدر عدد الحاضنات في فرنسا بحوالي 200 حاضنة تتوزع على مختلف المدن الفرنسية، وقد تم حديثاً (عام 2001) إقامة مؤسسة مركزية

لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات "France Incubation". وقد قامت هذه الجمعية بوضع تصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية التي يتم تبعاً لها تقسيم المشروعات الجديدة وهي[21]:

- التكنولوجيا الحيوية Biotechnologie: الصحة،الصناعات الغذائية،علوم الحياة؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الإنترنت، البرمجيات، علم الشبكات الإتصالات، الوسائط المتعددة؛
- العلوم الإنسانية والاجتماعية: التعلم، الثقافة.

1.2.2. أصناف حاضنات الأعمال الفرنسية:

بالإضافة إلى التصنيف السابق، نجد تصنيفا آخر لحاضنات الأعمال حسب الجهة أو الهيئة التي تنتمي إليها، حيث نجد:

- **حاضنات حكومية** : وهى الحاضنات المقامة داخل كليات الهندسة والمعاهد العلمية المختلفة (INT, ESSEC, EPITA) ومراكز البحوث بالإضافة إلى الحاضنات التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية للأقاليم، مثل حاضنة Paris Innovation.
- **حاضنات تمتلكها الشركات الكبرى:** وهى حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها، وذلك بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة في المجالات التي تهم هذه الشركات الكبيرة، وخاصة في المجالات التكنولوجية الجديدة ، مثل شركة الإتصالات الفرنسية France Telecom التي أقامت "Invent Mobile" وشركة الكهرباء الفرنسية EDF التي أقامت حاضنة "Business Accelerator".
- **حاضنات قطاع خاص:** وهى حاضنات استثمارية تهدف إلى الربح، بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر، وهي تقدم كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات المخاطرة العالية جداً، ومثال هذه الحاضنات الخاصة، حاضنة Talento التابعة لشركة KPM6.

وبالنسبة للنوع الأول (الحاضنات الحكومية) فقد أطلقت فرنسا مشروع احتضان وتمويل المؤسسات التكنولوجية incubation et capital amorçage des entreprises technologiques في مارس 1999 من طرف وزارتي البحث العلمي والاقتصاد، والذي كان يهدف إلى إنشاء حاضنات تكنولوجية موجهة إلى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي[22]، حيث كان من نتائج هذا المشروع احتضان 1732 مشروع في 29 حاضنة اعمال خلال الفترة 2000-2006.

2.2.2. نماذج لحاضنات أعمال تقنية فرنسية:

- **حاضنة المؤسسات التكنولوجية Normandie Incubation [23]:**

أنشئت حاضنة Normandie Incubation في جويلية 2000 بالتعاون مع جامعة Caen Basse-Normandie والمدرسة العليا للمهندسين ENSICAEN ومؤسسة GANIL لأبحاث الفيزياء وتمتلك الحاضنة شبكة واسعة من العلاقات مع مؤسسات التعليم العالي ومخابر البحث والمؤسسات التكنولوجية في المنطقة.

يتم تمويل الحاضنة من طرف الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا الجديدة والجمعيات المحلية والأعضاء المؤسسيين للحاضنة، وتبلغ ميزانية الحاضنة 500 ألف يورو سنويا. وتتكون الحاضنة من:

- مكتب إدارة؛
- لجنة اختيار ومتابعة المشاريع ؛
- لجنة توجيه تقوم بالمصادقة على برامج الحاضنة ؛
- أعضاء الحاضنة ويتكونون من مدارس ومعاهد وشركات عاملة بالمنطقة.

تتوفر الحاضنة على عدة مواقع وتجهيزات تسمح باستقبال واحتضان أصحاب المشاريع، كما تقدم لهم العديد من خدمات الدعم والمرافقة وشبكة واسعة من العلاقات مع مختلف الهيئات العلمية والإدارية، ومنذ إنطلاق الحاضنة في سنة 2000 قامت باحتضان 24 مشروع توظف حوالي 40 شخصا، تخرج منها 8 مشاريع بنجاح، بينما لاتزال المشاريع الأخرى في مرحلة الاحتضان.

➢ **الحديقة التكنولوجية EUROSANTE في مدينة ليل**[24]:

أنشئت الحديقة في سنة 1996، وتتوفر على العديد من التجهيزات والمواقع، وهي تحتوي على مركز طبي جامعي يعمل به أكثر من 2350 طبيب و 2000 باحث، كما تتوفر على العديد من مخابر البحث في ميدان البيوتكنولوجيا، وتتواجد بها 500 مؤسسة تعمل في ميادين: الصيدلة ، إنتاج المعدات والتجهيزات الطبية، تقنيات الإعلام الآلي في المجال الطبي، توفر الحديقة 1000 منصب عمل في كل سنة بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات، وتهدف الحديقة إلى:

- احتضان ومرافقة المؤسسات العاملة في مجال الصحة؛
- تثمين نتائج البحث العلمي؛
- تسهيل عمليات نقل التكنولوجيا ونتائج الأبحاث في المجال الصحي؛
- جذب المؤسسات الأجنبية للاستثمار في المنطقة؛
- تشكيل شبكات علاقات مع مختلف الهيئات: غرف التجارة والصناعة، وكالات الإستثمار، مؤسسات البحث العلمي.

3. تقييم تجربة الجزائر في مجال حاضنات ومشاتل المؤسسات:

3. 1. واقع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر:

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات متأخرة نوعا ما، مقارنة ببعض الدول النامية، والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003، باستثناء القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصادر في سنة 2001، والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات. كما أننا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول

المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة.

وتعتبر نزل المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية المعمول به في الدول التي لديها تجارب في الميدان، من حيث تركيزها على المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير.

لا تزال تجربة الجزائر في مجال احتضان الاعمال في بداياتها مقارنة بالكثير من الدول الأخرى، فحتى نهاية السداسي الأول من سنة 2013 وجدت أربع (04) مشاتل مؤسسات في كل من: عنابة، وهران، غرداية، برج بوعريريج، احتضنت 46 مشروعا، يتوقع منها انشاء 308 منصب شغل. وتتوزع هذه المشاريع على قطاعات: الاتصالات، معالجة وإعادة تدوير النفايات، الاعلام الالي، الصناعات الغذائية، بالإضافة الى بعض المشاريع في القطاعات عالية التكنولوجيا مثل: الالياف البصرية، الطاقة الشمسية، نظم تحديد المواقع GPS ، la production de la signalétique .

وفيما يلي نقدم جدولا تلخيصيا لحصيلة نشاط مشاتل المؤسسات في الجزائر الى غاية السداسي الأول 2013.

الجدول رقم 02: تطور عدد المشاريع المحتضنة في مشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات	تطور عدد المشاريع المحتضنة		مناصب العمل المتوقع انشاؤها
	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	
عنابة	8	9	28
وهران	8	15	32
غرداية	4	12	11
برج بوعريريج	7	10	237
المجموع	87	46	308

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 23، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2013

اما بخصوص مراكز التسهيل فيوجد 12 مركز تسهيل تنشط على المستوى الوطني، قامت بمرافقة 1132 مشروع الى غاية السداسي الأول 2013، ويلخص الجدول التالي حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني.

جدول رقم 03: حصيلة نشاط مراكز التسهيل (السداسي الأول 2013)

مركز التسهيل	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة (*)	مخططات الاعمال المنجزة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المتوقع انشاؤها
تيبازة	368	90	61	17	57
وهران	325	325	13	204	964
ادرار	36	22	12	10	27
برج بوعريريج	232	191	21	21	380
اليزي	98	64	3	/	25
جيجل	277	239	2	2	31
تمنراست	37	17	/	2	7
النعامة	175	114	5	2	121
تندوف	163	39	15	12	33
الجلفة	313	10	/	/	/
سيدي بلعباس	21	21	21	21	74
البليدة	18	/	/	/	/
المجموع	2063	1132	153	291	1719

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 23، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013)

(*) تتوزع هذه المشاريع على قطاعات أبرزها: صناعات النسيج، الصناعات الغذائية، البناء والاشغال العمومية، الخدمات، الصيد، الصناعة التقليدية والحرف.

3. 2. أسباب تأخر انطلاق حاضنات ومشاتل المؤسسات:

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، والتي لم تكن تسمح ببروز وعي سياسي واقتصادي لاهمية مثل هذه الأدوات الجديدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإجمالا يمكن الإشارة إلى العوامل والأسباب التالية:

- تأخر صدور القوانين المراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات، حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003؛

- ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال، خصوصا في الإطار القانوني، حيث أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات يختص بالقطاع الخدمي، وهذا عملا بالنموذج الفرنسي، في حين أن التجارب الدولية الأخرى تتبنى مفاهيم أوسع لحاضنات الأعمال؛
- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيل هذه المؤسسات، دون الاهتمام الجدي بآلية حاضنات الأعمال؛
- عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه تم تكوين مجموعة من الإطارات والمسيرين على تقنيات تسيير مشاتل المؤسسات في فرنسا في نهاية سنة 2005.
- العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لاتزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، والتي تشكل أهم عائق في إنشاء الحاضنات والمشاتل.

3. 2. تقييم التجربة الجزائرية في مجال احتضان الاعمال:

ان القراءة الأولية للأرقام المشار اليها في الجدولين 02 و 03 تبين بوضوح ان نشاط مراكز التسهيل في مرافقة المشاريع الناشئة 1132 وعدد المؤسسات المنشأة 291 ومناصب العمل المتوقع انشاؤها 1719 اكبر بكثير من نشاط مشاتل المؤسسات والتي لم تحتضن سوى 46 مشروع لا يزال معظمها في مرحلة الاحتضان، بعدد 308 منصب عمل متوقع، الامر الذي يظهر التركيز على نشاط مراكز التسهيل والتي يقتصر عملها على تسهيل الإجراءات الإدارية لانشاء مؤسسة، في حين ان احتضان وايواء المؤسسات الناشئة هو من صلب مهام المشاتل والحاضنات وهو ما نراه ضعيفا جدا من خلال هذه الحصيلة.

وكنتيجة لهذه القراءة الأولية فإننا نرى بان اقتصار حاضنات ومشاتل المؤسسات على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات الجديدة، دون الأهداف الأخرى هو تحجيم لدور هذه الأجهزة، ويساهم في التقليل من فعاليتها ودورها المتوقع منها، ولعل من بين ما يستفاد من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال **هو التركيز على انشاء روابط بين الحاضنات والجامعات والمؤسسات الاكاديمية (أو ضمنها)**، بهدف نشر ثقافة ريادة الاعمال والمقاولاتية في وسط الباحثين والطلاب، وتثمين نتائج البحث العلمي وربطها بالقطاع الصناعي، وعليه فإننا **نقترح ان تكون في جامعة حاضنة اعمال خاصة بها سواء كانت مرتبطة بكلية معينة اومعهد متخصص، أو تكون حاضنة عامة تشمل جميع التخصصات.**

ويوضح الشكل التالي التصور المبدئي لما ينبغي ان تكون عليه الحاضنة في المؤسسة الجامعية:

الشكل رقم 06: نموذج مقترح لحاضنة اعمال جامعية

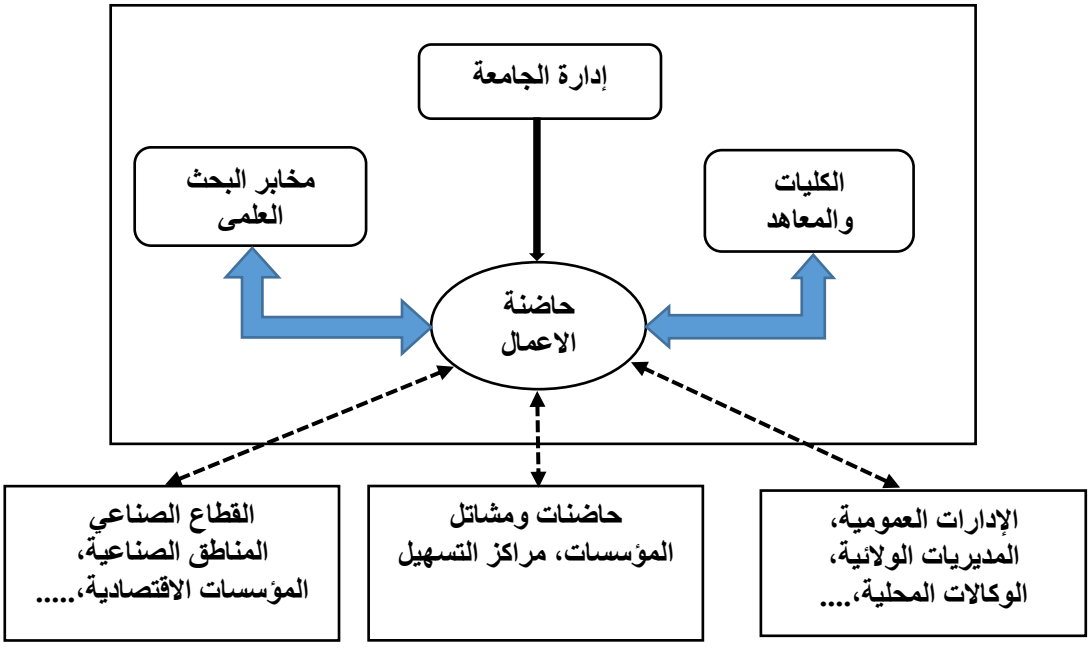

يبين هذا التصور ان حاضنة الاعمال الجامعية تلعب دور الوسيط في بلورة أفكار الأساتذة الباحثين والطلبة وتثمين نتائج بحوثهم العلمية وانشاء شبكات من علاقات التعاون مع القطاع الصناعي والإدارات العمومية، كما تساهم أيضا في الانتقاء الاولي للأفكار والمشاريع المؤهلة للنجاح وهو ما يسهل عمل حاضنات ومشاتل المؤسسات العمومية.

خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا مدى الأهمية التي أصبحت حاضنات الأعمال تحظى بها في اقتصاديات الدول، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، حيث أثبتت قدرتها وكفاءتها في مساعدة المؤسسات الصغيرة، خصوصا القائمة على المبادرات التكنولوجية، في تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها.

وبالمقارنة مع تجارب دول نامية ودول العربية نجد أن الجزائر مازالت متأخرة في مجال حاضنات الأعمال، وما هذا إلا نتيجة للتحديات والصعوبات التي يواجهها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع إن توفير الظروف الملائمة لإقامة مثل هذه الحاضنات سيساعد بشكل كبير المؤسسات الصغيرة الجزائرية على تخطي أعباء وأخطار مراحل الإنشاء، وبالتالي المساهمة في التطور التكنولوجي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه يمكن الخروج من هذا البحث بالتوصيات الآتية:

1- حاضنات الأعمال تمثل آلية بالغة الأهمية لدعم المقاولاتية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة.

2- تتوقف فعالية حاضنات الأعمال على عوامل عديدة، منها ما يتعلق بالمورد البشري، ومنها ما يتعلق بالجانب المادي والتمويلي، هذا إلى جانب توفير مناخ أعمال ملائم.

3- يمكن أن تكون حاضنات الأعمال حكومية أو تابعة للقطاع الخاص، أو تكون مشتركة، وفي كل الأحوال لابد من إطار تنظيمي لعملها، وبالأخص الإطار التشريعي.

4- يمكن مخابر البحث الجامعية أن تندمج في القطاع الاقتصادي من خلال إنشاء حاضنات أعمال جامعية، لاسيما لفائدة المؤسسات الصغيرة المبدعة.

5- من المهم أن تشترك المؤسسات الكبيرة المتجانسة في صناعاتها، من القطاعين العام والخاص، في إنشاء حاضنات أعمال لمؤسسات صغيرة حتى تستفيد منها في أعمال المناولة، وهو ما سيساعد أيضا في دعم توجه إقامة أقطاب للامتياز.

المراجع:

(1) NBIA: " what is incubators " , disponible sur le site web : www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 12/01/2010

(2) ibid

(3) ibid

(4) ibid

5 www.nbia.org/ressource_library/history/index.php le 12/12/2013

(6) NBIA," what is incubators " , op.cit.

(7) حسين رحيم : " نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي " ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، العدد: 02 ، 2003 ، ص : 168

(1) OCDE : TECHNOLOGY INCUBATORS: nurturing small firms, OCDE , Paris , 1997 p: 15

(8) ESCWA : Technology capacity-building initiatives for the twenty first century in the ESCWA members countries , United Nations , New York , june , 2001 , p: 04

(9) محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، سلسلة المدرب العملية، مجموعة النيل العربية مصر، 2002 ، ص : 192

(10) عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي ، " دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة " ، ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ، 29- 28 ديسمبر ، 2002

(11) OCDE , op.cit. p: 06

(12) Ibid , p: 07

(13) عاطف الشبراوي : حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة 2003، ص: 56

(14) المرجع نفسه، ص : 58

(15) عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي ، مرجع سابق

(16)NBIA: "Incubation Industry Information", 1999 , www.nbia.org/information le: 15/04/2005

(17) Rustam Lalkaka, op.cit.

(18) ibid.

(19) http://www.state.nj.us/ le: 05/08/2005

(20) الغرفة التجارية والصناعية بالرياض ، المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو إقتصادي منشود منتدى الرياض الإقتصادي: نحو تنمية إقتصادية مستدامة، الرياض، أكتوبر، 2003 ، ص: 127

(21) عاطف الشبراوي ، مرجع سابق ، ص : 72

22 Ministère délègue à la recherche : mesures de soutien à l'innovation et à la recherche technologique, bilan au 31 décembre 2003, avril, 2004, pp: 27- 29

(23) www.normandie-incubation.com/n_incubation.html le 15/04/2005

(24) Abdelkader DJEFLAT: " économie fondée sur la connaissance et l'incubateur ", Séminaire international sur les incubateurs et la création d'entreprises innovantes en Algérie ANVREDET, 22-23 juin, 2003, Alger

دور الحاضنات التكنولوجية في بناء الاقتصاد المعرفي مع الإشارة إلى الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله

د.بن واضح الهاشمي

د. حوحو مصطفى

جامعة محمد بوضياف / المسيلة

الملخص:

لقد أفرز تحول الاقتصاد العالمي نحو اقتصاد المعرفة تغييرات جذرية في بيئة الأعمال أدت إلى إحداث طفرة في نماذج إنشاء وتطوير المؤسسات لتواكب هذه التطورات التكنولوجية وتستفيد من هذه التغيرات وهو ما تجلي في ظهور ما يعرف بالحاضنات التكنولوجية التي تلعب دورا هاما في تمنية القدرات التنافسية للمشاريع الإبداعية من خلال استقطابها لحاملي المشاريع الابتكارية وتحويلها إلى آلية مهمة للتنمية الاقتصادية خصوصا في عصر المعرفة.

الهدف من هذا البحث هو إبراز الدور الذي تلعبه الحاضنات التكنولوجية في بناء اقتصاد المعرفة من خلال مساهمتها في تعزيز مستوى الابتكار من خلال تحويل الأفكار الإبداعية إلى ثروة، وكذلك تفعيل العلاقة ما بين مراكز البحث والمؤسسات من خلال ترجمة مخرجات البحث العلمي في شكل مشاريع إبداعية بما يعزز توجه الاقتصاد الجزائري نحو نموذج اقتصاد المعرفة .

الكلمات المفتاحية: الحاضنات التكنولوجية اقتصاد المعرفة، الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله.

مقدمة:

يعرف العصر الحالي بعصر اقتصاد المعرفة أين أصبحت المعرفة هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، حيث يعتبر الباحثون أن خلق ونشر المعارف هو العامل الأساس للنمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد عليه الاقتصادي Robert Solow (الحائز على جائزة نوبل سنة 1987) في قوله: إن 34% من النمو الاقتصادي يعزى إلى نمو معارف جديدة، إضافة إلى أن 16% من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، وبناء عليه؛ فإن 50% من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة، ومع ومن أهم التطورات الناجمة عن اقتصاد المعرفة ظهور أنماط جديدة من العمل والوظائف التي تتسم غالبا بطابعها التكنولوجي، ومن هنا ظهرت الحاضنات التكنولوجية كمؤسسات تنموية تتبنى أفكار المبدعين والمبتكرين وتدعمهم لاستحداث مشاريع إبتكارية، فاحتضان هذه المشاريع جاء نتيجة لإدراك أن الابتكار وروح المبادرة كانت محدودة في بيئة الأعمال النمطية، إلا أنه مع بروز اقتصاد المعرفة؛ فإن حاضنات الأعمال بما فيها الحاضنات التكنولوجية فهي دعامة أساسية للابتكار والتطوير من خلال توفيرها للبيئة الملائمة لتعزيز الاستثمار في رأس المال الفكري والبشري الذي يهدف لتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية، حيث تلعب الحاضنات التكنولوجية دورا مهما في تنمية القدرات التنافسية للمشاريع الإبداعية، ومنه فإن هذه الورقة البحثية سعت إلى معالجة الإشكالية التالية: **كيف يمكن أن تسهم الحاضنات التكنولوجية في تعزيز توجه الجزائر نحو اقتصاد المعرفة؟**

أولا: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة والحاضنات التكنولوجية:

1. عموميات حول اقتصاد المعرفة:

1.1. نشأة اقتصاد المعرفة: نعيش حاليا في ظل شكل حديث للاقتصاد ألا وهو "اقتصاد المعرفة" أو "الاقتصاد المعرفي"، وما يجب التركيز عليه من خلال إبراز مراحل تطور الاقتصاد العالمي هو أن سمات الاقتصاد المعرفي القائم على إنتاج المعرفة وتوظيفها في خلق قيمة اقتصادية مضافة أصبحت هي السمة الغالبة في اقتصاديات معظم الدول (أبو الجدائل، 2012، ص.16-17)، حيث أصبح للمعرفة مقام الصدارة وذلك نتيجة التغير في الأسبقيات الحاكمة للعالم الاقتصادي (الثروة، القوة والمعرفة)، فأصبح للمعرفة مقام الصدارة بين هذه الأسبقيات وأصبح ينظر إليها على أنها الأساس في خلق كل ثروة وتوليد كل قوة.

والشكل التالي يوضح أنواع الاقتصاديات التي سادت العالم عبر مراحل تطور الاقتصاد العالمي:

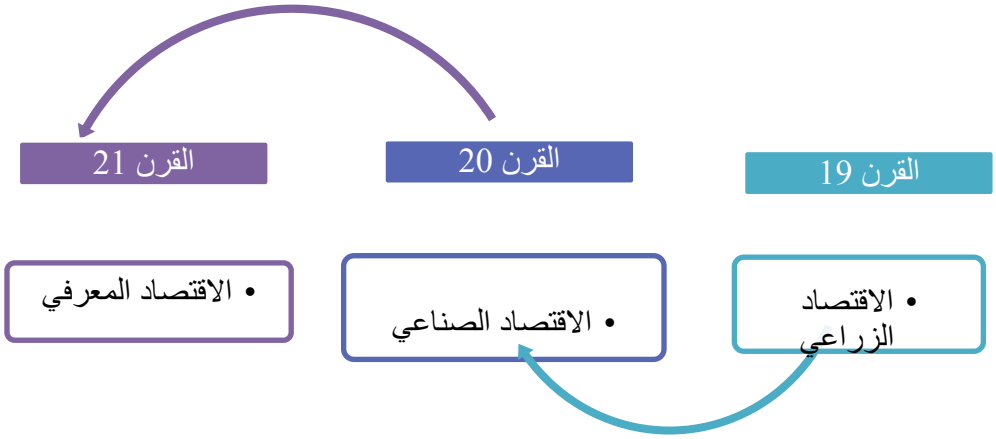

الشكل رقم 1: تطور أنواع الاقتصاديات الحاكمة للعالم

المصدر: من إعداد الباحث

وتمثل المرحلة الثالثة مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة والتي تم من خلالها ربما أجهزة الكمبيوتر بالشبكات، أي أن المرحلة الأولى والثانية ركزتا على القوة الساحقة للحاسوب بينما ركزت المرحلة الثالثة على قوة الربط بالشبكات، وبعد إطلاق الانترنت في تسعينات القرن الماضي البداية الحقيقية لاقتصاد المعرفة (جوال وآخرون، 2011، ص. 3). فاقتصاد المعرفة كمصطلح؛ عرف بروزه بداية الستينيات، والفضل في ذلك يرجع للاقتصادي(1962) Machlup، وطوال العقود الأربعة الأخيرة؛ قد تزايد اهتمام الباحثين بهذه الظاهرة الجديدة من خلال العديد من الدراسات في محاولة لشرح وتحديد الآليات التي كانت وراء جعل الاقتصاد يرتكز على المعرفة التي أصبح لها أهمية بالغة، حيث برزت خلال هذه العقود عدة مقاربات ومناهج أصبح من خلالها اقتصاد المعرفة إستراتيجية أساسية تتبناها العديد من الدول لتحقيق التنمية (Dang et Umemoto, 2009, p. 359).

1.2. تعريف اقتصاد المعرفة: يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه: "الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومعنى ذلك أن المعرفة في ظل هذا الاقتصاد أصبحت تشكل المكون الأساسي لمختلف العمليات الإنتاجية والتسويقية إذ أصبح النمو يزداد بزيادتها، ووفقا لموسوعة الاقتصاد الجديد (2000) فإن اقتصاد المعرفة هو عالم يستخدم فيه الأفراد عقولهم بدلا من أيديهم، كما أن تكنولوجيات الاتصال والإعلام تنشئ منافسة عالمية يكون الابتكار أكثر أهمية من الإنتاج الضخم، وكما أن الاستثمار في إنشاء واكتساب مفاهيم ومعارف جديدة أكثر أهمية من شراء الآلات والمعدات الجديدة.

ويعرفه الباحثان (العشعاشي وحوحو، 2016) بأنه :" نموذج اقتصادي حديث فرضته التحولات الجذرية التي عرفتها بيئة الأعمال المعاصرة والتطورات التكنولوجية المتسارعة والتي أدت إلى التحول من إنتاج السلع

إلى إنتاج المعارف التي أصبحت المحرك الأساسي لتطوير اقتصاديات الدول، حيث أنه يهدف إلى استغلال الأصول غير الملموسة والقدرات الفكرية للأفراد من أجل إنشاء قيمة مضافة تكون المعرفة مصدرها الرئيسي" (العشعاشي وحوحو، 2016، ص. 30).

1.3. أهمية اقتصاد المعرفة: يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، فالاقتصاديون الكلاسيكيون عرفوا عوامل الإنتاج بأنها الأرض والعمالة ورأس المال، والآن بدأت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل رأس المال والطاقة كموارد قادرة على زيادة الثروة، لتصبح أحد أهم عوامل الانتقال من الحالة النامية إلى الحديثة والمتطورة، كما أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية تعتمد بشكل متزايد على المهارات والمعرفة والابتكار، ومن جهة أخرى تؤكد نظرية النمو الحديثة (New growth theory) أن النمو الاقتصادي ناشئ عن العوائد المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الحديثة، وأن الاستثمار في مجال البحث والتطوير والإبداع التكنولوجي يشكل القانون الدافع للنمو الاقتصادي على خلاف النظريات الكلاسيكية.

ويرى (فليح حسن خلف) أن أهمية اقتصاد المعرفة تبرز من خلال النقاط التالية:

- ✓ أن المعرفة العلمية، والمعرفة العملية والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة تعتبر هي الأساس المهم حاليا لتوليد الثروة وزيادتها وتراكمها.
- ✓ الإسهام في تحسين الأداء، ورفع الإنتاجية، وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته، من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.
- ✓ الإسهام في زيادة الإنتاج والدخل القومي، وإنتاج المشروعات والعوائد التي تحققها، والإسهام في توليد دخول للأفراد التي ترتبط نشاطاتهم بالمعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ✓ الإسهام في توفير فرص عمل، خصوصا في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، رغم أن هذا يثير وجهات نظر متعددة بسبب أنه يرتبط في الغالب بمن تتوفر لديهم المهارات والعلمية والعملية المتخصصة عالية المستوى.
- ✓ الإسهام في إحداث التجديد والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، وبما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة، وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه بسرعة واضحة.
- ✓ الإسهام في توفير الأساس المهم والضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار، وبالذات الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل تكوين رأس مال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد إنتاج معرفي (بولصباع، 2012، ص.54).

1.4. أسس اقتصاد المعرفة: حدد البنك الدولي أربعة أسس أو متطلبات لاقتصاد المعرفة ينبغي على كل دولة إتباعها من أجل المشاركة بشكل فعال في اقتصاد المعرفة، هذه الأسس هي (world bank a):

1.4.1. التعليم والتدريب: يعد التعليم الأساسي أمر ضروري لزيادة قدرة المنظمات على التعلم واستخدام المعلومات، فالتعليم الثانوي والتعليم العالي في المجالات الهندسية والعلمية يعتبران الركيزة الأساسية للابتكار التكنولوجي، علما بأنه عموما يرتبط إنتاج المعرفة الجديدة والتكيف مع وضع اقتصادي معين مع ارتفاع مستوى التعليم والبحوث. فمعظم الدراسات الحديثة للنمو الاقتصادي تشتمل على رأس المال البشري حيث بيّنت بعض الدراسات أن معدل الالتحاق بالمدارس والثانويات والجامعات له أثار إيجابية على نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (Derek and al, 2005, p. 05).

1.4.2. البنية التحتية للمعلومات (تكنولوجيات الإعلام والاتصال): حيث أن البنية التحتية الديناميكية للمعلومات بدءا من الراديو إلى الانترنت تعمل على تسهيل التواصل الفعال وكذلك نشر المعلومات ومعالجتها (world bank a)،

1.4.3. الحافز الاقتصادي والنظام المؤسساتي: حيث أن البيئة التنظيمية والاقتصادية تتيح تدفق المعرفة وتدعم الاستثمار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتشجع خلق وتطوير المشاريع الاقتصادية، وهذا ما يعتبر أمرا هاما في اقتصاد المعرفة (world bank a) ، كما أنه يجب على النظام القانوني أن يدعم القواعد الأساسية للتجارة ويحمي حقوق الملكية الفكرية وهذا من أجل تحفيز الباحثين على خلق أكبر للمعرفة بشكل عام والمعرفة التكنولوجية بشكل خاص (Derek and al, 2005, p. 08).

1.4.4. نظام الإبداع: إن مراكز البحوث والجامعات والشركات الخاصة ومجتمعات الممارسة تعتبر عناصرا مهمة وضرورية للاستفادة من المخزون المتزايد من المعارف العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وكذلك من أجل خلق معارف جديدة (world bank a)، فنظام الإبداع الفعال هو الذي يوفر البيئة التي تحفز عمليات البحث والتطوير (R&D)، والذي من شأنه أن ينتج سلعا جديدة، وعمليات جديدة ومعارف جديدة، وبالتالي يشكل مصدرا رئيسيا للتقدم التقني (Derek and al, 2005, p. 06).

2- الإطار المفاهمي لحاضنات الأعمال:

2-1-نشأة حاضنات الأعمال: يعود أصل فكرة حاضنات الأعمال إلى حاضنات الأطفال الصحية المستعملة في المستشفيات، إذا تنظر حاضنات الأعمال إلى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل وتحميه من المخاطر وتمده بالطاقة اللازمة للاستمرارية (يونس وعبيس، 2015، ص. 57)، ويرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1959 عندما قامت بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز

للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريع جديدة مع توفير النصائح والإرشادات لهم، حيث لاقت هذه الفكرة رواجا كبيرا (القهيوي والوادي، 2012، ص. 122)

وظهرت الحاجة إلى الحاضنات –والتي تعتبر احدى أهم وسائل الدعم والمساندة لتنمية ورعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة– حيث أن الحاضنات هي مؤسسات تقدم خدمات لشباب يفتقرون الى المقومات المادية والإدارية ولكن لديهم أفكار واختراعات واعدة يمكن أن تتحول الى منتجات وخدمات مربحة، وتقدم الحاضنات الى المبادرين الذين هم تحت رعايتها مجموعة من الدعم والخدمات التي تتيح لهم الفرصة في تأسيس مشروع متكامل بمفردهم فور تخرجهم من الحاضنة (الهاجري، 2015، ص. 4)

2.2. مفهوم حاضنات الأعمال: يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنتها كيان اقتصادي اجتماعي تأسس خصيصا لتقديم المشورة للمؤسسات حديثة النشأة والتي تتميز عن غيرها بطابع المجازفة خصوصا مثل ابتكار تقنية جديدة وتسويقها أو فتح سوق لمنتجات مستحدثة فالحاضنات تعتبر وسيلة فعالة في برامج التنمية الاقتصادية تساعد على تعجيل نمو المؤسسات الناشطة (معهد البحوث والاستشارات، 2016، ص. 9)؛

كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات تنموية تعمل على تشجيع ودعم الشباب المبادر من أصحاب الأفكار الإبداعية الذين لا يملكون الموارد المادية أو الخبرة العالية لتجسيد مشاريعهم وأفكارهم حيث يتم خلال فترة الحضانة تقديم مكان العمل والخدمات الاستشارية والفنية وصولا إلى تأسيس مؤسسة خلال فترة زمنية محددة (الطيف، 2015، ص. 7)

2.3. أنواع حاضنات الأعمال: يمكن تلخيص أنواع حاضنات الأعمال حسب طبيعة أهدافها ونوعية المشاريع التي تحتضنها إلى الأصناف التالية الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 01 : أنواع حاضنات الأعمال

الرقم	النوع	الهدف
1	**الأولية**	استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا
2	**الصناعية**	تكون عادة ضمن المناطق الصناعية لتلبية احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، حيث يتم فيها تبادل المعارف والدعم التقني بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة إلى جانب تبادل التسهيلات والتركيز على الدعم التقني والمعرفة
3	**القطاع المتخصص**	تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها، أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن عمل وخدمة قطاع متخصص مثل البرمجيات والصناعات الهندسية وغيرها
4	**التقنية**	تختص بالتكنولوجيا ونشرها وتطوير المؤسسات المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتقدم خدمة تصاميم متقدمة لمنتجات غير جديدة غير تقليدية مع أطجهزة متقدمة
5	**البحثية**	تطوير أبحاث وأفكار أكاديمية وربطها مع احتياجات الصناعة

المصدر: (طه وأمين، 2015، ص. 3)

4.2. الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية كأليات لدعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة: تعتبر الحاضنات التكنولوجية أداة هامة لدعم توجه الدول نحو اقتصاد المعرفة وفي تطوير وتنمية وتسويق منتجاتها وخاصة القائمة على المبادرات التكنولوجية الفردية، والتي تحقق معدلات نمو عالية وسريعة داخل الحاضنة من ناحية تحسين فرص النجاح في ظل المنافسة المتزايدة

1.4.2. تعريف الحاضنات التكنولوجية: توجد الحاضنات التكنولوجية بشكل عام في الجامعات ومراكز البحث العلمية حيث أنه لهذه الحاضنات دور هام في استيعاب أصحاب الإنتاج الفكري وتبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج إلى إنتاج حقيقي من خلال العدم المقدم والمساعدة العلمية في سبيل تطوير المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق وذلك من خلال:

- ✓ المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي؛
- ✓ المساهمة في صنع المجتمع المعرفي؛
- ✓ القضاء على مسببات هجرة العقول؛
- ✓ ضمان الاستفادة من الموارد البشرية الخلاقة (يونس وعبيس، 2015، ص. 64)

2.4.2. الحدائق العلمية: تعرف الحدائق العلمية على أنها واحة للتعاون بين الجامعات ومنتسبيها وطلابها من جهة وبين المشاريع والمؤسسات التي تحتاج إلى المتطلبات المعرفية والتكنولوجية وتحتوي الحدائق العلمية على مواقع بعض الشركات ومؤسسات صناعية وتجارية مختلفة تتعاون مع كليات الجامعة وذلك من اجل العمل المشترك والاستثمار المعرفي، وللحدائق العلمية تسميات كثيرة منها مناطق تقنية، مناطق علوم، حدائق تقنية ، حديقة بحوث وغيرها من التسميات، وقد لاقت الحدائق العلمية إقبالا منقطع النظير خلال السنوات الماضية كخطة استراتيجية للتنمية الاقتصادية وخاصة في المناطق التي تواجه تدهورا وكسادا اقتصاديا واستخدمت كخطة لإعادة تنظيم الاقتصاد وأصبحت بمثابة قاعدة لضمان مستوى لائق في عالم الأعمال اليوم (طاهر وجميل، 2012،ص. 52-53)

والجدول الموالي يلخص أهداف ومهام ومميزات الحدائق العلمية:

الجدول رقم 02: أهداف، مهام ومميزات الحدائق العلمية

الهدف	• إنتاج المعرفة من خلال تشجيع الابتكار والتحسين؛ • إقامة شراكة المعرفة من خلال ربط الجامعات مع المؤسسات الصناعية؛ • تنمية وتطوير ونقل وتسويق التقنية المبنية على المعرفة.
المهام	• تقديم خدمات ومساعدات لمبتدئي المؤسسات الصغيرة من أصحاب الأفكار من خريجي الجامعات والأبحاث من القطاع الخاص؛ • توظيف التعليم والبحوث والاستثمار في إنشاء صناعات معرفية جديدة؛ • توظيف الأفكار وقوة العقل.
طريقة إدارتها	• تدار من قبل جامعة أو منظمة غير ربحية تابعة للجامعة.
مميزاتها	• تجمع بين ثلاث عناصر: الحكومة والجامعة والقطاع الخاص؛ • مقترنة بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي؛ • تجمع في موقع واحد مركزا للتعاون والشراكة بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الحكومية الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص .

المصدر: (الشتيوي، 2015، ص. 6)

وفي ظل توجه الدول نحو اقتصاد المعرفة؛ فإن الحدائق العلمية ستمسح بتعزيز توجه الدول نحو هذا النموذج وذلك من خلال:

- ✓ انتعاش وتنظيم سريان المعرفة والتكنولوجيا بين الجامعات والمؤسسات والسوق؛
- ✓ تسهيل إنشاء وتنمية المؤسسات القائمة على الابتكار خلال عمليات احتضانها داخل الجامعة؛
- ✓ تقديم خدمات إضافية قيمة إلى جانب توفير مكان جيد وذو جودة متميزة ؛

✓ تنظيم نقل المعرفة والإبداع من الجامعات إلى المؤسسات ثم إلى السوق ؛

✓ تكوين شراكة وثيقة بين المؤسسات والجامعة والدولة (طاهر وجميل، 2012، ص. 53).

3. الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية كآليات لدعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة:

تعتبر الحاضنات التكنولوجية أداة هامة لدعم توجه الدول نحو اقتصاد المعرفة وفي تطوير وتنمية وتسويق منتجاتها وخاصة القائمة على المبادرات التكنولوجية الفردية، والتي تحقق معدلات نمو عالية وسريعة داخل الحاضنة من ناحية تحسين فرص النجاح في ظل المنافسة المتزايدة، وينبع دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من كونها تهتم بترجمة مخرجات البحث العلمي من خلال برامج الابتكار والإبداع وتطويرها تقنيا وتحويلها الى سلع وخدمات وتسويقها على شكل منتجات من قبل الشركات الناشئة وبالتالي تحويلها الى ثروة تسهم في الاقتصاد الوطني.

1.3. دور الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية في بناء مجتمعات المعرفة: يعتبر الباحثون أن خلق ونشر المعارف هو العامل الأساس للنمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد عليه الاقتصادي Robert Solow (الحائز على جائزة نوبل سنة 1987) في قوله: إن 34% من النمو الاقتصادي يعزى إلى نمو معارف جديدة، إضافة إلى أن 16% من النمو الاقتصادي هو ناتج عن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم، وبناء عليه؛ فإن 50% من النمو الاقتصادي متعلق بالمعرفة، ولاستدامة النمو الاقتصادي فإن الأفراد والمنظمات وحتى الدول تطور برامج خاصة بإدارة واقتصاد المعرفة من أجل تحسين الفعالية والكفاءة في أنظمتهم المعرفية (الزيادات، 2008، ص. 238).

1.1.3. متطلبات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في اقتصاد المعرفة: إن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يقتضي توفر العديد من المقومات والمتطلبات التي تحقق، وبصورة واسعة، وفعالة من خلال ما يلي:

➢ وجود إستراتيجية واضحة ومدروسة ومحددة مسبقا للبحث العلمي بالشكل الذي يجعل نشاطات البحث العلمي أكثر نفعا ويمكن أن يحقق أقصى إسهام ممكن في نموه، وبالذات فيما يتصل بالتكنولوجيات المقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة في المجالات كافة؛

➢ وجود المؤسسات الفاعلة التي تتولى مهمة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بحيث توفر لها الإمكانات التي يتطلبها من علماء وباحثين، ومستلزمات ومعدات، وبالشكل الذي يجعلها قادرة على القيام بمهام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بشكل واسع، وبفاعلية، وكفاءة؛

➢ توفّر البيئة العامة الملائمة والتي تضمن الوعي المجتمعي بأهمية البحوث العلمية، وأهميتها المرتبطة بالمعرفة التقنية، وخصوصا المتقدمة منها، والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة حاليا، ولاحقا، بحيث يتاح من خلالها تطور نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛

➢ ربط البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بحيث تحقق نتائج نافعة وملموسة من نتائجه، وبالشكل الذي يحفز على القيام به، وتحقيق عوائد خصوصا للمشروعات الاقتصادية الناشطة في هذا القطاع؛

➢ تطوير التعليم كما ونوعا، وبالذات من خلال زيادة ربطه بالمجالات التعليمية، وبالشكل الذي يتيح توفر العلماء والباحثين الذين يتم إعدادهم وتكوينهم من خلال النظام التعليمي للقيام بمهمات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي، وخصوصا ما يتصل منه بمجالات التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.

➢ تطوير الحوافز المادية، والاعتبارية للعاملين في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

➢ اعتماد صيغ واتخاذ إجراءات يتم من خلالها ضمان الانتفاع من النتائج التي تحققها جهود البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، الأمر الذي يتطلب ضرورة تطوير عمل مؤسسات المجتمع ومشاريعه، ونشاطاتها بالشكل الذي يقود إلى استخدام نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (فليح، 2007، ص. 134-138).

2.1.3. دور الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية في بناء مجتمعات المعرفة: مما سبق فإن دور الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية في بناء مجتمعات المعرفة يكمن في العناصر التالية:

✓ **خلق المشاريع الصغيرة:** وذلك من خلال احتضانها لابتكارات الشباب وتحويلها إلى مشايع منتجة؛

✓ **خلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية:** عن طريق تنمية المهارات والقدرات القيادية وجعلها قادرة على إدارة المشاريع الناشئة؛

✓ **مصدر للنمو الاقتصادي:** حيث تساهم هذه الحاضنات والحدائق في هيكلة الجامعات وجعلها قادرة على المساهمة في النمو الاقتصادي

✓ **دعم التنمية الابتكارية:** حيث تعمل هذه الحاضنات بالتنسيق مع الجامعات ومراكز البحث على دعم الكثير من الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي بدورها حققت قيما مضافة إلى الاقتصاد

✓ **دعم التكنولوجيا والمعرفة:** وذلك من خلال مساهمتها في رعاية وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية (طاهر وجميل، 2012، ص.60-62) .

2.3. العلاقة ما بين الحاضنات التكنولوجية والجامعة: تعتبر الحاضنات التكنولوجية كأداة ربط الجامعات والمؤسسات البحثية بالقطاعات الصناعية تسهم في توسيع استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية، وتسهم في تأسيس الشركات الناشئة من الجامعات التي تعرف ب University Startups أسهمت أيضا في نقل

وتوطين التكنولوجيا التطبيقية المستوردة واستخدامها خدمة لبناء الاقتصاد الوطني المتنوع .فهي تلعب دورا أساسيا في ربط المؤسسات العلمية والبحثية بالقطاعات الصناعية والخدمية، وتعمل على توجيه الخدمات للمبدعين من خريجي الجامعات بتطوير أفكارهم من خلال إجراء البحوث لتحويلها إلى منتج أي انتقال الأفكار من معامل الأبحاث الى السوق وليس انتقال المعدات والآلات.

ويمكن للمؤسسات الناشئة من الجامعات الاستثمار في نتائج البحوث كما يمكن الاستثمار في براءات الاختراع التي تملكها الجامعات أو أعضاء هيئة التدريس بها(تطبيق نتائج البحوث لإنتاج المعرفة ونقل التكنولوجيا لتوظيف ونشر المعرفة)، حيث أشار (Blair and Hitchens, 1998) ان الشركات الناشئة من الجامعات لها قدرة على ابتكار منتجات وخدمات أكثر تنافسية من نظيراتها من خارج الجامعة (الشتيوي، 2015، ص. 7)

وتعد حاضنات الأعمال التكنولوجية آلية مهمة لترجمة البحوث إلى مشاريع إنتاجية، والأداة المثلى لبناء والمحافظة على رأس المال الفكري (طه، 2015، ص. 7)، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02 : العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الأعمال التكنولوجية

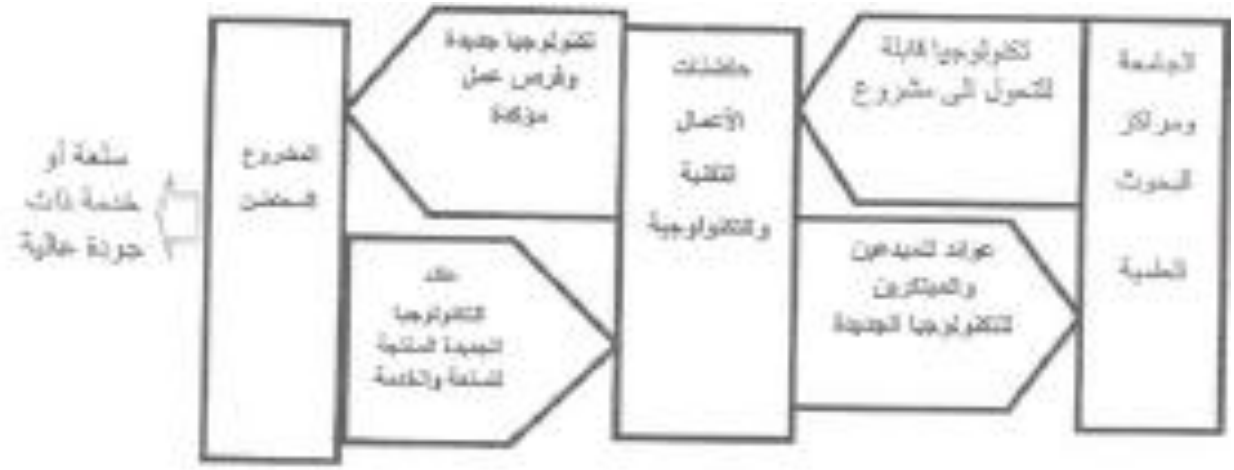

المصدر: (يونس وعبيس، 2015، ص. 65)

3.3. المؤسسات الناشئة المبدعة (Startup) ودورها في اقتصاد المعرفة:

1.3.3. تعريف Startups: في غياب إجماع حول تعريف موحد حول Startup، فإن هذا المفهوم وفقا لمعجم Larousse يشير إلى أنها "تلك المؤسسات الفتية المبدعة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيات جديدة"، ويعرفها الباحث Eric Reis بأنها تلك المؤسسات التي تهدف إلى تطوير وتوزيع منتوج جديد في ظل درجة عالية من حالة عدم التأكد (Djelti et Chouam, 2016, p. 6).

2.3.3. مراحل خلق Startups: تمر كل Startup بعدة مراحل وفقا لمراحل نمو وتطور أي مؤسسة، وفيما يلي موجز حول هذه المراحل:

1- مرحلة خلق Startup: انطلاقا من فكرة تسمح بتلبية حاجات معينة من متطلبات المجتمع خصوصا في الجانب التقني؛

2- مرحلة الانطلاق: تتميز هذه المرحلة بدرجة من المخاطرة ، حيث تصل نسبة فشل المؤسسات الناشئة إلى 70% خلال أول سنتين وإلى 90% خلال الخمس سنوات الأولى، خلال هذه المرحلة فإن أغلب Startups تقوم على أساس التمويل الذاتي، وهنا يظهر دور الحاضنات من أجل توفير الدعم الكافي خصوا في هذه المرحلة الحرجة من حياة Startup؛

3- مرحلة النمو: في هذه المرحلة؛ فإن Startup توسع من نشاطاتها ومنتجاتها من أجل تحسين تموقعها في السوق، حيث تتميز Startup بطموح عال في التوسع أين يلعب الإبداع والابتكار الدور الرئيسي في تطويرها خصوصا في ظل التنافسية الشديدة التي تميز اقتصاد المعرفة؛

4- مرحلة النضج: خلال هذه المرحلة فإن Startup تكون في وضعية تشبع في السوق وعليها التوجه نحو استراتيجية التميز من خلال المواصلة في الإبداع؛

5- مرحلة الانحطاط: تمثل مرحلة الشيخوخة بالنسبة لStartup أين تواجه المؤسسة عدة مشاكل على غرار مشكل التطوير والملكية الفكرية؛

6- مرحلة إعادة الإطلاق أو استراتيجية التغيير: وهي المرحلة الأكثر حسما في حياة Startup أين يجب تبني استراتيجية ناجحة من أجل ضمان بقاء Startup –هذه الاستراتيجية يجب أن تكون قائمة على الإبداع– على سبيل المثال تحسين كلي في نموذج الإنتاج (Djelti et Chouam, 2016, p. 6–9).

4. واقع الحاضنات التكنولوجية في الجزائر ودورها في إرساء الاقتصاد المعرفي: وحالة الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله كمثال عن الحاضنات التكنولوجية بالجزائر

1.4. لمحة حول الحظائر التكنولوجية بالجزائر ودورها في دعم Startups: في إطار برنامج الجزائر الإلكترونية فقد تم إطلاق استراتيجية وطنية لدعم وتطوير الحظائر التكنولوجية، حيث تم إطلاق عدة حاضنات عبر الوطن على غرار الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله في 2010 وحاضنة ورقلة (2012) وحاضنة التكنولوجيا بوهران (2013)، وحاضنة جامعة باتنة (2013)، ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الحاضنات في هو تقديم الدعم الكامل للمشاريع الإبتكارية في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومرافقتها إلى غاية إنشاء Startup وذلك بإبرام اتفاقيات مع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية (ANPT) والمؤسسات التابعة لها (موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة، 2017) .

وتعمل هذه الحاضنات على احتضان حوالي 20 مشروع سنويا لمدة تتراوح من بين 24 و30 شهرا مع خلق 15 Startup سنويا على الأقل، وقد احتضنت مشتلة المؤسسات بوهران أكثر من 40 مؤسسة منذ إنشائها، ومن أجل إرساء توجه الدولة نحو اقتصاد المعرفة فقد تم خلق الحاضنات الأكاديمية، حيث عملت الجزائر من عدة سنوات على لإدماج هذه الحاضنات وسط الجامعات والمدارس العليا، حيث تسمح الحاضنات الجامعية بتطوير محيط المؤسسات وتوفير الظروف الملائمة (تكنولوجية، مالية وبشرية) من أجل خلق Startup انطلاقا من مشاريع تخرج الطلبة، وهنا يجب على الجامعة أن تعمل على تقدير مخرجاتها البحثية والتي تعتبر من مهامها الأساسية وذلك من أجل:

- ✓ تقليص الفارق ما بين نتائج البحوث وتطبيقها عمليا؛
- ✓ التقريب ما بين الفاعلين الأكاديميين والشركاء السوسيو–اقتصاديين (Djelti et Chouam, 2016, p. 11–13) ؛

ومن أجل توطيد هذه العلاقة فقد أطلقت الدولة ممثلة في وزارة التعلم العالي والبحث العلمي مشروع البرامج الوطنية للبحث والتي تفرض تكوين شراكات ما بين فرق البحث والشركاء السوسيو–اقتصاديين تحت إشراف مراكز البحث المتخصصة وهو ما ينعكس في زيادة المشاريع الإبتكارية والتي من الممكن أن تكون مشروع مؤسسات ناشئة ومن تم تتدخل الحاضنات من أجل دعمها ومرافقتها

ومنذ إطلاقها في 2011 (حاليا تم تجميدها من طرف الوزارة الوصية)، ففقد كان للبرامج الوطنية للبحث خصوصا الإبداعية منها الأثر البارز في عملية خلق Startups، حيث أن توفير هياكل الدعم (حاضنات الجامعات، حاضنات ANVREDET: الوكالة الوطنية لتقدير نتائج الأبحاث والتطوير)

حيث كان للحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله مساهمة فعالة في احتضان المشاريع المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال عن طريق لمدة تراوحت ما بين 24 و26 شهرا، وفي هذا السياق، فقد قامت وكالة ANVERDET بدعم 281 برنامج وطني للبحث من أجل تحويلها إلى مؤسسات مصغرة إبداعية أين كان للمؤسسات الناشطة في القطاع التكنولوجي النصيب الأكبر (Bounazef, 2012, p. 10–11).

والجدول الموالي يوضح توزيع Startups التي تم خلقها انطلاقا من البرامج الوطنية للبحث:

الجدول رقم03 : توزيع Startups انطلاقا من البرامج الوطنية للبحث

Domaines d'activités des PNR	Nombre de startups créées	Pourcentage
Éducation Culture et Communication	15	5,34
Aménagement du Territoire, Environnement et Risques Majeurs	26	9,25
Matières Premières et Énergie	23	8,19
Agriculture et Ressource en Eau	32	11,39
Droit, Economie et Société	20	7,12
Habitat, Urbanisme, Construction et Transport	10	3,56
Santé et Sciences du Vivant	44	15,66
Technologie et Industrie	82	29,18
Sciences Humaines et Histoire	3	1,07
Sciences Fondamentales	26	9,25
Total	*281*	*100%*

المصدر : (Bounazef, 2012, p. 10)

2.4. الحظيرة المعلوماتية سيدي عبد الله –الجزائر–: تدخل الحظيرة المعلوماتية سيدي عبد الله في إطار الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى بناء مجتمع المعرفة وتطوير وتسريع تحول الجزائر نحو اقتصاد المعرفة، حيث أن هذا المشروع الاستراتيجي يعتبر في حد ذاته كمحفز لقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومشجع للإبداع والابتكار.

وتقع مدينة سيدي عبد الله على بعد 25 كم غرب الجزائر العاصمة وتشغل المدينة مساحة قدرها 2000 هكتار، والمشروع عبارة عن قطب حضري متكامل قادر على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة، وتحتوي الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله على 30.000 مسكن، 4 مناطق للنشاط والتجهيز الداعمة، حظيرة عمرانية بمساحة قدرها 150 هكتار.

وتعتبر الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله فضاء للنشاط والبحث القائم على تكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي يجمع مختلف الفاعلين في السوق من بينهم المؤسسات الخاصة والعمومية، المؤسسات التعليمية والتكوينية، معاهد البحث والتطوير،حاضنات الأعمال من أجل خلق التداؤب من خلال زيادة حجم التفاعلات ما بين الفاعلين في مجمع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال.

كما أن الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله تعتبر كبؤرة تكنولوجية تنافسية توفر بنية تحتية تكنولوجية دقيقة وخدمات جديدة لمؤسسات التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وهي أيضا فضاء واسع يجمع بين أهداف تطوير التكنولوجيا وأهداف التطوير الاقتصادي (Aroumougom, 2003, p. 02) .

في الجزائر يوجد فقد حظيرة تكنولوجية واحدة هي الحظيرة التقنية بسيدي عبد الله، وهي القطب تكنولوجي بالجزائر، وقد تم إنشاؤه سنة 2004، ويتضمن 3 مناطق كبيرة هي القطب متعدد التكنولوجيات، التكتل الإبداعي، وهياكل الدعم، وتضم الحظيرة التقنية سيدي عبد الله كافة أنواع المؤسسات سواء محلية او أجنبية التي تقدم خصوصا منتجات ذات صلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتتضمن الحظيرة 3 مناطق كبيرة هي القطب متعدد التكنولوجيات، التكتل الإبداعي، وهياكل الدعم

حيث يغطي القطب متعدد التكنولوجيات المجالات المرتبطة بالانتاج على غرار تصنيع المكونات ويشمل كذلك النشاطات المرتبطة بتوزيع وتسويق هذه المنتجات، أما التكتل الإبداعي فتشمل مراكز تقديم الخدمات المتعلقة بتطوير المؤسسات سواء خاصة أو عمومية وربطها بالجامعات ومراكز البحث خصوصا في جانب التكنولوجيات الحديثة، في حين أن هياكل الدعم فتهدف إلى تقديم مختلف الخدمات كالمبيت والإطعام ومراكز الترفيه مراكز الاستقبال للمؤسسات ,(Amadou 2014, p. 129-130)

أهداف الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله:

✓ **حظيرة متكاملة:** حيث أنها تحتوي على معهد عال للاتصالات، وكالة للاتصالات، وكالة للانترنت وكذلك المدرسة الوطنية لرعاية الموهوبين المبتدئين.

✓ **إنشاء 1.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة:** مشروع الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله يهدف إلى استقبال 1.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، فالمشروع يتعلق بتنفيذ مخطط شامل يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي خصوصا بالنسبة للخاص.

✓ **خلق 20.000 منصب عمل جديد:** إن إنشاء الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله من شأنه خلق 20.000 منصب عمل جديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من المفروض إنشاؤها في مناطق النشاط التي تغطي 180 هكتار (حيث سيتم تعميم العديد من الوظائف داخل قطاع الخدمات والتجهيزات الكبرى التي تم حشدها من أجل تنفيذ مشروع بناء الحظيرة) (Aroumougom, 2003, p. 02).

إضافة إلى الأهداف السابقة الذكر، فإن للحظيرة عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

❖ **الأهداف الخاصة:**

- خلق فضاء ديناميكي من أجل جذب المؤسسات المختصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال توفير بنية تحتية تكنولوجية عالية المستوى.
- خلق مركز بحث لتشجيع وتسهيل الإبداع من خلال تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات العامة والخاصة.
- تحويل المنطقة إلى منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية من أجل نقل التكنولوجيا الحديثة.

❖ **الأهداف الخاصة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال:**

- مساعدة المؤسسات على رفع قدراتها الإبداعية والتنافسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.
- رفع عدد المؤسسات الجديدة العاملة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تنويع سلسلة القيمة للمؤسسات العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال بحيث تشمل مجموعة كاملة من الأنشطة من البحث والتطوير والتسويق لأعمال الهندسة والتصميم والتنفيذ وتشمل المزيد من العناصر ذات القيمة المضافة.
- تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال قادر على التصدير.

❖ **الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية:**

- خلق فرص عمل جديدة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- رفع الاستثمارات في القطاع الخاص.
- العمل على الحد من هجرة الأدمغة والكفاءات من خلال مساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.
- تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إنشاء قطاع إنتاجي قائم على المعرفة.
- تسريع وتعزيز عمليات تطوير القطاع الخاص.
- تحسين تنافسية الجزائر في جميع المجالات الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا التطور التكنولوجي (الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، 2011؛ Amadou 2014, p. 130)

والجدول الموالي يقدم أرقاما حول نشاطات الحظيرة

الجدول رقم 04: حوصلة حول الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله

عدد المشاريع المحتضنة	المؤسسات المرافقة: تم إطلاق 27Startups حاملي المشاريع الحاليين: 40 مشروع
المعني بالاحتضان	حاملي المشاريع الهادفة لخلق مؤسسات ابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال أصحاب المشاريع البطالين والعصاميين الذين لديهم فكرة لإنشاء مؤسسة
مراحل المرافقة	**المرحلة الأولى** :مرحلة ما قبل الاحتضان: تقديم المشروع والاختيار الأولي للمشروع **المرحلة الثانية:** مرحلة الاحتضان التحضير لمرحلة الحضانة التكنولوجية.(3-6 أشهر) **المرحلة الثالثة:**مرحلة ما بعد الاحتضان إنشاء Startup ما بين 12 و 24 شهرا
المدربين (Coaches)	13
الخبراء متعددي المهام	5
وسائل الدعم	8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية (www.anpt.dz)

أما الجدول الموالي فيقدم بعض الإحصائيات حول الحظيرة لسنة 2017

الجدول رقم 05: إحصائيات الحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله لسنة 2017

عدد حاملي المشاريع في مرحلة ما قبل الاحتضان	19
عدد حاملي المشاريع في مرحلة الاحتضان	14
عدد حاملي المشاريع في مرحلة ما بعد الاحتضان	7
عدد حاملي المشاريع الذين أنشؤوا مؤسساتهم	4
عدد حاملي المشاريع في انتظار إنشاء مؤسساتهم	6
عدد Startups داخل الحظيرة التكنولوجية	11 (3 منها لم تمر بمراحل المرافقة)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مراسلة رئيس المكتب المكلف بحاملي المشاريع وStartups بالحظيرة التكنولوجية سيدي عبد الله

5. نتائج وتوصيات الدراسة:

✓ إن الحاضنات التكنولوجية تتضمن توليفة متكاملة وشاملة لكافة أنواع الدعم والمساندة التي تتطلبها المشاريع الإبداعية الجديدة وهو ما ينعكس على توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد المعرفة؛

✓ تلعب الحاضنات التكنولوجية دور تنمويا هاما من خلال عملها على جلب وتوطين التكنولوجيا أو توليدها محليا ؛

✓ تسعى هذه الحاضنات بشكل أساسي إلى ربط الهيئات العلمية من جامعات ومراكز بحث بالمؤسسات الاقتصادية بما يسهم في توسيع استخدام البحوث الجامعية لأغراض تجارية، وتسهم كذلك في تأسيس الشركات الناشئة من الجامعات التي تعرف بـUniversity Startups

✓ تفتقر الجزائر للعدد الكافي للحاضنات التكنولوجية اللازمة لتعزيز توجه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد المعرفة حيث أن هذه الحاضنات هي الملاذ الحقيقي لأصحاب المشاريع الإبداعية التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني؛

✓ تعتبر الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله نموذجا مثاليا لهذه الحاضنات حيث أنها تسعى إلى دعم المؤسسات من أجل رفع قدراتها الإبداعية والتنافسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

و انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن الخروج بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

✓ إقامة الحاضنات التكنولوجية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشطة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة؛

✓ تبني نموذج الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله وتعميمه على كافة مناطق الوطن؛

✓ ضرورة اهتمام الهيئات المعنية بتقديم الدعم الكافي والتهيئة اللازمة لإنجاح مساعي التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال إنشاء الحاضنات التكنولوجية التي تسرع إنشاء وتطوير المؤسسات الإبداعية وتؤسس لهذا الاقتصاد الجديد؛

✓ تطوير مناهج البحث العلمي وتجديدها وتبني استراتيجيات من شأنها الرفع من كفاءة المتخرجين وبالتالي سهولة اندماجهم في سوق العمل؛

✓ العمل على تطوير سياسة وطنية للعلم والتكنولوجيا بما فيها سياسة نقل التكنولوجيا وتوطينها مع ضرورة هيكلة بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتسهيل عملية تبادل المعارف.

قائمة المراجع:

❖ **المراجع باللغة العربية:**

1. أبو الجدائل حاتم صلاح، (2012)، **رأس المال البشري، *إصدارات بميك*،** مركز الخبرات المهنية، القاهرة-مصر، ص ص. 520؛

2. بولصباع رياض،(2012)، **التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة. الإمارات العربية المتحدة –الجزائر- اليمن،** مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف،

3. جوال محمد السعيد. رابحي مختار. دروم أحمد، (2011)، الاتجاهات الحديثة لإدارة الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة: رؤية نظرية تحليلية، ***الملتقى الدولي الخامس حول: "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"***، بجامعة حسيبة بوعلي (الشلف)، 13-14 ديسمبر 2011، ص ص. 16؛

4. الزيادات محمد عواد، (2008)، **اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص . 46؛

5. الشتيوي حسين فرج، (2015)، دور الحاضنات التكنولوجية في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال تحويل الافكار الابداعية الى ثروة؛ *الملتقى العربي حول تعزيز دور حاضنات الأعمال الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية*، 12-14 أكتوبر، الجمهورية التونسية، ص ص. 17؛

6. طاهر محمد عبود وجميل عامر، (2012)، **الحاضنات التكنولوجية والحدائق العلمية وإمكانية استفادة الجامعات العراقية منها في خدمة المجتمع والتطور الاقتصادي**، *مجلة الاقتصادي الخليجي*، **العدد 23، ص ص. 37-78؛**

7. طه أحمد، (2015)، الحاضنات الصناعية والتكنولوجية ودرها في التنمية الصناعية، ***الملتقى العربي حول تعزيز دور حاضنات الأعمال الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية***، 12-14 أكتوبر، الجمهورية التونسية، ص ص. 17؛

8. الطيف عبد الكريم، (2015)، **دور الحاضنات التكنولوجية والصناعية في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدول الشرق الأوسط عرض بعض التجارب – العربية الرائدة**، ***الملتقى العربي حول تعزيز دور حاضنات الأعمال الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية***، 12-14 أكتوبر، الجمهورية التونسية، ص ص. 16؛

9. العشعاشي عبد الحق وحوحو مصطفى، (2016)، **دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة: حالة الجزائر**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص ص. 136؛

10. فليح حسن خلف، (2007)، **اقتصاد المعرفة**، الطبعة الاولى، جدار الكتاب العالمي، عمان، الاردن،

11. القهيوي ليث عبد الله والوادي بال محمود، (2012)، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص ص. 161؛

12. معهد البحوث والاستشارات، (2016)، **"حاضنات الأعمال"**، ***سلسلة دراسات حول نحو مجتمع المعرفة***، جامعة الملك عبد العزيز، ص ص. 54؛

13. الهاجري عبد الله سعد، (2015)، **دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت**، ***الملتقى العربي حول تعزيز دور حاضنات الأعمال الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية***، 12-14 أكتوبر، الجمهورية التونسية، ص ص. 20،

14. يونس عدنان حسين وعبيس رائد خضير، (2015، **دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص ص. 200؛

❖ المراجع باللغة الأجنبية

15. Amadou Mounir, (2014), ***La gestion de l'innovation dans les entreprises algériennes : enjeu majeur pour l'obtention d'un avantage concurrentiel durable***, Mémoire de Magister en sciences de gestion, université de Tizi-ouzou, pp. 297. .

16. Aroumougom Jean-Claude, (2003), ***Projet de ville nouvelle Sidi Abdellah, Algérie***, pp. 10, disponible sur le site : www.euromedina.org, consulté le 01/12/2017, 21 :00

17. Bounazef Djida, (2012) , **Valorisation de l'Innovation Sociétale dans l'Entrepreneuriat des Programmes Nationaux de Recherche en Algérie. ,** 3ème Journée internationale ***sur l'innovation sociétale et entrepreneuriale, gouvernance territoriale autours de la méditerranée,*** Nice, pp. 14.

18. Dang Duc et Umemoto Katsuhiro, (2009), **Modeling the development toward the knowledge economy: a national capability approach**, **Journal Of Knowledge Management**, Vol. 13, No. 5, pp. 359-372 ;
19. Djelti Mohammed et Chouam Bouchama, (2016), **Etat des lieux des incubateurs en Algérie Cas de l'incubateur de l'INTTIC d'Oran, Disponible sur :** https://www.researchgate.net/publication/313878428, consulté le 29/11/2017 a 20 :00
20. Derek H. C. Chen and Carl J. Dahlman, (2005), **The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations, The World Bank**, Washington DC 20433, October 19, pp. 33 ;
21. World bank a, The Four Pillars of The Knowledge Economy, http://go.worldbank.org/5WOSIRFA70.

❖ مواقع الانترنيت:

22. موقع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة /http://www.mpttn.gov.dz تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2017/11/30 20:00

23. موقع الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية **www.anpt.dz** تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2017/12/02 12.00

حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د.عز الدين عبد الرؤوف د.تمار توفيق

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

temtoufik@yahoo.fr

ملخص:

إن ضمان بقاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واستمراريتها وصولا إلى استدامتها يكتسي أهمية بالغة تفوق مسألة إنشاء هذا النوع من المؤسسات. لذلك عمدت كثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية على غرار الجزائر إلى استحداث هياكل وآليات لضمان استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وهذا النوع من المؤسسات يتميز في قدرتها على تحقيق العديد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، كخلق فرص عمل أكثر استمرارية، وتنمية المواهب والابتكارات، وترقية روح المبادرة الفردية، وتحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف أقطار الوطن.

تأتي هذه المداخلة كمحاولة لإبراز أهمية حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة في الجزائر لدعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة وضمان استدامتها.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مراكز التسهيل

Résumé :

Assurer la survie et la durabilité des petites et moyennes entreprises est plus important que la création de telles entreprises. De nombreux pays développés et en développement comme l'Algérie ont développé des structures et des mécanismes pour assurer la durabilité des PME. Ce type d'entreprise se caractérise par sa capacité à atteindre de nombreux objectifs économiques et sociaux, tels que la création d'emplois plus durables, le développement de talents et d'innovations, la promotion de l'esprit d'entreprise individuel, et un développement géographiquement équilibré entre les différentes régions du pays.

Cette intervention tente de souligner l'importance des pépinières d'entreprises en tant que mécanisme innovant en Algérie pour soutenir et prendre soin des nouvelles PME et assurer leur durabilité.

Mots clés : pépinières d'entreprises ; PME ; Centres de facilitation

مقدمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي سواء في البلدان المتقدمة أو النامية نظرا لما تتمتع به من خصائص أهمها تسريع عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي. فالتجارب العالمية أثبتت أن نظام المؤسسات ذات الحجم و رأس المال الكبير لا تؤدي بالضرورة إلى تسريع وتيرة النمو، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لتقارير الهيئات والمنظمات الدولية المختصة تتسم بخصائص عديدة كالقدرة على التغيير السريع والقدرة على الابتكار والتطوير. كما أنها تعتبر العنصر الأساسي للتنمية من خلال مساهمتها في دفع النمو وزيادة الناتج المحلي.

ومع زيادة التنافسية مع انفتاح الأسواق والتقدم التكنولوجي الهائل وما صاحبها من تطبيق لمعايير جديدة سواء تلك المتعلقة بالجودة وطرق الإنتاج وتقديم الخدمة أو تلك المعايير المتعلقة بجودة التقارير المالية. كل هذا أدى الى زيادة تعقيد بيئة الأعمال المعاصرة خاصة في البلدان النامية أو السائرة فيه على غرار الجزائر. فالإشكال المطروح ليس ذلك المتعلق في كيفية إنشاء مؤسسة ما ولكن أهم ما يجب التركيز عليه هو كيفية ضمان بقاء واستدامة تلك المؤسسة، إذ يجب توجيه الاهتمام نحو بعث بيئة ملائمة تسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الحديثة النشأة التي غالبا ما تفتقد المهارات والموارد المالية التي تسمح لها بالبقاء والنمو أي الاستدامة.

ومن أهم آليات الدعم التي انتهجتها الكثير من الدول لضمان استدامة تلك المؤسسات ما يسمى بحاضنات للأعمال كهيئات توفر كل أشكال الدعم بدءا من الدراسة الأولية لفكرة المشروع مرورا بالاستثمارات الصناعية والتسويقية، وصولا إلى خدمات التسويق والتصدير، كخطوة لحماية هذه المؤسسات من خلال متابعتها، ومراقبة نشاطها داعمة ومشجعة لتفعيل دورها في العملية التنموية واحتوائها وتطوير عملها بالشكل الذي يجعلها ترتقي إلى مكانة المؤسسات الناجحة، وقد أثبتت هذه الحاضنات مكانتها في الدول خاصة المتقدمة منها والتي نجحت في توفير الرعاية، والدعم لهذا النوع من المؤسسات وزيادة حظوظها في النجاح.

لقد جاءت هذه المداخلة للإجابة عن سؤال جوهري وهو: ما هو دور حاضنات الأعمال في استدامة المؤسسات الصغير والمتوسطة في الجزائر؟

أولا: حاضنات الأعمال

تعد المشاتل أو الحاضنات أهم أشكال دعم وإنعاش الاقتصاد المحلي. ومشتلة المؤسسة أو الحاضنة هي هيكل عمومي أو خاص أو مختلط للدعم والاستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع.

1- مفهوم حاضنات الأعمال:

يرجع تاريخها إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم باطافيا في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1959، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال، يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم.

ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المكان كان يقع في منطقة أعمال وقريب من البنوك ومناطق التسويق وتحولت الفكرة إلى ما يسمى بالحاضنة[1].

وفكرة الحاضنة مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي الصعوبات والظروف الخاصة بهم. وبدأت الفكرة تتطور شيئا فشيئا حتى أصبح عدد الحاضنات في و م أ 550 في نهاية 1997 .

رغم أنه لا يوجد تعريف محدد يشمل كافة أنواع الحاضنات، بحيث لا توجد حاضنة أعمال قياسية بمواصفات محددة يمكن الإقتداء بها، إلا أن هناك عدة تعاريف جاءت لتوضيح مفهوم الحاضنات نذكر منها ما يلي:

تعرفها الإسكوا UNESCWA كالتالي: حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات و آليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها آيانها القانوني، ولها خبرتها وعلاقاتها، للرياديين الذين يرغبون في إقامة مؤسساتهم الصغيرة ، بهدف تخفيف أعباء وتقليص تكاليف مرحلة الانطلاق بالنسبة لمشاريعهم، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة والتخرج منها .

وتعتبر مرحلة الانطلاق هي المرحلة الأصعب والأقسى بالنسبة لمعظم المؤسسات ص م والمؤسسات التكنولوجية منها على وجه الخصوص، لأن هذه المرحلة تتطلب خبرات قد لا تكون متوفرة لدى إدارة هذه المؤسسات[2].

أما الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال (NBIA) فتعرفها بأنها "أداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع نمو ونجاح منشآت الأعمال ، من خلال منظومة من موارد وخدمات دعم ومساندة الأعمال، والهدف الأساسي لحاضنات الأعمال هو تخريج مؤسسات ناجحة تترك الحاضنة مقتدرة ماليا على النمو والاستمرار.

أما المفوضية الأوروبية فتعرفها على أنها: "حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) هي مكان تتركز فيه مؤسسات أنشئت حديثا، في فضاء محدود، بهدف زيادة حظوظها في النمو وزيادة نسب نجاحها، بمساعدة بناية قياسية تحتوي على تجهيزات وتمدهم بمساعدات في التسيير وخدمات المساندة، وتهدف أساسا إلى التنمية المحلية وخلق مناصب الشغل، وبصفة هامشية نقل التكنولوجيا"[3].

وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها:" مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[4]

مما سبق يمكن القول أن حاضنات الأعمال بيئة مخصصة لمساعدة رجال الأعمال في بدء وتنمية وتطوير مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وحماية ورعاية هذه المؤسسات لمدة محددة بما يخفف عن هاته المؤسسات الأخطار لمعتادة ويوفر لها فرصا للنجاح والنمو، وذلك من خلال منظومة قانونية مؤسسة لهذا الغرض، ويتمتع بكافة الإمكانيات والخبرات والعلاقات اللازمة لذلك".

2- مسار نشأة حاضنات الأعمال:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية مهد نشوء حاضنات الأعمال، فقد أنشأت أول حاضنة أعمال في سنة 1959بالمركز الصناعي لباتافيا بمدينة نيويورك ، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينيات وتحديدا في عام 1984 حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة بوضع

برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، والتي ارتفع عددها بشكل كبير، خاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA في عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات، عن طريق توفير المعلومات حول دور وأهمية حاضنات الأعمال، وقد زاد عدد أعضاء هذه الجمعية من 40 عضوا خلال سنتها الأولى إلى 1450 عضوا من جميع أنحاء العالم في الوقت الحالي. وتهدف هذه الجمعية إلى تنظيم المؤتمرات ودورات التدريب الخاصة باحتضان المشاريع؛ و جمع المعلومات والإحصائيات حول حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة والعالم؛ و نشر وتوفير المعلومات حول صناعة الحاضنات؛ كما تعمل الجمعية كهيئة استشارية للحكومات والشركات في تطوير صناعة حاضنات الأعمال. وتقدر الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA عدد حاضنات الأعمال في العالم بما يفوق 7000 حاضنة أعمال.[5]

تمثل حاضنات الأعمال أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة المشروعات الجديدة بمختلف أنواعها، ومساعدتها على النمو والتطور، وهناك العديد من التصنيفات لأنواع الحاضنات وذلك حسب الهدف الذي أنشئت من أجله، ومن أهم أنواعها نذكر ما يلي[6]:

1_الحاضنة الإقليمية: هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، ويعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.

2_الحاضنة الدولية: تروج هذه الحاضنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية، وتركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية وتطويرها ودفعها للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

3_الحاضنة الصناعية: تقام داخل منطقة صناعية معينة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.

4_حاضنة القطاع المحدد: تعمل هذه الحاضنة على خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

5_الحاضنة التقنية: وهي حاضنات تكنولوجية تهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة، والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.

6_الحاضنة البحثية: عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل جامعة أو مركز أبحاث، تعمل على تطوير الأفكار والأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس.

7_حاضنة الإنترنت: هي مؤسسة تساعد شركات الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك أنواع أخرى من الحاضنات، كحاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية، حاضنات بدون جدران، حاضنات متخصصة في مجالات إبداعية وفنية، حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة[7].

3- أهمية وأهداف حاضنات الأعمال:

تكتسي حاضنات "مشاتل" الأعمال أهمية بالغة نابعة من أهدافها والتي يمكن تقسيمها إلى أهداف على المستوى الجزئي وأهداف على المستوى الكلي. فعلى مستوى المؤسسة تهدف المشاتل إلى:

- تقليل تكاليف بدء النشاط ومخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المؤسسات.
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المؤسسات وتطوير إنتاجها.
- تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى تقليص التكاليف.
- إيجاد الحلول المناسبة للمنشئات الفنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المؤسسات ص م.
- زيادة معدلات النجاح وتدعيم الابتكارات وتشجيع الأفكار المتميزة.
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات[8].

أما على المستوى الكلي للاقتصاد تتمثل أهميتها في[9]:

- زيادة عدد المؤسسات مما يؤدي إلى انتعاش وتنمية الاقتصاد المحلي.
- زيادة فرص العمل وتشجيع التنمية المستدامة.
- جذب المؤسسات من المناطق الأخرى.
- زيادة معدلات الدخل في المجتمع المحلي.
- تدعيم وتشجيع المؤسسات التي تحتاج إليها السوق المحلية مع تحديد المكان المناسب لإقامة هذه المشروعات.
- تشجيع الفئات التي لا تمتلك الخبرات الكافية لإقامة مؤسسات.
- تسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- نشر وتنمية مفهوم المشروعات الخاصة بين الفئات ذات الخبرات المحدودة في هذا المجال.
- توجيه رجال الأعمال نحو المؤسسات عالية التكنولوجيا والمؤسسات التي تهدف إلى حماية البيئة.

4- الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

يمكن إجمال الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال فيما يلي[10]:

- توفير المكاتب المؤثثة والمجهزة والمدعمة بمرافق مشتركة وخدمات مساندة، ووفق عقود مرنة تتماشى مع الاحتياجات المتغيرة لنوع الاستخدام والمساحة ومدة الاستئجار .
- تأجير المكاتب المؤثثة والمجهزة لتقديم الخدمات المكتبية الأساسية من سكريتاريا، طباعة ونسخ وتصوير (وتوفير متطلبات الاتصالات الأساسية) من هاتف، فاكس، أنترنت ومكونات تقنية المعلومات من أجهزة وبرامج إلى جانب توفير المرافق المشتركة (مثل غرف الاجتماعات والقاعات المجهزة للعرض)، لها تكلفتها التي تدفعها هذه المنشآت، مقابل التقليل من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المنشآت في مراحلها الأولى.
- توفير المكاتب بالمساحات المتباينة وللاستخدامات المتنوعة لمقابلة الاحتياجات المتغيرة، لها أيضا تكلفتها، التي تدفعها هذه المؤسسات، مقابل عدم ارتباطها بعقود استئجار غير مرنة.

- تقديم الخدمات المساندة "مثل التنظيف والصيانة والأمن والحراسة"، مع توفير معدات التنزيل والتحميل والنقل، إلى جانب تخصيص أماكن للتخزين المؤقت ومرافق للاستلام والتسليم والشحن، لتلبية احتياجات المؤسسات ص م التي تنتسب لها، مقابل مبالغ صغيرة نسبيا، تقلل أيضا من الاحتياجات الرأسمالية لهذه المؤسسات في مراحلها الأولى.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل.
- توفير الخدمات والاستشارات القانونية.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.
- بناء شبكات للتواصل والاتصال

5- عوامل نجاح حاضنات الأعمال:

حاضنة الأعمال عبارة عن هيئة متخصصة موجهة لدعم قطاع محدد من الأنشطة المختلفة في النسيج الاقتصادي لأي دولة. وتتواجد حيث يتواجد الاستثمار ولا معنى لها خارج هذا الإطار. فبدون وجود استثمار لا مجال للحديث عن حاضنات الأعمال.

فيمكن للحاضنة أن تكون مخبرا، أو مجموعة مخابر وبحوث جامعية وفي هذا الصدد وجب التنبيه إلى ان لدور المنتظر من مخابر البحث المعتمدة في الجامعات الجزائرية لما لها أهمية بالغة خاصة في الجانب المتعلق بالبحث والتطوير والتشريع والتسيير. ينبغي توفر مجموعة من الشروط لنجاح نظام الحاضنات أهمها[11]:

- تحديد نوعية المؤسسات التي سوف يتم استضافتها في الحاضنة وهنا يتطلب الأمر تحديد معايير القبول سواء كانت معايير مالية أو معايير فنية.
- اختيار وتحديد نوع الخدمات الإدارية التي سوف يتم تقديمها بواسطة العاملين في الحاضنة نفسها، هذا بالإضافة إلى الخدمات التي يمكن الحصول عليها من بعض الجهات الخارجية مثل مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية ومراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في هذا الصدد.
- توفير مصادر التمويل للمؤسسة الجديدة، أو على الأقل توفير الاتصال مع مصادر التمويل حيث يمثل ذلك عنصرا من أهم العناصر التي تهتم بها المؤسسات الناشئة، والتي تحتاج عادة إلى تدبير أموال إضافية.
- تنمية ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المؤسسات، حيث أن الحاضنة ليست مجرّد مكان للاستضافة وإنما تعتبر تنظيما يسمح باكتساب الخبرات وتبادل المنافع بين المؤسسات الناشئة.

ولقياس مدى نجاح حاضنات الأعمال حددت مجموعة من المعايير منها:[12]

- عدد المؤسسات التي تتخرج منها.
- نسبة المؤسسات الناجحة بعد التخرج من الحاضنة.
- خلق فرص عمل جديدة.
- عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة.

-تشجيع أصحاب المؤسسات وتنمية روح المخاطرة.

-اجتذاب الصناعات المطلوبة بما في ذلك تلك التي لا تتطلب عمالا يمتلكون مهارات عالية.

-توليد عوائد مالية مقبولة لمالكيها. وزيادة العوائد الضريبية للدولة

كما أن هناك مؤشرات أخرى على غرار:[13]

- الشركات التي تمت إقامتها من خلال الحاضنة والتي تعمل على رفع معدلات نجاحها، ويقاس هذا المؤشر بعدد الشركات التي يتم احتضانها وعدد المشروعات التي لم تستكمل وفشلت .
- الوظائف والنشاط الاقتصادي الذي يتم خلقه عن طريق الشركات التي تترك الحاضنة وتتخرج، ويقاس هذا المؤشر بعدد الوظائف كل عام، والقيمة المضافة التي تحققها هذه الشركات، ونسب الزيادة في المبيعات.
- الاستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة والمشروعات كل عام .
- قدرة الحاضنة على تسويق الأبحاث من خلال إقامة وتنمية المشروعات الجديدة، ويقاس هذا المؤشر بعدد المشروعات المبنية على تطبيق هذه الأبحاث، والنشاط الاقتصادي الناتج عن هذه الشركات.
- تقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات المقدمة لهم، ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة .
- قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي، ويقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد، وفرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي .
- حجم الضرائب والمدفوعات التي يوفيها أصحاب المشروعات بالحاضنة والشركات المتخرجة، وتقاس بمعدلات ازدياد الملكية، وحجم عوائد الضرائب والمقتطعات الأخرى التي تدفعها مجموع هذه الشركات.
- القدرة البنائية للحاضنة وتأثيرها في المجتمع المحيط من خلال التغير في المعتقدات الثقافية والاجتماعية حول العمل الحر، وإقامة الشركات الجديدة.
- الترابط بين الصناعة والبحث العلمي، وتقاس من خلال استطلاع رأي المهتمين والشركاء في تقديم الخدمات، ومن خلال زيادة عدد العقود التي ساهمت في وضعها الحاضنة بين الصناعة والبحث العلمي والجامعات.

حجم التغيرات التي نتجت عن برنامج الحاضنات في السياسة الحكومية نحو دعم القطاع الخاص وإقامة الشركات الجديدة، وتقاس بعدد القوانين والمحفزات وبرامج التمويل المتخصصة التي تضعها الحكومة.

6- معوقات نجاح حاضنات الأعمال:

رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها، ومن بين هذه المشاكل أو المعوقات ما يلي[14]:

- قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين قد تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة. وتتعلق المشكلة الثانية بجودة و نوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المؤسسة المحتضنة.

- الاعتمادية :أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات.
- اختلاف أهداف المؤسسات المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية .

كما يمكن اعتبار مجموعة من المعوقات تشترك فيه الكثير من الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بصفة خاصة يمكن ادراجها فيما يلي:

- قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير؛
- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية؛
- نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي؛ وهجرة الأدمغة نحو الخارج؛
- انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الإبداع والابتكار؛
- انعدام محيط مالي ديناميكي مشجع للبحث والتطوير والابتكار؛
- ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية والدول أيضا؛
- وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي؛
- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعّال؛
- ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية؛
- غياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد.

ثانيا: حاضنات الأعمال في الجزائر كآلية في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عمدت الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي الى اصلاح المنظومة الاقتصادية بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشامل، وهو ما أدى إلى بروز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، كما قامت الجزائر بوضح مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات والتي جاءت متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول الأخرى تعتمد على تجنيد المبادرات التي تدعم المؤسسة خاصة الصغيرة والمتوسطة كقاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية. من بين تلك الآليات نجد مجموعة من المراسيم التشريعات التي أنشأت حاضنات الأعمال كأحد آليات دعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هدفها تحصين المؤسسة ومحيطها من العوائق والتحديات.

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قبيل الاستقلال كانت حوالي % 98 من منظومة المؤسسات ص م مملوكة للمستوطنين وكانت تلك التي تعود إلى الجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة...،وبعد الاستقلال مباشرة ونتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية، الأمر الذي أدى بالدولة إلى إصدار قانون التسيير الذاتي، ثم التسيير الاشتراطي للمؤسسات بتاريخ 21 جويلية 1962 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها، وأصبحت تابعة للدولة، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص، واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة

في القطاعات الاقتصادية، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.[15]

مع بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وتم إعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لصالح الصناعات الخفيفة والمتوسطة فصدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية، ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبارا من سنة 1989 بادرت بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، وتجلى ذلك في مجموعة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد اداري إلى اقتصاد السوق يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى، وعقدت مجموعة من الاتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية من تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطور المؤسسات ص م في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[16]

2- آليات الدعم و أنظمة التحفيز على الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2-1- آليات الدعم و أنظمة التحفيز على الاستثمار:

قامت الجزائر بإنشاء عديد الأجهزة المساعدة على دعم الاستثمار والمساهمة في خلقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع نشاطاتها، وتستفيد في هذا الإطار المؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والنشاط غير الزراعي في المناطق الريفية، و من أهم هذه الأجهزة:

2-1-1- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (L'ANDI)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسئولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحورا أساسا على إجراءات الإعفاء و التخفيض الضريبي. وهناك نظامين من الامتيازات[17]:

- الأول يطبق على الاستثمارات الجارية و المنجزة خارج المناطق المراد تطويرها.
- الثاني هو النظام الاستثنائي، الذي يطبق على الاستثمارات الجارية والمنجزة في المناطق المراد تطويرها، والتي ترقى لاهتمام خاص من الدولة.

تتواجد الوكالة على كامل تراب الوطن من خلال" الشباك الوحيد اللامركزي "، وهو بنية تضم الممثلين المحليين للوكالة والمنظمات والإدارات المعنية بالاستثمار (السجل التجاري والضرائب، والجمارك، والعقار ...). فهي تحرص على أن تكون المخاطب الوحيد لصاحب المشروع من أجل التخفيف والتسهيل في الشكليات و الإجراءات الإدارية المتعلقة بمشروع الاستثمار.

2-1-2- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر ما بين 30 و 50 سنة والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد. و يقدر الحد الأقصى للمشروع 10 مليون دينار. ويقدم الجهاز لأصحاب المشاريع ما يلي[18]:

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع و وضع مخطط الأعمال.
- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل.

ويقدم الجهاز مزايا وخدمات تتمثل في:

أ- المساعدات المالية: وتتمثل في ما يلي:

- ✓ القرض على شكل هبة من 28-29بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع .
- ✓ التخفيض في الفوائد البنكية.
- ✓ المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار/قروض لاستثمارات الشباب العاطل عن العمل والبالغ من 30-50 سنة .

وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا على صيغة التمويل الثلاثي، التي تربط صاحب المشروع والبنك والصندوق من خلال التركيبة التالية :

- ✓ المساهمة الشخصية : 1-2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع
- ✓ تمويل الصندوق : 28-29٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع (على شكل هبة)
- ✓ تمويل البنك : 70٪ (بفوائد مخفضة).

ب–المزايا الضريبية: (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال)؛

ت–التدريب و التكوين في مجال تسيير المؤسسات ،أثناء تركيب المشروع و بعد إنشاء المؤسسة.

ث–التصديق على المكاسب المهنية: وضع هذا الإجراء بشراكة مع وزارة التكوين و التعليم المهنيين، وهو يهدف إلى تقييم وتحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع في المستقبل الذين لا يملكون إثبات الكفاءة (شهادة التأهيل، دبلوم أو شهادة عمل). يتكفل ماديا بهذه العملية.

2-1-3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،هي هيئة عمومية ،أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات. هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات. يضمن الجهاز عملية المرافقة التي مراحل خلق المؤسسة و توسيعها .يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار. كما أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية[19]:

أ- مساعدة وتكوين مميز للشاب صاحب المشروع، من خلال تنضيج المشروع و وضع مخطط العمل.

ب–تقديم المساعدات المالية وتتمثل في:

- ✓ القرض على شكل هبة من 28 إلى 29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع .
- ✓ التخفيض في الضرائب البنكية.
- ✓ المساعدة في الحصول على التمويل من البنك (70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الانتقاء و التصديق و تمويل المشاريع و الضمان على القروض ،وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار /قروض .

ويقدم الجهاز صيغتين في التمويل :

- ✓ مختلطة : المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة
- ✓ الثلاثي : المساهمة الشخصية +تمويل الوكالة + تمويل البنك حيث تكون المساهمة الشخصية ما بين 1-2٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع، ومساهمة الوكالة من 28 إلى 29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع وهي قرض على شكل هبة، إضافة إلى مساهمة البنك والتي تقدر 70٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.

ت–المزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال) للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة .

تتواجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في كامل التراب الوطني عبر مجموعة من الفروع والملحقات التي تتوفر على كل المعطيات.

2-1-4- الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM)

هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت. يهدف هذا الجهاز إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي عن طريق خلق نشاطات لإنتاج سلع و خدمات .

حيث تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير القرض المصغر، رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة. والقرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير ومواد أولية لبدء نشاط أو حرفة.

أ- قرض "شراء المادة الأولية": يكفل الجهاز تمويلا بنسبة مئة بالمائة أي دون أية مساهمة من طالب القرض المصغر، من قيمة شراء المادة الأولية بواسطة إقراض على شكل هبة، وقيمة القرض لا تتجاوز المائة ألف دج[20].

ب- قرض"اقتناء عتاد و تجهيزات صغيرة": تم تحديد التكلفة القصوى للمشروع بمليون دج، وتكون التركيبة المالية المقترحة من الجهاز ما يلي[21]:

- ✓ المساهمة الشخصية واحد بالمائة من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة 29 بالمائة من التكلفة الإجمالية و بإقراض على شكل هبة
- ✓ البنك 70بالمئة التكلفة الإجمالية (فوائد مخفضة)

الوكالة متمثلة في 49 تنسيقية ولائية مدعمة بخليات مرافقة دورها الأساسي هو الاستقبال و الإعلام و مساعدة المترشحين للقرض المصغر على تجسيد مشاريعهم .

2-2- المساعدة على الحصول على التمويل البنكي

أنشأت الدولة أجهزة ضمان القروض البنكية الموجهة للاستثمار للتغلب على الصعوبات ومن المشاكل التي تتعلق بتمويل مشاريع خلق المؤسسة ومن بينها الضعف الفادح في الصناديق الخاصة، الغياب أو العجز في بعض الحالات في تقديم ضمانات للبنك من قبل أصحاب المشاريع. ومن بين هذه الأجهزة[22]:

2-2-1- صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة

يهدف الصندوق إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تلقوا إخطار بمساعدات الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة.

2-2-2- صندوق الضمان المشترك للمخاطر / القروض للشبان أصحاب المشاريع .

تم إنشاء الصندوق لزيادة وتعزيز دور البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. ضمان الصندوق يكمّل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز وهي:

أ- التعهد بالمعدات و / أورهن العتاد لفائدة البنوك أولا، ولفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ثانيا

ب-وضع التأمين على مختلف الأخطار لصالح البنك.

ت-تحسب المساهمة في الصندوق على أساس الق رض البنكي الممنوح (0.35٪) من القرض الممنوح.

2-2-3- صندوق الضمان المشترك على أخطار /قروض استثمارا أصحاب المشاريع العاطلين البالغين في السن 35-50 سنة

تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز دور البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. ضمان الصندوق يكمّل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز، وهي:

أ- التعهد بالمعدات و / أورهن العتاد لفائدة البنوك أولا، ولفائدة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ثانيا

ب-وضع التأمين على مختلف الأخطار لصالح البنك.

ت-تحسب المساهمة في الصندوق على أساس الق رض البنكي الممنوح (0.35٪) من القرض الممنوح.

2-2-4- صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

هي مؤسسة عمومية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، ومن أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع.

ضمان هذا الصندوق يأتي ليكمّل الضمانات الفعلية التي يطلبها البنك لزبائنه لتحريك القروض الممنوحة، حيث يغطي هذا الضمان نقص الضمانات العقارية والتعهد على المعدات لصالح البنك وفي بعض الحالات يعوّضه. وهو موجه للاستثمارات خارج أجهزة الدعم الذكورة سابقا لإنشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي حدده القانون التوجيهي بتاريخ 12 ديسمبر 2001.

الحد الأدنى لقيمة الضمان لكل مشروع هو5 ملايين دج والحد الأقصى لها هو (50) مليون دينار. الحد الأقصى 50 مليون دينار يعني الضمان الممنوح وليس تكلفة المشروع. ولا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق، كما لا يعطى الضمان النهائي إلا بعد إخطار بالموافقة على تمويل المشروع من قبل البنك.

ينشط الصندوق في جميع أنحاء الوطن من خلال المديريات الولائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث لديها في كل واحدة من يمثلها.

2-2-5- صندوق ضمان قرض الاستثمار (CGCI)

هو مؤسسة عمومية تم إنشاءه لخلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على القرض. وتكمن مهام الصندوق في تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو يغطي مخاطر الإعسار التي تكبدتها البنوك جرّاء القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنما يكمّل أجهزة المساعدة الأخرى للتمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وصندوق الضمان المشترك.

الحد الأقصى للضمان هو 250 مليون دينار على أن لا تتجاوز قيمة القرض 350 مليون دينار، ولا يمنح الضمان إلا بعد تحليل المشروع من قبل الصندوق، كما لا يمنح الضمان النهائي إلا بعد إخطار الموافقة على تمويل المشروع من البنك.

2-2-6- مؤسسات رأس مال الاستثمار

رأس مال الاستثمار هو أسلوب تمويل من خلال امتلاك مساهمات قليلة و مؤقتة في رأس مال مؤسسة ما. ويساعد تدخل مؤسسة رأس مال الاستثمار على تعزز الصناديق الخاصة للمؤسسة الممولة، وتحسين قدرات الاقتراض من البنوك. الميزة لرأس مال الاستثمار بالنسبة لشاب صاحب مشروع هي أن يكون لديه شريك مالي يوفر له أيضا الخبرة ومهارات التسيير. وهو يأخذ عدة أشكال منها:

أ- تخاطر مؤسسة رأس المال لتمويل المؤسسة

ب-رأس المال التطوير موجه لتطوير المؤسسة

تتم عملية تدخل مؤسسة رأس مال الاستثمار "دون أخذ ضمانات حقيقية أو شخصية"، وبالتالي "تشترك في الأرباح والخسائر حسب مساهمتها ". ويحدد القانون في الجزائر نسبة مساهمة مؤسسة رأس مال الاستثمار ب 49٪ على أقصى حد في رأس مال المؤسسة ومدة المساهمة تتراوح ما بين 5 و 7 سنوات.

هناك ستة مؤسسات رأس المال الخطر عملياتية أو في طور الإنشاء كلها فروع تابعة لبنوك عمومية هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، البنك الجزائري للتنمية، بنك التنمية المحلية، والقرض الشعبي الجزائري.

الإجراء الذي يجب أن يتبعه أصحاب المشاريع للحصول على التمويل هو نفسه عند خلق مؤسسة، توسيع النشاط أو استرجاع شركة. يمكن لأصحاب المشاريع اللجوء إلى واحدة من هذه الشركات الاستثمارية للمساهمة في رأس مال المؤسسة المراد خلقها. كما يمكنهم إيجاد الإرشادات والمعلومات الدقيقة لهذا الغرض على مستوى وكالات البنوك العمومية في أماكن إقامتهم.

3- حاضنات الأعمال في الجزائر:

3-1- تعريف و أشكال الحاضنات في الجزائر: حسب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات،" مشاتل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية[23] " . و تأخذ المشاتل أحد الأشكال الآتية:

- **المحضنة** :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط** :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات** :هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري. الهدف الأساسي لإنشاء حاضنات الأعمال(مشاتل المؤسسات) هو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهناك عدة أهداف أخرى من وراء إنشائها، كما تقوم بعدة أدوار

لا تزال تجربة الجزائر في مجال احتضان الاعمال في بداياتها مقارنة بالكثير من الدول الأخرى، ومع هذا فقد قد قررت الحكومة في 2003 إنشاء 14 مشتلة منها 10 محاضن، و 4 ورشات ربط، وهي:

- محضنة الأغواط ومقرها مدينة الأغواط .
- محضنة باتنة ومقرها مدينة باتنة .

- محضنة البليدة ومقرها مدينة البليدة .
- محضنة تلمسان ومقرها مدينة تلمسان .
- محضنة سطيف ومقرها مدينة سطيف .
- محضنة عنابة ومقرها مدينة عنابة .
- محضنة قسنطينة ومقرها مدينة قسنطينة .
- محضنة وهران ومقرها مدينة وهران .
- محضنة الوادي ومقرها مدينة الوادي .
- محضنة تيزي وزو ومقرها مدينة تيزي وزو .
- ورشة ربط الجزائر ومقرها مدينة الجزائر.
- ورشة ربط سطيف ومقرها مدينة سطيف .
- ورشة ربط قسنطينة ومقرها مدينة قسنطينة .
- ورشة ربط وهران ومقرها مدينة وهران .
- وفي 2004 تقرر إنشاء محضنة الجزائر ومقرها مدينة الجزائر .

حاليا في الجزائر يوجد 12 مشتلة مؤسسة: 4 منها تم إنشاؤها في سنة 2009 وهي : وهران، عنابة، برج بوعريريج وغرداية. أما الباقي تم إنشاؤها في سنة 2013 وهي : باتنة، بسكرة، خنشلة، أم البواقي، ميلة، أدرار، البيض و سيدي بلعباس.

3-2- خدمات حاضنة الأعمال في الجزائر: تتكلف المشاتل بما يلي (المادة 04 من المرسوم 03-78) :

- استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع،
- تسيير و إيجار المحلات،
- تقديم الخدمات ،
- تقديم إرشادات خاصة.

وفي هذا المجال يمكن تقديم مشتلة ولاية بسكرة كنموذج للخدمات التي تقدمها على غرار[24]:

1. استقبال، واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لفترة معينة، وكذا حاملي المشاريع والمستثمرين في شتى المجالات طيلة أيام الأسبوع من الثامنة صباحا حتى الربعة والنصف مساءا ماعدا يومي الجمعة والسبت.
2. تسيير وإيجار المكاتب .
3. تقديم خدمات وإرشادات خاصة واستشارات في جميع الجوانب الاقتصادية، القانونية، التجارية...إلخ.
4. إعداد مخطط الأعمال (الدراسة التقنية الاقتصادية) بـ 30.000 دج.
5. إقامة دورات تكونية لصالح حاملي المشاريع وكذا أصحاب المؤسسات.
6. التمهيد للحصول على براءة الاختراع مع " INAPI"
7. تثمين نتائج البحث العلمي مع "ANVREDET"

8. تلبية احتياجات حاملي الأفكار المبتكرة مع مراكز البحث العلمي والتكنولوجي.
9. رصد ومتابعة المشاريع المحتضنة.
10. تسهيل تعاملات حاملي المشاريع من خلال إضفاء التعامل الرسمي مع المؤسسات المالية وأجهزة الدعم والمساعدة.
11. إعداد ملف حامل المشروع للجنة اختيار وانتقاء المشاريع

في إطار تسيير المكاتب، تتولى المشتلة احتضان حاملي المشاريع بوضع مكاتب تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات المشروع مجهزة بوسائل الإعلام الآلي .

– في ما يخص شروط تقديم الخدمات ، تقدم المشتلة التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات حديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع. وتضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة خدمات مشتركة من استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس، توزيع وارسال البريد وكذا طبع الوثائق، استهلاك الماء والغاز.

تتولى المشتلة فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده

ومن بين الخدمات المقترحة

- مكاتب للإيجار بسعر رمزي ومساحات مناسبة
- أثاث مكتبي، و أجهزة إعلام ألي
- أجهزة تكييف
- أنترنت فائقة السرعة سلكية ولا سلكية
- هاتف، فاكس و كل خدمات الطباعة و النسخ...إلخ
- قاعة إجتماعات وتكوين بها 25 كرسي مجهزة بجهاز إسقاط
- قاعة وسائل مشتركة بها: 3 طاولات قراءة لأربعة أشخاص، مكتبة ثرية ومتنوعة، طاولة إجتماع أصحاب المؤسسات لـ 6 أشخاص لعقد اللقاءات المشتركة .
- فضاء للمؤسسات المستحدثة في التكنولوجيا الحديثة START-UP.
- تكوين في مجالات مختلفة تحت إشراف خبراء ذوي كفاءات عالية.

4- مراكز التسهيل:

وظائف ومهام مراكز التسهيل فهي عديدة نذكر منها (المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-79):

– دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.

– مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار

- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق و التكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

- وتسمح هذه المراكز بتوجيه المؤسسات نحو اندماج اكبر في الاقتصاد الوطني و العالمي وذلك عن طريق توفير دراسات إستراتيجية حول الأسواق المحلية والدولية .

وتهتم مراكز التسهيل بنوعين من المستثمرين:

- **الصنف الأول** : يكون فيه المستثمر صاحب فكرة ولا يملك رأس المال أي "الإنشاء من العدم " أو يملك رأسالمال ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في ميدان النشاط الذي يقوم به.
- **الصنف الثاني** : يكون فيه المستثمر مالك لمؤسسة ويبحث عن معرفة أو إرشادات في التكنولوجيات الجديدة أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتوج عن طريق تدعيم مادي على شكل اتفاقيات مع مراكز البحث والمخابر.

5- نتائج و انعكاسات جهود الجزائر في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

كان من نتائج الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية من خلال انشاء هيئات لدعم المؤسسات الصغيرة خاصة المشاتل أن بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة نهاية سنة 2013 حوالي 711832 مؤسسة بمعدل نمو يعادل 9.34% مقارنة بالسنة السابقة.

الجدول رقم 01: تطور عدد المشاريع المحتضنة في مشاتل المؤسسات

مشاتل المؤسسات	تطور عدد المشاريع المحتضنة		مناصب العمل المتوقع إنشاؤها
	السداسي الأول 2012	السداسي الأول 2013	
عنابة	8	9	28
وهران	8	15	32
غرداية	4	12	11
برج بوعريريج	7	10	237
المجموع	27	46	308

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 23 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2013

اما بخصوص مراكز التسهيل فيوجد 12 مركز تسهيل تنشط على المستوى الوطني، قامت بمرافقة 1132 مشروع الى غاية السداسي الأول 2013 ، ويلخص الجدول التالي حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني.

الجدول رقم 02: حصيلة نشاط مراكز التسهيل

مركز التسهيل	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة*	مخططات الأعمال المنجزة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب العمل المتوقع إنشاؤها
تيبازة	368	90	61	17	57
وهران	325	325	13	204	964
أدرار	36	22	12	10	27
برج بوعريريج	232	191	21	21	380
إليزي	98	64	3	/	25
جيجل	277	239	2	2	31
تمنراست	37	17	/	2	7
النعامة	175	114	5	2	121
تيندوف	163	39	15	12	33
الجلفة	313	10	/	/	/
سيدي بلعباس	21	21	21	21	74
البليدة	18	2	/	/	/
المجموع	2063	1132	153	291	1719

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 23 ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2013

ان القراءة الأولية للأرقام المشار إليها في الجدولين 01 و 02 تبين بوضوح ان نشاط مراكز التسهيل في مرافقة المشاريع الناشئة 1132 وعدد المؤسسات المنشأة291 ومناصب العمل المتوقع انشاؤها 1719 اكبر بكثير من نشاط مشاتل المؤسسات والتي لم تحتضن سوى 46 مشروع لا يزال معظمها في مرحلة الاحتضان، بعدد 308 منصب عمل متوقع، الامر الذي يظهر التركيز على نشاط مراكز التسهيل والتي يقتصر عملها على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة، في حين ان احتضان وايواء المؤسسات
الناشئة هو من صلب مهام المشاتل والحاضنات وهو ما نراه ضعيفا جدا من خلال هذه الحصيلة.

وكنتيجة لهذه القراءة الأولية فإننا نرى بان اقتصار حاضنات ومشاتل المؤسسات على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات الجديدة، دون الأهداف الأخرى هو تحجيم لدور هذه الأجهزة، ويساهم في التقليل من فعاليتها ودورها المتوقع منها، ولعل من بين ما يستفاد من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال هو التركيز على انشاء روابط بين الحاضنات والجامعات والمؤسسات الاكاديمية بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال والمقاولاتية في وسط الباحثين والطلاب، وتثمين نتائج البحث العلمي وربطها بالقطاع الصناعي[25].

الخاتمة:

لقد أصبح الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية محط الاهتمام على النطاق العالمي، الناتجة عن المكاسب العديدة التي يجلبها العمل على تعزيز وتقوية هذا النوع من الأعمال، وقد برزت أهمية خلق ونشاء حاضنات الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدد من المقومات التي تساهم بفعالية في توفير البيئة المناسبة لتسهيل عملية إنشائها، ومن ثم يستمر تقديم الرعاية والحماية لها حتى تصبح لدى المؤسسات المحتضنة القدرة والخبرة الضرورية لضمان استمرارية النجاح في الأسواق أي استدامتها. ولكي تقوم الحاضنة بدورها المتمثل في تنمية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل هذا الدور في تنمية القدرات التنافسية لهذه المؤسسات يجب عليها ما يلي:

- استخدام الحاضنات التكنولوجية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات التخصصات التي تركز على المهارات المتميزة عالمياً وربطها بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث بما يوفر لها قدرات أكثر تنافسية.
- توفير الاستراتيجيات والعناصر البشرية القادرة على احتضان الأفكار والتخطيط طويل المدى.
- التأكد من احتياجات تلك المشروعات لبرنامج الاحتضان ومدى ملائمة هذه الاحتياجات للخدمات والبنية الأساسية للحاضنة، والاستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشروعات.
- حسن إدارة الوقت من جانب مدير الحاضنة لتنمية القيمة المضافة للمشروعات الملتحقة، والتقييم المستمر لبرنامج الحاضنات ومن ثم ضمان التطوير المستمر وتحسين الأداء.
- الاستغلال الأمثل للكفاءات الفنية في تقديم الدعم و المشورة للمشاريع المحتضنة.
- خلق فرص تدريبية لتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات الإدارية التنظيمية المناسبة، وكذا تقديم قاعدة بيانات مناسبة للإطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشروعات ومراعاة عدم تكرارها بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها.
- تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

ومن التوصيات التي نقدمها لدعم انشاء المؤسسات الصغيرة ومحتلة استدامتها:

- نشر ثقافة المشروع الصغير خلال التوعية والتحسيس بأهمية هذا النوع من المشاريع في الاقتصاد الوطني؛
- الإسراع بتجسيد فكرة حاضنات الأعمال في كل ولايات الوطن. وتبنيها كأحد الخيارات الاستراتيجية في تدعيم النمو الاقتصادي ، تحقيق الميزة التنافسية من خلال التطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي؛
- العمل على خلق بنك معلومات واحصائي من اجل خلق هيئة داعمة ،تدعم و تساعد هذه الحاضنات على أداء مهامها ..
- توفير المناخ الملائم للحاضنات من خلال خلق شبكة اتصالات وعلاقات بين المؤسسات.

- العمل على إيجاد علاقة تعاون بين الجامعات والمعاهد كمصدر لخلق الأفكار وبين الحاضنة كمكان لتجسيد الأفضل منها؛
- أهم توصية هي القضاء على المعوقات الإدارية والبيروقراطية التي تقف حاجزا أمام تحقيق المشروع الصغير لطموحاتها واستدامتها.

الهوامش والمراجع:

[1] http://www.pepiniere-entreprises-batna.net/index.php/ar/2014-06-02-06-24-16/2014-06-03-09-50-56, consulter le 10/10/2017

[2] تشكل الإسكوا جزءاً من الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي

[3] Peter Van der sijde, **La bonne pratique en matière d'infrastructure pour les pépinières d'entreprises et du soutien a l'innovation**, Rapport final de séminaire « Meilleures Pratiques dans le domaine des pépinières d'entreprises et du soutien à L'innovation » qui s'est tenu à Espoo, Finland, les 19 et 20 novembre 1998. 70.Marina Lavrow and Sherry Sample, Business incubation: trend or fad?, Ottawa, Canada, MBA, August 2000. P13

[4] شريف غياط، محمد بوقموم، **حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 06، جامعة بسكرة، ديسمبر 2007، ص.ص 62-63

[5] NBIA: " **what is incubators** " , disponible sur le site web : www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 22/02/2016

[6] نبيل محمد شبلي، **دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي**. مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97 ، جامعة دبي، 2004، ص. ص.123 - 124

[7] www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 22/06/2017

[8] نبيل محمد شلبي، **نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية**، ورقة عمل مقدمة إلى " ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية، 2-2009/10/9، ص 3

[9] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص192

[10] عبد الرحمان بن عبد العزيز مازي، **دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة**، عرض مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها" ، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، السعودية، 2-2009/10/9، ص 12

[11] محمد هيكل، **مرجع سابق**، ص 196

[12] عبد السلام أبو قحف، **العولمة وحاضنات الأعمال**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، ص 91

[13] www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 22/06/2017

[14] فوزي عبد الرزاق، **إشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، السعودية، 2014، ص ص 194 - 195

[15] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد03، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004، ص ص 26-27

[16] صالح صالحي ، **مرجع سابق**، ص 28

[17] www.andi.dz

[18] www.cnac.dz

[19] WWW.ANSEJ.ORG.DZ

[20] www.angem.dz

[21] www.angem.dz

[22] www.mdipi.gov.dz

[23] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد67 ، 2003/11/5.

[24] http://pepiniere-entreprise-biskra.com/missions_ar.aspx, consulter le 10.10.2017

[25] أحمد بن قطاف، **مرجع سابق**، ص 152

دور المسير في تحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدكتور: طويطي مصطفى	الدكتور: أولاد حيمودة عبد اللطيف	الأستاذ: قمان مصطفى
أستاذ محاضر أ	أستاذ محاضر أ	أستاذ مساعد أ
جامعة غرداية	جامعة غرداية	جامعة المسيلة
Kaizen1982@gmail.com	abdellatif47@hotmail.com	gamane.m@gmail.com

المقدمة

شهد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مرحلتين أساسيتين، مرحلة الاقتصاد المخطط والذي كان فيه الاهتمام بالمؤسسات الكبيرة على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم مرحلة التوجه نحو الاقتصاد الحر، والذي عرف اهتماما كبيرا بالقطاع الخاص وبالتالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كجزء من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما ساهمت به في استحداث مناصب الشغل، وفي التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات، وكذا لقدرتها على التطور والنمو والاستمرارية ومرونتها اتجاه الأزمات الاقتصادية والمالية ومقاومتها لها.

يعتبر المسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العنصر الركيز لقيامها، فهو الذي يحافظ على استمرارية المؤسسة وتطورها ونموها، إضافة إلى ذلك، فهو الذي يفكر في كيفية الاستحواذ على حصة كبيرة من السوق، فنجاح المسير يؤدي حتما إلى نجاح المؤسسة والعكس.

تعالج هذه المداخلة الإشكالية الموالية:

ما هو دور المسير في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

يتم معالجة هذه الإشكالية في نقاط المداخلة كما يلي:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أثر المسير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تنمية الكفاءات الفردية للمسير؛
- معضلة تسيير الكفاءات.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى، وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، ونوعية المؤسسات الحرفية التقليدية القائمة قبل المؤسسة الحديثة، وكذا مدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، إضافة إلى المستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المؤسسات القائمة فيها. كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه ولغرضه.

وعلى غرار دول العالم، فقد قامت الجزائر بإعطاء تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى مع واقع وخصوصية اقتصادها، حيث يوضح الجدول رقم (1) الحدود الفاصلة بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (1): حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المؤسسة/المعيار	عدد العمال	رقم الأعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
متوسطة	50 -250	200 مليون- 2 مليار	100 مليون- 500 مليون
صغيرة	10 -49	10 مليون- 200 مليون	10مليون- 100 مليون
صغيرة جدا	1- 9	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون

Source : Gestion&Entreprise, Revue de l'Institut National de la Productivité et du développement industriel, Boumerdes, N 24-25, Janvier 2004, p : 13.

من خلال الجدول أعلاه، فإن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تنقسم إلى ثلاثة أصناف، صغيرة جدا والتي يكون عدد عمالها أقل من تسعة عمال، ورقم أعمالها أقل من 10 مليون دج أو مجموع ميزانيتها أقل من 10 مليون دج، أما المؤسسة الصغيرة فهي التي عدد عمالها بين 10 و49 عامل، ورقم أعمالها محصور بين 10 و200 مليون دج أو مجموع ميزانيتها محصورة بين 10 و100 مليون دج، والصنف الثالث هو المؤسسة المتوسطة والتي ينحصر عدد عمالها بين 50 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها بين 200 مليون دج و2 مليار دج أو مجموع ميزانيتها بين 100 و500 مليون دج، وإذا تجاوز العدد أكثر من 250 عامل ورقم الأعمال 2 مليار دج ومجموع الميزانية 500 مليون دج فإن المؤسسة تعتبر كبير.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر لم تقم بوضع حاجز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالتعريف. فتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطابق مع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بصفة عامة، في 2016/12/31، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1.022.621 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حيث أنشئت 108.538 مؤسسة سنة 2016، بينما توقفت عن النشاط 34.471 مؤسسة خاصة في نفس السنة، أما عدد المؤسسات العمومية فهي 390 مؤسسة فقط، تشغل جميع هذه المؤسسات 2.540.698 عامل، واستوردت 45.727 مليون دولار أمريكي بينما قامت بتصدير 28.883 مليون دولار أمريكي.[1]

بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ففي نهاية 2016، بلغ عددها 89.694 مؤسسة، تمثل 15,56% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها 89.597 صناعة صغيرة ومتوسطة خاصة و97 صناعة صغيرة ومتوسطة عمومية. ومن خلال نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تمثل نسبة صغيرة جدا مقارنة بنظرياتها في الدول الصناعية المتطورة. وهو ما يجب الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات.

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ارتفعت من 83.701 مؤسسة نهاية سنة 2015 إلى 89.597 مؤسسة نهاية سنة 2016، أي بنسبة زيادة 7,04%.

يوضح الجدول رقم (2) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب عدد العمال إلى غاية 2016/12/31.

الجدول رقم (2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب عدد العمال إلى غاية 2016/12/31

	من 1 إلى 9 عمال		من 10 إلى 49 عامل		من 50 إلى 249 عامل		العدد الإجمالي	النسبة المئوية	عدد العمال الإجمالي	النسبة المئوية
	العدد	العمال	العدد	العمال	العدد	العمال				
المؤسسات	0	0	15	428	82	10.144	97	24,87	10.572	36,43

***Source** : Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°30, mai 2017, p :11.*

حسب الجدول رقم (2)، تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في المؤسسات المتوسطة ذات حجم عمال أكبر من 50 عاملا بنسبة 95,95%. علما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تمثل نسبة 24,87% من أجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نهاية سنة 2016.

أما الجدول رقم (3) فيوضح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط نهائيا بين سنتي 2015 و2016.

الجدول رقم (3): موت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	2015	2016	نسبة التطور	النسبة المئوية 2016
مواد البناء	116	152	31.03	10.56
البلاستيك والمواد الكيميائية	48	67	39.58	4.65
المؤسسات الغذائية	300	493	64.33	13.24
صناعة النسيج	88	158	79,55	10.97
صناعة الجلود	23	21	8.70-	1.46
المؤسسة الخشبية والورق	173	267	54.34	18.54
صناعات مختلفة	220	282	28.18	19.58
المجموع	968	1440	48.76	100.00

***Source** : Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME**, n°30, mai 2017, p :13.*

حسب الجدول رقم (3)، فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توقفت عن النشاط نهائيا بلغات 968 مؤسسة سنة 2015 وارتفع العدد إلى 1440 مؤسسة سنة 2016، بنسبة 48.76%، أما نسبة التوقف الكبيرة فقد كانت في المؤسسات الغذائية، حيث إن 34.24% من المؤسسات التي توقفت عن النشاط نهائيا تتمثل في المؤسسات الغذائية، ويمكن إرجاع ذلك جزئيا إلى عدم وعي أصحاب المؤسسات من جهة، وكذا إلى انعدام القدرة التنافسية للمشاريع من جهة أخرى.

3- أثر المسير على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للمسير أثر واضح على تنافسية المؤسسة يظهر في تأثيره على نشاطها، هذا الأثر يكون إيجابيا أو سلبيا، ويؤدي حتى إلى خسارة المؤسسة وإفلاسها، وذلك بسبب اتخاذه لقرارات أو امتناعه عن اتخاذها. وفي تعريفنا للتنافسية ومن بين مؤشرات تحسنها أي تعني زيادة مبيعات المؤسسة، ولقد أكدت بعض الدراسات أن المسير الجيد له تأثير إيجابي على زيادة الحصة السوقية وبتعبير أدق على زيادة الصادرات ،1هذه الزيادة في المبيعات تترجم على أ ا زيادة في حصة المؤسسة في السوق، ولأن السوق أولية ليس له مجال جغرافي محدد فالحصة السوقية ستشمل السوق الوطنية والسوق الدولية.

أشار Penrose E.T[2] بأن المسير يطمح إلى إنشاء إمبراطورية خاصة به، أسماه بمؤسس الإمبراطورية، فطموحه يتمثل في إنشاء مؤسسة ضخمة وقوية، إما في نفس القطاع أو التوسع في قطاعات أخرى وذلك عن طريق الاستثمار المباشر أو بشراء مؤسسة قائمة تشكل فرصة ليستثمر فيها

ويتوسع، وللقيام بذلك يرى بأن المسير يجب أن يتصف بالذكاء وروح المبادرة والصرامة والثقة بالنفس ثم يعمم ذلك بقوله بأن نجاح المسير في التوسع يتوقف على المميزات التي يتصف بها.

غير أن الطموح بالنسبة للمسير الناجح لدى Collins J لا يتعلق بالجانب الشخصي له ولكن يتعلق بالمؤسسة في حد ذاتها، حيث يطمح لأن يقيم مؤسسة قوية تحقق أعلى النتائج مقارنة بكل المؤسسات المنافسة بغض النظر عن تحقيق مصالحه الشخصية، وأسماه بالقائد، ووضعه في قمة الهرم في تصنيف القادة تحت تسمية أخرى هي السيد الكبير.

ولقد أظهرت دراسة كندية أثر المسير على نجاح المؤسسة، ومدى مساهمة الكفاءات التي يكتسبها

في تحقيق النجاح المقاس بتوسع المؤسسة وتحقيقها المزيد من الإيرادات، حيث أكدت بأن وجود رغبة لديه في تحقيق التوسع لتحقيق ذاته هو العامل الذي يساعد على تحقيق ذلك.

4- تنمية الكفاءات الفردية للمسير

نظرا لأهمية اكتساب المسيرين للكفاءات نجد أن المؤسسات الكبيرة تنفق مبالغ ضخمة على تكوينهم، ومن بين أشكال التكوين الحديثة التي يخضع لها المسيرون في المؤسسات المرافقة، أظهرت العديد من الدراسات بأن المسيرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتمتعون بالكفاءات اللازمة التي تسمح لهم بإدارة مؤسساتهم بنجاح وفعالية، وهو ما يفسر زيادة نسبة الفشل فيها، حيث كثيرا ما تشهر إفلاسها في

لتنمية السنوات الأولى من إنشائها، وترى منظمة التعاون الاقتصادية بأن ذلك يعود إلى نقص التكوين لدى هؤلاء المسيرين ،والحل يكمن في إجرائهم لدورات تكوينية في مجال التسيير، تشمل ما يلي:

- تعليمهم مبادئ التسيير، وحول ماذا يجب أن يرتكز نشاطهم؛
- أن يخص التكوين مسيري المؤسسات القائمة والمسيرين المحتملين، سواء أولئك الذين سيخلفون المسيرين الحاليين أو الذين سينشؤون مؤسسات جديدة؛
- أن يخص التكوين فئة معينة من المسيرين، كأن يخص المسيرين الجدد أو المسيرين الذين يمارسون

نشاطا محددا أو الذين لديهم نشاط تصديري أو قدرة كامنة على التصدير؛

- أن يرتكز التكوين على المشاكل الحقيقية التي يواجهها المسيرون؛
- أن يشتمل التكوين على جملة من النصائح والإرشادات التي تنفع المسيرين في مواجهة المشاكل التي تعترضهم بداية من مرحلة الإنشاء.

هذا التكوين هو ذو طابع ساكن محدد بفترة من الزمن، لكن يمكن جعله أكثر ديناميكية ويستمر لفترة غير محددة، وهو التكوين الذي يرتكز على نشر ثقافة مقاولاتية لدى فئة الشباب، تبدأ في الأطوار التعليمية الأولى ويمتد إلى الجامعة ومراكز التكوين المهني ومختلف الدورات التكوينية التي

يخضع لها الفرد، وهو ما يقوم به الإتحاد الأوروبي في هذا المجال، حيث يعمل على نشر ثقافة المقاولاتية عند كل المستويات بما فيهم مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة والمسيرين المحتملين.

ويهدف التكوين إلى بعث هذه الثقافة لديهم، والتي تشجع العمل على البحث والتطوير واعتبار الإبداع كأساس للنجاح، تحسيسهم بأن الشعور بالمبادرة والخطر وتحمل المسؤولية هي من أهم خصائص المقاولاتية، ومن ثمة تشجيعهم على إنشاء مؤسسة خاصة م، ويشمل التكوين تلقين مبادئ التسيير والإدارة وكيفية إنشاء مؤسسة والمراحل التي تمر ا عملية الإنشاء (في الفصل الخامس من الدراسة سنقدم عرضا حول المقاولاتية ومكانتها في البرامج الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

إن اعتماد المسير على كفاءته فقط في تحسين تنافسية المؤسسة يعتبر خطرا على المؤسسة وخطأ كبيرا قد يقع فيه، بل عليه أن يحضر الشخصية التي تنوب عنه، وأن يعمل على نقل الكفاءات التي يمتلكها إلى بقية المستخدمين، مما يلغي نقطة ضعف كانت المؤسسة ستعاني منها لو اعتمدت عليه فقط، فهو وإن كان يعتبر كفاءة أساسية، فإنه وفي لحظة من الزمن يمكن ولسبب ما أن تفقده المؤسسة ولن تجد من يعوضه.

ولأن المسير سواء كان على رأس المؤسسة أو يشغل مناصب أخرى، هو قائد مجموعة من الأفراد، فمن بين الأدوار الحديثة التي يقوم بها هي تدريب فرق العمل ومرافقتها، لذا يعرف بالمسير المرافق، بحيث يكون هو المسؤول عن إنشاء ثقافة ومجموعة من السلوكيات وطرق وأساليب العمل التي يطور بها كفاءات فرق العمل، بما يستجيب لمتطلبات الوظيفة وأهداف المؤسسة.

هذا الانتقال ليس بالضرورة أن يكون بشكل رسمي، فانتقاله بشكل غير رسمي قد ينمي العلاقات بين كل الأفراد في المؤسسة ويسهم في ظهور الكفاءات الجماعية، هذه الأخيرة بالإضافة إلى الكفاءات الفردية تعتبر مفتاحا لتحسين تنافسية المؤسسة، وإن كانت الكفاءات الجماعية تعتبر لدى البعض أكثر أهمية، فالمؤسسة التي تفقد ثقافتها تسهل منافستها مقارنة بالمؤسسة التي فقد تكفاءاتها الفردية.

5- معضلة تسيير الكفاءات

يرى Doz Y بأنه توجد أربعة معضلات تواجهها المؤسسة في تسيير كفاءاتها، وذلك انطلاقا من الخصائص التي تتميز بها وكيف تتكيف مع احتياجاتها ومتغيرات المحيط، وتتمثل في:[3]

-تنوع الكفاءات بين الضمنية والصريحة، يصعب على المؤسسة التعرف عليها ومن ثمة نقلها وتنميتها داخلها، إلا باعتماد آليات بطيئة أو أن تتركها فتبقى في مكانها وقد تختفي؛

-الكفاءات الأساسية توجد في عدة مستويات خاصة وعامة، فالكفاءات الأساسية التي توجد عن مستوى خاص فرد أو جماعة ستكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، لكن يصعب عليها نقلها وتحويلها إلى مستويات أخرى، أما الكفاءات الأساسية العامة فيمكن أن تكون مصدرا

للميزة التنافسية لكن ذلك سيكون لفترة محددة، حيث ستفقد خصائص الكفاءات الأساسية، فكيف توازن المؤسسة بين الكفاءات الأساسية الخاصة والكفاءات الأساسية العامة؟

–الكفاءات الأساسية تتطلب الديمومة، لكن المؤسسة تعمل في محيط متغير، فمثلا نجد أن للإبداع سببها دور مهم في تقليص مدة حياة هذه الكفاءات، وهو ما يعني أن الكفاءات الأساسية التي تك المؤسسة تصبح غير نافعة بظهور معارف جديدة؛

–الكفاءات الأساسية تتميز بالعمق بحيث تتعمق في المؤسسة وتتميز بالجمود، إذ يمكن أن تواجه المؤسسة فائضا في الكفاءات التي لديها في الأنشطة التي تعرف تراجعا أو الأنشطة المعششة وبالتالي ستفقد هذه الكفاءات ميزاتها وصلاحيتها ككفاءات أساسية.

إن وجود مثل هذه التناقضات يتطلب من المؤسسة أن تجد حلا لها،كي تستفيد منها بشكل كبير يعود بنتائج إيجابية على تحسين تنافسيتها، هذا الحل يكمن بالدرجة الأولى في تسييرها.

الخاتمة

تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة التنمية في الدول النامية، وذلك لخصوصياتها وقدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، وعلى مساهمتها في الحد من البطالة، والجزائر على غرار باقي الدول، اهتمت بهذا النوع من المؤسسات، وسخرت لها الكثير من الهيئات والآليات الداعمة لها، والتي كان لها الأثر البارز في تطورها ونموها واستحداث العديد من مناصب الشغل.

يعتبر المسير من أهم ركائز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء الناشئة أو القائمة، فهو الذي يضمن الاستمرارية بالنسبة للمؤسسات الناشئة، والتوسع بالنسبة للمؤسسات القائمة منذ سنوات. ولكن حتى يقوم المسير بدوره يجب أن تكون له مقومات، بدونها لا تنجح المؤسسة، ولعل أهم هذه المقومات هو تكوين المسير تكوينا خاصة يتلائم وطبيعة نشاط المؤسسة وخصوصيتها.

---

[1] *-Ministère de l'industrie, de la Petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement,* ***Bulletin d'information statistique de la PME****, n°30, mai 2017, p :7.*

[2] Penrose E.T., **Facteurs, conditions et mécanismes de la croissance de l'entreprise**, trad. S et L Mayret, Rennes : Edition Hommes & technique, p. 44

[3]- لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2013، ص: 115.

الابتكار و خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

د. قروش عيسى
أستاذ محاضر – ب–
قسم علوم التسيير – جامعة المسيلة
Kaissa28@gmail.com

د.بعيطيش شعبان
أستاذ محاضر – أ–
قسم علوم التسيير – جامعة المسيلة
baitichechaabane@yahoo.fr

الملخص:

إن كلا من العولمة والتقدم الكبير في التقنيات الجديدة، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد جعل إنشاء خدمات ومنتجات مبتكرة وتوصيلها يحتل الصدارة في المنافسة، فالمؤسسات باختلاف أنوعها وأحجامها بحاج أكثر للابتكار من أجل تقوية موقعها التنافسي و تحسين قدراتها في الاستجابة لمتطلبات عملائها.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي مطالبة بإحداث نوع من التوافق بين خصائصها التي تميزها و حاجتها للابتكار، فإذا كان صغر الحجم و قلة الإمكانيات المالية والبشرية تشكل عائقا أمامها في القيام بعملية البحث و الابتكار ، فإنه بالمقابل تتيح لها خاصية الجوارية التي تعني اقتصار نشاطها في مجال محدد و التعامل مع منتجات محددة بالإضافة إلى معرفتها الجيدة لعملائها و التواصل بصورة مباشرة مع عملائها، كل هذا يشكل نقطة قوة لها وفرصة ملائمة تتيح لها تطوير منتجات تتماشى مع متطلبات السوق و العملاء .

الكلمات المفتاحية: الابتكار ، البحث والتطوير، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

تمهيد:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح ودعائم التنمية الاقتصادية المنشودة، فهي تشكل الغالبية العظمى في النسيج المؤسساتي للكثير من الدول النامية و المتقدمة على حد السواء، كما أنها و دون غيرها من المؤسسات تنفرد بجملة من الخصائص و المميزات التي تجعل منها نموذجا خاصا في الإنشاء ، التمويل والتسيير إلى جانب قربها من الأسواق و المتعاملين، و هي كلها عناصر تنعكس بصورة مباشرة على قدرتها و اتجاهها نحو الابتكار كدعامة أساسية تضمن بقاءها و تحافظ على تنافسيتها.

انطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذه الورقة توضيح العلاقة بين بعض خصوصيات المؤسسات الصغيرة و قدرتها على الابتكار و ذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، و التي جاءت على النحو التالي: **هل تشكل خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عائقا أم محفزا على الابتكار؟**

I- مفهوم و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

توجد العديد من المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد أو القطاع الذي تطبق به هذه المعايير،فقد بينت إحدى الدراسات بأن هناك أكثر من 55 تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أكثر من 75 دولة[1].

بصورة عامة تتفق أغلب الدراسات على تحديد معارين رئيسيين تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحدهما كمي يشمل عدد العمال و بعض المؤشرات المحاسبية و المالية و الآخر نوعي يرتبط مباشرة ببعض الخصائص التي تنفرد بها هذا المؤسسات.

I-1 :المعايير الكمية لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بموجب هذا المعيار يتم تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبعا لمجموعة من المؤشرات الكمية القابلة للقياس، سواء اتخذت شكلا نقديا كقيمة المبيعات، القيمة المضافة، قيمة الأصول الثابتة أو كميا كعدد العمال، كمية المبيعات أو حجم الإنتاج.

كما يمكن أن نجد أيضا مجموعة مؤشرات مركبة يمكن استخدامها في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: نسبة رأس المال إلى العمل أو نسبة المبيعات إلى رأس المال[2].

و بالرغم من كثرة هذا النوع من المؤشرات و تعددها إلا أن معظم الدول تعتمد في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على معياري رأس المال وعدد العمال خصوصا.

I-1-1 معيار عدد العمال: يعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقسم المؤسسات بموجبه على ثلاثة أنواع:

أ- **المؤسسات الاقتصادية الكبرى:** وهي مؤسسات توظف أعدادا كبيرة من العمال يصل عددهم إلى الآلاف في بعض الأحيان.

ب- المؤسسات المصغرة: وتسمى كذلك وحدات الاستغلال الفردي وهي تشمل كافة أوجه النشاط الاقتصادي، وتشترك كلها في صفة واحدة تتمثل في قيام صاحب المؤسسة بإدارتها بصفة أساسية ويستعين ببعض العمال عند الحاجة شرط أن لا يزيد عددهم عن عشرة عمال.[3]

جـ-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تحتل موقعا وسطا بين النوعين السابقين وتوظف مابين عشرة عمال وخمسمائة عامل على أقصى تقدير.

I-1-2 معيار رأس المال: يعتبر رأس المال عنصرا حاكما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة سواء تعلق الأمر بالتكوين الرأسمالي الثابت للمؤسسة، أو فيما يتعلق بالآلات والمعدات الإنتاجية المستخدمة، لذا يعد رأس المال من المعايير الأساسية لتمييز و تحديد حجم المؤسسة.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتميز عن غيرها من المؤسسات باستخدام استثمارات محدودة ورأس مال محدود في أغلب الأحيان.

I-2:المعايير النوعية لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن استخدام المعايير الكمية بمفردها لا يكفي لتحديد مفهوم دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لاختلاف درجات النمو بين الدول واختلاف مستويات التكنولوجيا المستخدمة، فقد تكون المؤسسة صغيرة من حيث نسبة العمالة فيها و كبيرة في موجوداتها ومبيعاتها و العكس صحيح.

و قد قم Boltonفي تقريره حول تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثلاثة معايير رئيسة لتحديد مفهومها و هي: الاستقلالية في التسيير، نمط الملكية والحصة السوقية[4].

I-2-1الاستقلالية: ويقصد بها استقلالية المؤسسة في الإدارة و العمل، و أن يكون المالك هو المدير والمسير دون تدخل جهات خارجية، و أن ينفرد باتخاذ كل القرارات و تحمل كل المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المؤسسة تجاه الغير[5].

I-2-2الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكون أغلبها يعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، كما أن معظمها فردية أو عائلية، يلعب مالكها دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد[6].

I-2-3الحصة السوقية: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها مؤسسات محلية النشاط في أغلب الأحيان وبحصة سوقية صغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعمل في نفس النشاط.

I-3-التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

I-3-1تعريف الهيئات والمنظمات الدولية و الإقليمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

I-3-1-1 تعريف البنك الدولي: قدم البنك الدولي من خلال فرعه "المؤسسة الدولية للتمويل" تعريفا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يميز فيه بين الأشكال الثلاثة التالية[7]:

أ- **المؤسسة المصغرة:** و هي كل مؤسسة يقل عدد موظفيها عن 10 عمال و لا يزيد إجمالي أصولها عن 100.000 دولار أمريكي.

ب- **المؤسسة الصغيرة:** وهي كل مؤسسة تضم أقل من 50 عاملا و لا يزيد إجمالي أصولها عن 30 مليون دولار أمريكي و نفسه بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

ج- **المؤسسة المتوسطة:**وهي كل مؤسسة لا يزيد عدد عمالها عن 300 عامل، أما أصولها وحجم مبيعاتها السنوية فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي.

I-3-1-2 تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تبنت اللجنة الأوربية بتاريخ 6 ماي 2003 تعريفا جديدا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة اقترحت تعميم تطبيق بنود هذا التعريف في كامل دول الاتحاد بداية من جانفي 2005 [8]، وقد فصل التعريف المقترح بين كل من المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة مثلما يظهر في الجدول التالي :

جدول رقم(01): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاتحاد الأوربي.

	عدد العمال	رقم الأعمال	أو	مجموع الميزانية
المؤسسات المصغرة	أقل من 10	أقل من 2 مليون أورو		أقل من 2 مليون أورو
المؤسسات الصغيرة	أقل من 50	أقل من 10 مليون أورو		أقل من 10 مليون أورو
المؤسسات المتوسطة	أقل من 250	أقل من 50 مليون أورو		أقل من 43 مليون أورو

***Source**: European commission,op.cit, p5.*

I-3-1-3 تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تجلت جهود الجزائر في مجال ايجاد تعريف نموذجي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في: 2001/12/12 [9]،حيث أعطى تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل و الجدل القائم حول هذا الموضوع

بموجب القانون السابق تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها:" كل مؤسسة لإنتاج السلع والخدمات ومهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل ما بين 1 و 250 عامل و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع ميزانيتها السنوية 500 مليون دينار جزائري و تستوفي شروط الاستقلالية " [10].

ويمكن توضيح جزئيات التعريف السابق من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(02): تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	أو	مجموع الميزانية (دج)
المؤسسات المصغرة	أقل من 10	أقل من 20 مليون		أقل من 10 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون		أقل من 100 مليون
المؤسسات الكبيرة	أكثر من 250	من 200 مليون إلى 2 مليار		من 100 مليون إلى 500 مليون

المصدر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،العدد 77،بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص 8.

و كما يبينه الجدول فإن التعريف الرسمي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرتكز على ثلاثة محاور رئيسة:عدد العمال، رقم الأعمال أو مجموع الميزانية، إضافة إلى شرط الاستقلالية و الذي مفاده حسب نص القانون التوجيهي السابق: بأن لا يكون أكثر من نسبة 25 % من رأس مال المؤسسة مملوك لمؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[11]

بداية من سنة 2017، تم تعديل التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك بعد صدور القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والذي يهدف حسب نص المادة الأولى منه إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء و الإنماء و الديمومة[12].

حافظ التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على بعض جوانب التعريف السابق كالحدود الدنيا و القصوى لعدد العمال و شرط الاستقلالية، بينما ادخل التعريف الجديد حدودا جديدة في الجوانب المالية المتعلقة برقم الأعمال و مجموع الميزانية، و يتضمن الجدول الموالي تفصيلا لهذا التعريف الجديد:

جدول رقم (03): التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	أو	مجموع الميزانية (دج)
المؤسسات الصغيرة جدا	أقل من 10	أقل من 40 مليون		أقل من 20 مليون
المؤسسات الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون		أقل من 200 مليون
المؤسسات المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار		من 200 مليون إلى 1 مليار

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص المواد :08،09، 10 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017، ص6.

نلاحظ من خلال الجدول ثبات الحدود المتعلقة بعدد العمال بالنسبة للشرائح الثلاثة (الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة جدا) بينما الحدود المالية فقد تم مضاعفتها جميعا مقارنة بما ورد في التعريف السابق لسنة 2001 ، نشير أيضا إلى أن هذا القانون تضمن مادة جديدة تعالج إشكالية تصنيف المؤسسة في حالة التعارض بين معيار عدد العمال و رقم الأعمال أو مجموع الميزانية، حيث تنص المادة 11 على انه :" إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها ، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها ، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها"[13].

I-4-خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يمكن حصر و تبويب أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العناصر التالية:

I-4-1الخصائص المرتبطة بالنشأة، التمويل و الاستثمار.

من بين أن الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال نذكر العناصر التالية:

- سهولة التأسيس و التي تستمدها أساسا من خاصية صغر الحجم مما يجعلها لا تحتاج إلى مستلزمات كبيرة لإنشائها، سواء تعلق الأمر برأس المال المستثمر، أو باليد العاملة اللازمة للانطلاق في العمل[14].
- محدودية الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية نتيجة لعدم قدرتها على تقديم الضمانات اللازمة لتغطية القروض.
- المرونة و المقدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يساعد على تحقيق التوازن الجغرافي و الاقليمي للتنمية.
- محدودية الانتشار الجغرافي، لكون معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تأخذ شكل استثمارات عائلية ذات طابع محلي أو جهوي، كما تعتمد على الأسواق الجوارية في تسويقها لمنتجاتها[15].
- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتمادها بشكل عام على الخامات والمواد الأولية المحلية، كما تعتمد الكثير منها على استغلال والمواد المتبقية والتالفة الناجمة عن عمل المؤسسات الأكبر حجما والتي تشترك معها في ممارسة نفس النشاط[16].
- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع[17].

I-4-2الخصائص المرتبطة بالإدارة و التسيير.

من أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي:

- يعتبر المالك هو المدير و المسير،إذ يتولى بهذه الصفة كافة العمليات الادارية و الفنية، و هو المخطط و المقرر الذي يرسم جميع السياسات المستقبلية للمؤسسة[18].
- المرونة في التسيير، سواء تعلق الأمر في تعامل المؤسسة مع مواردها الداخلية (المرونة العملية)، أو في قدرتها على التكيف مع مختلف الحالات والظروف (مرونة تنظيمية)، أوفي تصرفاتها التي تقوم بها في سبيل إنجاز و تحقيق أهدافها (مرونة استراتيجية)[19].
- وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والتضحية والرغبة في تحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح وتحمل المخاطرة.
- سرعة و سهولة اتخاذ القرار بالنظر لقلة التدرج الوظيفي و عدد العاملين[20].

- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقدرتها الفائقة على القيادة و التوجيه، و إقناع العاملين بالأسس و السياسات التي تحكم وتنظم العمل داخل المؤسسة[21].
- القدرة على بناء علاقات قوية مع زبائنها و مورديها، نظرا للصغر النسبي للسوق الذي تنشط فيه، الى جانب اعتماد مالكيها على علاقاتهم الشخصية في كل تعاملاتهم.

II – مفاهيم أساسية حول الابتكار و مختلف المصطلحات ذات العلاقة به

كثيرا ما تثار مسألة التمييز بين مقاصد مختلف المصطلحات و دلالتها اللغوية أو حتى الاصطلاحية، فالابتكار، الاختراع والإبداع، التجديد و البحث والتطوير كلها مفاهيم يكثر تداولها في مختلف الأدبيات الإدارية باعتبارها مصطلحات مترادفة في بعض الأحيان وذات دلالات مختلفة في أحيان أخرى.

توضيحا لذلك سنحاول تقديم و تمحيص مختلف هذه المفاهيم بغية الوصول إلى توبصح دلالات كل مصطلح و توضيح الحدود الفاصلة بينه و بين غيره المصطلحات.

II-1- نشاطات البحث و التطوير

II-1- 1 – مفهوم و أهداف البحث و التطوير: يقصد بالبحث والتطوير النشاط الذي يهدف إلى إضافة معرفة أو تقنية جديدة في مجال الإنتاج والعمليات أو الإدارة، ويميز عادة بين نوعين من البحث: بحث أساسي وبحث تطبيقي، أما التطوير فهو استخدام لنتائج البحث، الأساسي منه والتطبيقي، من أجل إدخال تحسينات سواء في المنتجات أو في العمليات الإنتاجية والإدارية[22].

II-1-2 – أهداف البحث و التطوير في المؤسسة: تتمثل الأهداف التي تتوخاها المؤسسة من خلال عملية البحث والتطوير فيما يلي[23]:

- ✓ اكتشاف وتعزيز المعرفة وتوليد الأفكار والمفاهيم الجديدة.
- ✓ تطوير وإبداع المنتجات الجديدة وتحسين المنتجات الحالية المطلوبة في السوق.
- ✓ تحسين وتطوير عمليات الإنتاج أو البيع من خلال تقليل التلف أو الضياع.
- ✓ المحافظة على حجم المبيعات وزمن التقديم في السوق.
- ✓ التنويع في المنتجات لتلبية رغبات أكبر قاعدة ممكنة من المستهلكين.
- ✓ توسيع المبيعات إلى مناطق جغرافية جديدة أو الدخول في أسواق جديدة.
- ✓ الاستفادة من السعة الإنتاجية المعطلة وتحسين جودة المنتجات الحالية.
- ✓ إجراءات دفاعية أو هجومية ضد منافسين معينين إضافة إلى بعض الأهداف الأخرى كخفض العمالة توافر الطاقة ...الخ.

II – 2- الإبداع و الابتكار: يعد الإبداع والابتكار مسألة حاسمة في القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل هذه الظروف الإقليمية والدولية الجديدة،حيث تكون القدرة التنافسية لأي مشروع مرهونة بقدرته المستمرة على تحسين وتعديل منتجاته وأساليبه ونمط عمله من ناحية،وعلى التكيّف مع ظروف السوق المتغيرة بصفة مستمرة من ناحية أخرى.

II-2- 1- مفهوم الإبداع و الابتكار:يعرف الإبداع حسب (JOSEPH Schumpeter)بأنه "إنتاج سلعة جديدة اعتماد طريقة عمل جديدة، إدخال هيكلة إنتاج جديدة، فتح سوق جديدة أو الحصول على مورد إنتاج جديد"[24]، كما يعرف من منظور اقتصادي بأنه "التطبيق الاقتصادي للاختراع، إذ يتحقق الابتكار من خلال التعاقد على عملية أو نظام للإنتاج أو آلة أو منتوج، وبهذا فالابتكار يضيف بعدا اقتصاديا إلى جانب البعد التقني للاختراع"[25].

يعد الابتكار ترجمة لكلمة (Innovation) والذي قد يترجم في بعض الأحيان كذلك "بالتجديد"، هذا الأخير الذي يعني تجديد المنتج الحالي وغالبا ما يستخدم الاختراع و الابتكار في أدبيات الابتكار كمترادفين بوصفهما التوصل إلى فكرة جديدة و من ثم إلى منتج جديد عادة ما يرتبط بالتكنولوجيا.

كانت لأعمال يضع F.M. Scherer الأثر الواضح في رسم الحدود بين الاختراع و الابتكار ، حيث استطاع أو يضع تمييزا اقتصاديا بينهما، حيث يرى أن الاختراع يعتمد على التأثيرات الفنية في توليد الفكرة الجديدة، حيث أن الموارد الملموسة و المواد تكون أقل أهمية في ضمان تحقيقه وتكامله، أما الابتكار فإنه يحقق التأثيرات الاقتصادية و تكون هذه الموارد الملموسة أكثر أهمية في نقل الفكرة إلى المنتج الجديد[26].

من جانبه أشار (Garand & Carrier) إلى الفرق بين الابتكار(Innovation) والإبداع (Creativity) من خلال أن" الإبداع يتعلق باستكشاف فكرة جيدة مميزة، أما الابتكار فيتعلق بوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ على شكل عملية، أو سلعة، أو خدمة تقدمها المؤسسة لزبائنها، إذا كان الإبداع متعلق بالأشخاص فإن الابتكار يتعلق بالمؤسسة وبنشاطها الإنتاجي والتسويقي"[27].

II-2- 2- أهمية نشاطات الإبداع و الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: رغم أن نتائج مختلف الدراسات التي تناولت علاقة الابتكار بحجم المؤسسة عموما و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على وجه التحديد كانت دائما لصالح المؤسسات الكبيرة، فعلى سبيل المثال في دراسة أولى لـ (Schumpeter) سنة 1934 اعتبر أن المؤسسات الصغيرة أكثر ابتكارا بالنظر للمرونة والديناميكية العالية التي تتميز بها، لكنه عاد بعد ذلك سنة 1942 ليؤكد التناسب الطردي بين حجم المؤسسة و

مستويات الابتكار، ذلك أن المؤسسات الكبيرة في الغالب ما تمتلك القدرة المالية لتمويل الابتكارات أكثر من المؤسسات الصغيرة، وهي نفس النتائج التي أكدتها العديد من الدراسات الأخرى[28].

أن تتبع الدراسات و الإحصائيات الحالية في الوقت الحالي تؤكد نتائج العديد من الدراسات الميدانية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استطاعت إحداث ابتكارات، كانت الأكثر قدرة على تحقيق إيرادات خارجية كبيرة، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المنتجات التي تتميز بقدر كبير من الابتكار والتجديد هي الأكثر قدرة على الانخراط في توسيع أسواقها، ولاسيما على دخول أسواق جديدة غير محلية وأسواق .

III- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية الابتكار: تتيح العديد من الإحصائيات والدراسات المتوفرة إمكانية التعبير عن مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تفعيل عمليات الابتكار من خلال عدة مؤشرات أهمها تطور عدد طلبات براءات الاختراع التي تعود ملكيتها لها.

يشير (R. Stinger)انطلاقا من دراسة مؤسسة البحوث(Cogentics, Inc) حول 9 ملايين مؤسسة صغيرة وجديدة، فبعد تعقب سجلات مبيعاتها وعمالتها وجد أن هذه المؤسسات ساهمت في % 55من الإبداعات في 362 صناعة مختلفة و 90% من الإبداعات الجذرية ،كما تشير دراسة أخرى بأن أكثر من نصف الابتكارات في القرن العشرين هو نتاج مخترعين مستقلين ومؤسسات صغيرة الحجم[29].

في فرنسا تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نسبة تفوق 22.6% من إجمالي طلبات الاختراع وفق إحصائيات المعهد الوطني للملكية الصناعية لسنة 2014[30].

في ألمانيا يعتبر الابتكار صفة ملازمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باختلاف حجمها وطبيعة نشاطها الممارس، و هو ما يمكن توضيحه من خلال البيانات الواردة في الشكل الموالي[31]:

شكل رقم 01: نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الألمانية المبتكرة

حسب قطاع النشاط للفترة (2011- 2013)

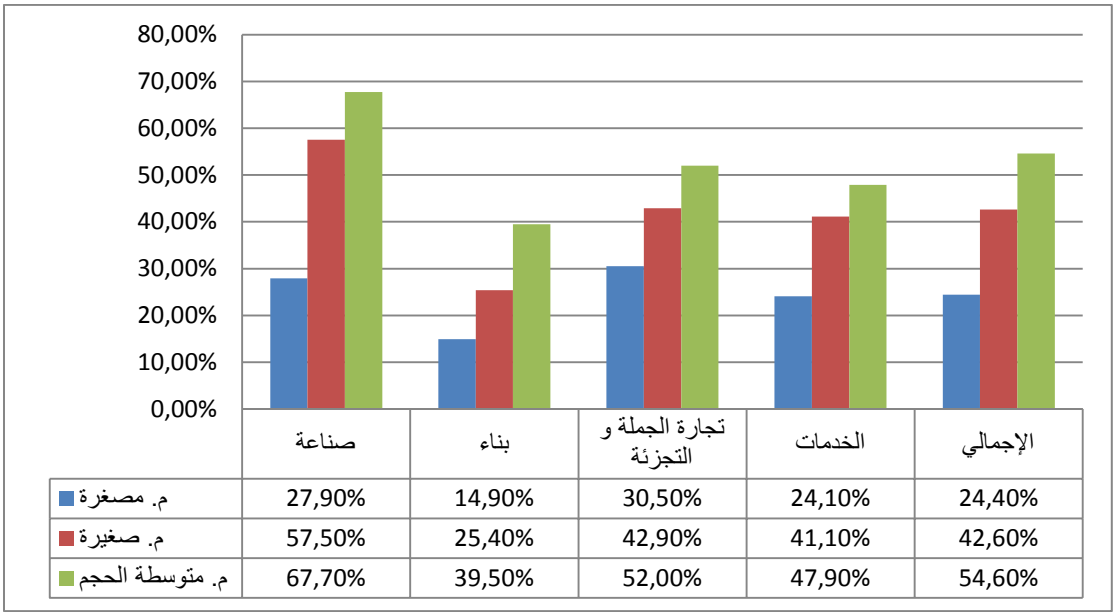

	صناعة	بناء	تجارة الجملة و التجزئة	الخدمات	الإجمالي
م. مصغرة	27,90%	14,90%	30,50%	24,10%	24,40%
م. صغيرة	57,50%	25,40%	42,90%	41,10%	42,60%
م. متوسطة الحجم	67,70%	39,50%	52,00%	47,90%	54,60%

Source : SME Investment and Innovation France, Germany, Italy and Spain, p48

Adresse internet : https://www.kfw.de/PDF/Download-Center/Konzernthemen/Research/PDF-Dokumente-Studien-und-Materialien/SME-Investment-and-Innovation-October-2015.pdf

يلاحظ من ة خلال الأرقام الواردة في الشكل أعلاه حالة التناسب الطردي بين حجم المؤسسة والابتكار حيث يظهر أن المؤسسات المتوسطة الحجم وباختلاف قطاع النشاط المنتمية إليه أكثر ابتكار من المؤسسات الصغيرة والمصغرة و ذلك وفقا للنسب التي قدرت ب54.6%، 42.6% و 24.4%، من جهة أخرى وبالنسبة لقطاع النشاط نجد المؤسسات المصغرة الناشطة في مجال تجارة الجملة أكثر ابتكارا من نظيراتها في قطاعات الخدمات والبناء و الصناعة ، بالمقابل نجد المؤسسات المتوسطة الحجم و الصغيرة المشتغلة في قطاع الصناعة تتفوق على مثيلاتها في بقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الخاتمة:

يشكل الابتكار احد أهم مفاتيح النجاح بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدخلا مهما يمكنها من تحقيق التميز التنافسي في ظل البيئة الاقتصادية الحالية و ما تشهده من حدة في المنافسة وتغير سريع في متطلبات و رغبات العملاء .

إن الخصائص والمميزات التي تنفرد بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، تمثل في أغلبها تحديات وعوائق حقيقية تقف حائلا أمام استمراريتها في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية الحالية و ما يميزها من ديناميكية وعدوانية كبيرة، إضافة إلى حدة المنافسة الدولية و المحلية، غير أنه و على النقيض من ذلك يمكن أن تشكل هذه الخصوصيات إذا ما استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اغتنامها و أحسنت التعامل معها، نقاط قوة ترتكز عليها في تقديم منتجات و خدمات مبتكرة تستجيب لمتطلبات عملائها و مختلف المتعاملين معها.

قائمة المراجع و الإحالات:

[1] ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، المشروعات الصغيرة و أثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن ،الطبعة الاولى،2015 ،ص17.

[2] *OLIVIER Torrés , les PME ,Ed dominos flamarino,Paris .1999,p 4.*

[3] رابح خوني، حساني رقية، آفاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28 ماي 2003، ص4.

[4] إسماعيل شعباني، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتطورها في العالم، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-28 ماي 2003، ص4

[5] كاسر نصر المنصور،شوقي ناجي،إدارة المشروعات الصغيرة، دار الحامد للنشر،عمان،الأردن،2000،ص 42.

[6] عبد السلام أبو قحف، مقدمة في الأعمال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2004، ص 199.

[7] ميساء حبيب سلمان، سمير العبادي، ، مرجع سابق، ص 18.

[8] *European commission, the new SME definition: user guide and model declaration ,2005,p5. Adresse Internet :hhtp://arittecentre.fr/IMG/pdf/definition_pme.pdf.*

[9] القانون التوجيهي لترقية المنشآت الصغيرة و المتوسطة، رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1427 ه الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ص8.

[10] *Aissat hassina , Loi d'orientation sur la promotion de la PME :Quels enjeux institutionnels, Colloque international gouvernance et développement de la PME ,Alger ,23-24-25- juin2003, p 2*

[11] *Khaled Menna ,Problématique De Financement Des Pme En Algérie , Colloque International gouvernance et développement de la PME ,Alger ,23-24-25- juin2003 ,p 2*

[12] القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 ه الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017، ص5.

[13] المادة 11 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 ه الموافق لـ 10 يناير 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، بتاريخ 11 يناير 2017، ص6.

[14] أحمد عارف العساف و آخرون، الأصول العلمية و العملية لأدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة،دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ،2012،ص41

[15] *Oliveir Torres ,Essai de théorisation de la gestion des PME :de la mondialisation a la proximité, Habitation à diriger des recherches en sciences de gestion ,Université de Cean Basse-Normandie,décembre 2004 p 14.*

[16] فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2006، ص 54 .

[17] حمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية،جامعة عمار ثليجي، الأغواط 8- 9 أفريل2002، ص4.

[18] محمد عبد الله أبو غزالة،إدارة المشاريع الصغيرة،دار امجد للنشر و التوزيع، عمان الأردن ،2014،ص47.

[19] *Gaël Gueguen Environnement Et Management Stratégique Des Pme: Le Cas Du secteur Internet , thèse présentée pour obtenir le grade de Docteur de l'université Montpellier I, 2001.p90.*

[20] *René Gélinas ,Yvon Bigras ,Les caractéristiques et les spécificités de la PME favorable ou défavorable pour la gestion logistique? 5°congrès international francophone sur la PME,25-26-27 Octobre 2000,Lille ,France,p 14*

[21] علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، دار غريب للطباعة و النشر القاهرة، مصر، 1999،ص 16.

[22] حسين رحيم، **المؤسسة الاقتصادية وتحديات المحيط التكنولوجي: تشخيص واستراتيجيات**، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 22/23 أفريل 2003، ص59.

[23] **عبد اللطيف مصيطفى، عبد القادر مراد، أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، الجزائر،2013،ص29.

[24] نجمة عباس،**واقع الابداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية-دراسة ميدانية**،مجلة بحوث اقتصادية عربية،عدد 61-2013.66 ،ص213.

[25] عيسى حيرش،خديجة هاجر دويدي،**أهمية البحث و التطوير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**،الملتقى الوطني حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر،جامعة امحمد بوقرة بمورداس،الجزائر،ماي 2011،ص406.

[26] نجم عبود نجم ، **إدارة الابتكار المفاهيم، الخصائص و التجارب الحديثة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 17.

[27] *C.carrier, DJ Garand : **Le concept d'innovation : débats et ambiguïtés**, in5 emé conférence internationale de management stratégique, lille du 13 au 15 mai 1996,P: 3.*

[28] *Nabil khouri, **déterminants de l'innovation dans les pme agroalimentaires**, Les Cahiers du CREAD n°94/2010,p152.*

[29] عبد الرزاق ين خليل،نور الدين هناء، **دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،جامعة الشلف، الجزائر،17-18 أفريل 2006،ص611.

[30] *Institut National de la Propriété Industrielle, **Les PME déposantes de brevets**, Novembre 2014,p4.*

Adresse internet :cgpme.fr ,(consulter le 06/01/2016 , 17 :42)

[31] *SME Investment and Innovation France, Germany, Italy and Spainp48 https://www.kfw.de/PDF/Download-Center/Konzernthemen/Research/PDF-Dokumente-Studien-und-Materialien/SME-Investment-and-Innovation-October-2015.pdf*

دور حاضنات الأعمال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

د. مراد اسماعيل د. بوقناديل محمد أ. بن عيسى إلهام
المركز الجامعي عين تموشنت

الملخص:

تزايدت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبرز دورها كأداة فعالة في التنمية المحلية بالمساهمة بالناتج المحلي، التشغيل ....الخ ، لكن نجاح هذه المؤسسات يستلزم وجود آليات دعم ومرافقة من اجل نجاحها ، لذلك كان لزاما على الدول أن توفر لها مختلف الإمكانيات من خلال إقامة شبكات الدعم ولعل أبرزها ما يعرف بحاضنات الأعمال، التي تعتبر من الآليات الهامة والفعالة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حاضنات الأعمال، المشاتل ، مراكز التسهيل.

Résumé:

Importance accrue des petites et moyennes entreprises dans les économies des pays développés et pays en développement confondus, et a émergé comme son rôle comme un outil efficace dans le développement local pour contribuer au produit intérieur brut, exploitation .... etc, mais le succès de ces institutions nécessite l'existence de mécanismes de soutien et d'accompagnement pour réussir, il incombait aux Etats de leur fournir les différentes possibilités à travers la mise en place de réseaux de soutien, plus particulièrement les soi-disant pépinières d'entreprises, qui sont importants et efficaces dans le développement des petites et moyennes entreprises des mécanismes.

Mots clés: petites et moyennes entreprises, les pépinières d'entreprises, les pépinières, les centres de facilitation.

المقدمة :

لقد أصبح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة مكانة هامة في التنمية الشاملة، وذلك من خلال مساهمتها بصفة فعالة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية والإجتماعية الحادة، والمساهمة في النمو الاقتصادي وجلب الاستثمارات. وكذا المساهمة في التخفيف من حدة البطالة المتفشية في الوسط الشباني، إذ تشير الدراسات إلى أنها توفر 60% من مناصب الشغل في الدولة المتطورة وتساهم بـ70% من القيمة المضافة.

وبالنظر إلى سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب العمل، وخلق الثروة عن طريق تشجيع الإستثمار وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال، فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الإقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية .مما يستوجب توفير كل الدعم والمرافقة من اجل نجاحها لهذا وجدت حاضنا الاعمال للقيام بهذا الدور المهم.

انطلاقا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الموالية:

ما هو دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

كما يمكن طرح التساؤلات الموالية:

- كيف تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؟.
- ما هو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟.
- ما هي مراحل احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

▪ **فرضيات البحث**

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختبار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر إجابات مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة فيها:

1- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا مستقلاً بذاته، بفضل خصائصه وسماته التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة ومختلف الأشكال التي يأخذها.

2- لحاضنات الاعمال دور مهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

▪ **أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي أصبت تلعبه حاضنات الاعمال في تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي بدورها تدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتوفير مناصب جديدة للشغل وخلق للقيمة المضافة على المستوى الكلي في اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء.

▪ **أهداف الدراسة:**

✓ ابراز دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

- ✓ محاولة الوقوف على حاضنات الاعمال في الجزائر ؛
- ✓ معرفة الطرق المستعملة من أجل مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛

- **منهج الدراسة:**

تماشيًا مع طبيعة هذا الموضوع، سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي؛ بغرض وصف وتحليل تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الماضية ،وكذلك إبراز دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة .

- **هيكل الدراسة :**

وبهدف الإحاطة بجوانب هذه الإشكالية نعتمد في تحليلها على ثلاثة محاور أساسية متمثلة في النقاط التالية :

- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ حاضنات الأعمال .
- ❖ حاضنات الاعمال بالجزائر.

- **المحور الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

من خلال هذا المحور سنتطرق الى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تطورها خلال الفترة الممتدة ما بين 2005-2015.

1- مفهوم المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري:

من الصّعب إيجاد تعريف موحّد ينطبق على كل المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، ذلك أنّ مفهوم هذه المؤسّسات يختلف من دولة إلى أخرى ومن نظام إقتصادي إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتّحدة الأمريكية تصنّف ضمن المؤسّسات المتوسّطة أو الكبيرة في الدول النّامية.

فحسب الدكتور محمد محروس إسماعيل يمكن تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسّطة بأنها :"مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير، وتستخدم رؤوس أموال صغيرة، وتوظف عدداً محدوداً من الأيدي العاملة، وتتبع أسلوب الإنتاج الحديث، أي يغلب على نشاطها الآلية، وتطبق مبدأ تقسيم العمل.[1]

غير أنّه وبالرّغم من اختلاف المفاهيم والتعاريف التي تعطى للمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، إلاّ أنّها تتقارب كلّما أقيمت على عدد من المعايير نذكر منها :

- عدد العمال في المؤسسة؛
- حجم رأس المال؛
- رقم الأعمال؛
- الإستقلالية في تسيير المشروع.

وعليه فإنّ المؤسسة الصغيرة والمتوسّطة هي تلك التي تتّصف بمحدودية قدراتها مقارنة بالمؤسّسات الكبيرة، سواء من حيث رأس المال المستثمر، عدد العمال المستخدمين، رقم الأعمال أو من حيث الإستقلالية في تسيير المشروع.

وفي هذا الإطار عرّفت اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسّطة كالآتي : المؤسسة المتوسّطة:[2]

هي كل مؤسسة تشغّل بين 50 و249 عامل وبرقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو، أو ميزانية سنوية لا تتعدّى 27 مليون أورو.

- أمّا المؤسسة الصغيرة: فهي كل مؤسسة تتمتّع بالإستقلالية وتشغّل ما بين 10 و49 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي يساوي على الأقل 7 مليون أورو أو حصيلة سنوية لا تتعدّى 5 مليون أورو.
- في حين أنّ المؤسسة المصغّرة: هي تلك التي تشغّل من 1 إلى 09 عمال وذات رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 20 مليون فرنك.

أما اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا **(L' ANASE)** فلقد أعطى تعريفا حديثا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عدد العمال	نوع المؤسسات
من 1 إلي 10 عمال	مؤسسات عائلية و حرفية
من11 إلي 49 عامل	مؤسسات صغيرة
من 50 إلي 100 عامل	مؤسسات متوسطة
أكثر من 100 عامل	مؤسسات كبيرة

Source: BLED.F. financement des entreprises LEFEBURE édition PARIS, 1992, p 793.

أما المشرّع الجزائري[3] فلقد أخذ بالمعايير الأوروبية، فعرّف المؤسسة المتوسّطة بأنّها مؤسسة تشغّل ما بين 50 و250 شخص، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون ومليارى دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

أمّا المؤسسة الصغيرة فهي التي تشغّل ما بين 10 إلى 49 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار. أمّا المؤسسة المصغّرة فهي التي تشغّل من عامل إلى 09 عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

والجدول الآتي يبيّن تصنيف المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري.

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسّسات حسب القانون الجزائري

المعايير / المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دينار)	الميزانية (مليون دينار)
المؤسّسة المصغّرة	من01 إلى 09	20	10
المؤسّسة الصغيرة	من 10 إلى 49	200	100
المؤسّسة المتوسّطة	من 50 إلى 250	200 إلى 2000	100 إلى 500

Source: Ministére des PME, actes des assises nationales de la PME, 2004, P01

2- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

ساعدت المنظومة القانونية التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الرقي بها من حيث تطور تعدادها، وتطورها في عدة قطاعات، هذا إضافة إلى مساهمتها في الاقتصاد الوطني من خلال مناصب العمل التي توفرها، إضافة إلى إحداث القيمة المضافة وبروزها في التجارة الخارجية من تصدير واستيراد.

2-1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يبين الجدول رقم (3) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة 2005 إلى غاية 2015 حسب نوع المؤسسة .

الجدول رقم (03): تطور المؤسسات الصغيرة خلال (2005-2015)

السنة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	الصناعة التقليدية	المجموع
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	419590
2008	392013	626	126887	519526
2009	455398	591	131505	587494
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ، لسنوات 2006 الى 2016 من الموقع

http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_no28.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2016/11/25 .

كما هو ملاحظ من الجدول رقم (3)، فإن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة يشهد تطورا مستمراً في الجزائر، انطلاقاً من 419590 سنة 2007 إلى 934569 سنة 2015.

من خلال نفس الجدول ، يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تشهد ارتفاعاً كبيراً من سنة لأخرى، حيث بلغ تعدادها في سنة 2007 إلى 293946 مؤسسة ، وبين سنتي 2007 و2008 ارتفعت بشكل كبير، وبلغت نسبة النمو 33,39% ووصل تعدادها 392093 مؤسسة، ووصل عددها سنة 2009 أكثر من 455 ألف مؤسسة، لتعرف كذلك ارتفاعاً سنة 2010 لتصل إلى أكثر من 492 ألف مؤسسة فيما تعدت سنة 2011 أكثر من 511 ألف مؤسسة، وفي 2012 تعدت 711 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة،لتصل الى اكثر من 716 الف مؤسسة .

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، فهي تشهد تراجعاً مستمراً ابتداء من سنة 2007، وهذا التراجع ناجم عن تغير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام، حيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام، عنصراً أساسياً في انخفاضها ، لتصل إلى 532 مؤسسة سنة .2015

2-2- حركية متعلقة بتوزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعرف المؤسسات الصغيرة حركية خلال كل سنة، حيث يوضح الجدول رقم (4) هذه الحركية مابين سنة 2014 و2015.

الجدول رقم(4):حركية عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2015

طبيعة المؤسسة	2014	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015				2015
		إنشاء	إعادة إنشاء	شطب	الزيادة	
شخص معنوي	**496989**	41919	6949	7956	40912	**537901**
شخص طبيعي	**354522**	42304	-	690	41614	**396136**
المجموع	851511	84223	6949	8646	82526	**934037**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 28 ،ماي 2016 .

عند نهاية سنة 2014 تم تسجيل 851511 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة موزعة على :

- ✓ أشخاص معنوية : 496989 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .
- ✓ أشخاص طبيعية : 354522 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

أما سنة 2015 فتم تسجيل 934037 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة موزعة على :

- ➢ أشخاص معنوية : 537901 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .
- ➢ أشخاص طبيعية : 396136 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

وبمقارنة السنتين يلاحظ أن سنة 2015 سجلت ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة إذ تم إنشاء 41919 مؤسسة و شطب 7956 مؤسسة ، و إعادة إنشاء 6949 مؤسسة ،ما أدى إلى زيادة قدرت بـ 40912 مؤسسة صغيرة ومتوسطة .

2-3- تموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الولايات :

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير متساوي بسبب الطابع الجغرافي للبلاد، فهي تتميز بتمركز أغلبيتها في 12 ولاية، والجدول رقم(5) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الولايات اثنا عشر الأولى.

الجدول رقم(5): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الترتيب للولايات الأولى لسنة 2015

الترتيب	الولاية	عدد المؤسسات 2015	عدد السكان (2008)	نسبة التمركز
01	الجزائر	60678	2988145	20
02	تيزي وزو	32097	1127607	28
03	وهران	26634	1454078	18
04	بجاية	26182	912577	29
05	سطيف	23884	1489979	16
06	تيبازة	23299	591010	39
07	بومرداس	19882	802083	25
08	البليدة	18398	1002937	18
09	قسنطينة	17048	938475	18
10	عنابة	13466	609499	21
11	باتنة	13053	1119791	12
12	شلف	12379	1002088	12
المجموع		537901	420 117	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على نشرية المعلومات الإحصائية التي تصدرها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، رقم: 28،2016.

يوضح الجدول رقم(5) تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشمال، حيث تتمركز الكثافة السكانية والمناطق العمرانية ويشتد النشاط الاقتصادي ، وتأتي في المرتبة الأولى الجزائر العاصمة وتليها وهران في المرتبة الثانية .يرجع هذا التركيز إلى عدة عوامل، منها ما يرتبط بالتطور الاقتصادي، ومنها ما تدخل فيه العوامل البسكولوجية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تتميز بحجمها الصغير، وتتركز أساسا في فرع

البناء والأشغال العمومية والنشاط التجاري، وبأقل نسبة في فرع الصناعة الغذائية، وهي كلها نشاطات موجهة للاستهلاك النهائي.

المحور الثاني : حاضنات الأعمال

1- مفهوم حاضنات الأعمال :

تفتقر المؤسسة الصغيرة للعديد من مقومات النمو والنجاح لذلك فهي تحتاج لحاضنة الأعمال في مراحلها الأولى لدورة حياتها لتزويدها بمقومات الاستمرار، لهذا سنتعرض أولا إلى مفهومها تعريفها وذكر أنواعها ثم أهدافها.

1-1- تعريف حاضنات الأعمال :

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال National Business Incubation Association (NBIA) حاضنات الأعمال بأنها: " هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد, وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات, الأماكن, الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس, كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات ".[4]

يمكن أيضا تعريف حاضنات الأعمال بأنها:" بيئة أو إطار متكامل من المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في بدأ وإدارة وتنمية وتطوير المنشآت (الاقتصادية) الجديدة (الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في البحث والتطوير) وحماية ورعاية ودعم هذه المنشآت، لمدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب ولكنها لا تتجاوز الثلاث سنوات)، بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة ويوفر لهذه المنشآت فرصا أكبر للنجاح، وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض ويتمتع بالإمكانيات والخبرات والعلاقات اللازمة ".[5]

و يمكن تعريف حاضنات الأعمال على أنها "مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذي يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق (سنة مثلا أو سنتين) ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة، أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة، غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات يعطي لها دعما أقوى". [6]

أي أن حاضنة الأعمال هي عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو للمؤسسات،وتساهم هذه العملية في تقييم أو تزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع وبذلك فإن حاضنة الأعمال تعتبر كبرنامج تنموي يساعد في تنويع النشاط الاقتصادي وتكوين الثروة ونشر التكنولوجيا وتسويقها، وخلق فرص عمل بالإضافة إلى تخفيض أخطار الاستثمار للمؤسسات الصغيرة.

2-1 -أنواع حاضنات الأعمال:

يوجد اختلاف في تصنيف الحاضنات ويرجع ذلك إلى الهدف الذي وجدت من أجله الحاضنة، وقد أخذنا تصنيفين مهمين:

1-2-1- التصنيف الأول: يضم التصنيف الأول ما يلي:[7]

- حاضنات الجيل الأول (الحاضنات التقنية الأساسية) :

تدعم المؤسسات التي تبني منتجاتها على المعرفة كرأسمالها الأكبر (الحواسيب...)، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلية في صنعها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، تكون هذه الحاضنات ذات علاقة وطيدة بالجامعات ومعاهد الأبحاث .

- حاضنات الجيل الثاني (ذات القاعدة التقليدية) :

تضم المؤسسات الزراعة والصناعية والغذائية والصناعات اليدوية والميكانيكية...إلخ. تدعم من طرف مراكز الأبحاث والمدارس الفنية ترتبط بالجماعات المحلية والجمعيات التجارية والصناعية والغرف التجارية.

- **حاضنات الجيل الثالث (مراكز التجديد) :** تقدم الخدمات المتخصصة كالدورات الفنية الاستشارية إضافة إلى خدمات خاصة.

1-2-2- التصنيف الثاني: يشمل التصنيف الثاني ما يلي :[8]

- **الحاضنة الإقليمية:** تهتم بمنطقة جغرافية معينة لتنميتها واستغلال مواردها المحلية.

- **الحاضنات الدولية:** تهتم باستقطاب رأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا بهدف تحقيق الجودة العالية والقدرة على التصدير للخارج.

- **الحاضنات الصناعية:** تقام داخل منطقة صناعية حيث يتم ربط المؤسسة المحتضنة بالمصانع الكبرى لتبادل المنافع وذلك بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة.

- **حاضنات القطاع المحدد:** تركز على قطاع أو نشاط محدد بهدف خدمته وتدار بواسطة خبراء مختصين بالنشاط المحدد (المخترعين، البرمجيات، الصناعات الهندسية...).

- **الحاضنات التكنولوجية:** تهتم برفع المستوى التكنولوجي للمؤسسة المحتضنة واستثمار تصميمات حديثة لمنتجات جديدة وتوفير المعدات والأجهزة الحديثة. كما تساعد الباحثين على الانتقال بنتائج أبحاثهم من مرحلة الإبداع المخبري إلى مرحلة الترويج التجاري لنتائج الأبحاث.

- **الحاضنات البحثية:** تنتمي للجامعة أو لمراكز البحث، تهدف لتطوير أفكار وأبحاث وتصميمات أعضاء هذه المراكز والاستفادة من ورش معامل الجامعة.

- **الحاضنات الافتراضية:** تقدم كل خدمات الحاضنة ماعدا توفير العقار. مثل مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالغرف التجارية الصناعية.

– **حاضنة الإنترنت:** إن تزايد عدد مستخدمي الإنترنت يدل على استمرار تزايد حجم التجارة عبر الإنترنت مما يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى حاضنات الأعمال التي تساعد مؤسسات الإنترنت على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج.[9]

1-3-أهداف الحاضنات : تهدف حاضنة الأعمال لتحقيق عدة أهداف، أهمها ما يلي:

– تقديم خدمات للمشاريع داخل وخارج الحاضنات؛

– ترويج ثقافة الريادة والإبداع والابتكار ؛

– مساندة و مساعدة المؤسسات الريادية الصغيرة على مواجهة صعوبات مرحلة الانطلاق والتأسيس؛

– تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع بشكل مستقل ؛

– وثوقية نجاح المشروع من خلال الخدمات الشاملة التي تقدمها الحاضنة ؛

– خلق وزيادة فرص العمل ، خصوصا بالنسبة لذوي الكفاءات والمواهب؛

– رعاية ومساعدة المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو والنجاح ؛

– ربط الحاضنة مع الحاضنات الأخرى إقليميا وعالميا لتبادل الخبرات والاستفادة ؛

– اكتشاف القدرات الإبداعية الكامنة وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة ؛

– إقامة مجموعة خدمات داعمة ومتميزة مثل الجودة والتسويق وقاعدة المعلومات الفنية والتجارية ووحدات الاختبار والقياس لخدمة المشروعات الصغيرة والكبيرة داخل وخارج الحاضنة ؛

– تعزيز ثقافة التدريب الذاتي وثقافة خلق فرصة العمل بدل انتظارها من الدولة ومكاتب التشغيل.

2-مراحل احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتم رعاية ومتابعة المؤسسات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من إقامتها داخل الحاضنة حيث تبتدئ بمرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط، ثم مرحلة إعداد المشروع، تليها مرحلة التأسيس ومرحلة النمو والتطور وأخيرا مرحلة الخروج من الحاضنة:[10]

2-1 مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط:في هذه المرحلة، ومن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم، يتم التأكد من:

– جدية صاحب الفكرة أو(المشروع) ، ومدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم؛

–قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع؛

–الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق؛

–الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

2-2 مرحلة إعداد خطة المشروع :في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصادياً وفنياً وتسويقياً، يقوم صاحب المشروع بإعداد خطة المشروع Plan). Business)

2-3 مرحلة التأسيس والإنضمام للحاضنة وبدء النشاط:ويتم خلال هذه المرحلة تأسيس المشروع والتعاقد مع الحاضنة، ويخصص له مكان أو موقع يتناسب مع نوع نشاطه وحجمه.

2- 4 مرحلة نمو وتطوير المشروع:ويتم خلالها متابعة أداء المشروعات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

2-5 مرحلة التخرج من الحاضنة : وهي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة، وذلك طبقاً لمعايير محددة للتخرج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح والنمو، وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.

ويلخص لنا الشكل التالي نموذجا لحاضنة أعمال تقنية، ويوضح مختلف المراحل التي تمر بها المؤسسات المحتضنة ، بالإضافة إلى المحيط العام و الخدمات المقدمة من طرف الحاضنة.

- **المحور الثالث : حاضنات الاعمال بالجزائر**

1- نشأة حاضنات الأعمال في الجزائر

جاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته، والمتضمّن إنشاء عدّة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على أنه يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض. ثم تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 سنة 2003 للتعريف بنظام عمل الحاضنات وأنواعها، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها. وبذلك تعد الجزائر حديثة العهد بعملية حضانة الأعمال، ولم تعط لها أهمية إلا في السنوات الأخيرة، ويمكن إرجاع تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى عدة أسباب أهمها:[11]

- تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات إلى سنة 2003 .
- عدم الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدمي.
- المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- عدم توفر الكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات.
- البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر.

في إطار تنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بإنشاء محاضن المؤسسات ومراكز التسهيل التي أخذت شكل هياكل وآليات وهيئات الدعم تعمل على تقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المادية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها:

-**الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)** التي تعمل على مساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة، إلا أن النتائج لم تصل إلى ما كان مسطرا.

-**مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة** أنشئت في 2003/02/25 لاستقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات العامّة المختلفة.

-**المجلس الوطني** أنشئ في 2003/04/22 المكلّف بترقية المناولة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة ودمجها في الأسواق العالمية.

-**المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة** أنشئ في 2003/02/25.

- **الوكالة الوطنيّة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة (ANDPMI)** أنشئت في 05/03/ 2005 لتجسيد سياسة التعاون والشراكة.

إضافةً إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، غرف التجارة والصناعة (CCI) ، صندوق ضمان القروض (FGAR)، صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCI)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، القرض بالإيجار لشراء المعدات (Crédit Bail)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT) ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ...

2-أسباب تأخر ظهور حاضنات الأعمال في الجزائر

ترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات ومشاتل المؤسسات في الجزائر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، وإجمالا يمكن حصر هذه الأسباب في:[12]

ا-الأسباب القانونية والتشريعية: وتتمثل في:

-تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات ومشاتل المؤسسات، اذ صدرت أولى المراسيم سنة2003، وقلة النصوص التشريعية والقانونية المسيرة والمسهلة للنشاطات الإبداعية.

-غموض في مفاهيم حاضنات الأعمال خصوصا في الإطار القانوني.

ب- الأسباب التنظيمية: وينحصر في:

-عدم توفر الإطارات والكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير مثل هذه الحاضنات والمشاتل.

-العقبات والعراقيل البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر.

-ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية وعدم تسويق نتائج البحث العلمي.

ج- الأسباب المالية: تتجلى أهمها في:

-قلة الهيئات المساعدة والداعمة ماليا للأفكار الإبداعية (وكالات، صناديق، شركات رأسمال مخاطر...).

-التعبئة الضعيفة لرؤوس الأموال العمومية.

-عدم توفر محيط مالي ونظام جبائي ديناميكي مشجعين.

-ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار المخصصة من طرف الدولة.

-عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة.

د- أسباب خاصة بالعقار: فحاضنات الأعمال وكأي مؤسسة اقتصادية تحتاج إلى العقار لإقامتها ففي ظل الوضعية الحالية للعقار التي تشهد فوضى التسيير، عدم تنظيم القوانين الخاصة بشروط الحصول والتنازل عن العقار والارتفاع الجنوني في الأسعار هناك صعوبة في الحصول على العقار الملائم.

هـ- أسباب أخرى: إضافة إلى ضعف الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية م.ص.م والمشاكل التي تعانيها هذه الأخيرة في الجزائر، والتي دفعت الهيئات الوصية إلى صرف المجهودات في تأهيلها، دون الاهتمام الجدي بالية حاضنات الأعمال وعدم تنامي النزعة الريادية، فالمهارات الريادية لا تزال حالمة وغير مستغلة بينما تنتشر ذهنية الريع والاستثمار سريع المردود والعمولات والسمسرة.

3-دور حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث يقتصر دورها على **القيام بثلاث مهام نوجزها** كما يلي:[13]

-تقديم الخدمات للمؤسسات المحتضنة: تتجلى ابرز هذه الخدمات في:

-ضمان استقبال واحتضان المؤسسات الصغيرة حديثة النشأة لمدة معينة(من سنتين إلى ثلاث سنوات).

-إمدادها بالأثاث والتجهيزات المكتبية ووسائل الإعلام الآلي والاتصال.

-تكوين مسؤولي هذه المؤسسات في مختلف جوانب التسيير.

-توثيق العلاقة بين الجامعات، البنوك والمقاولين الجدد وبصفة عامة الوسط الاقتصادي المحلي.

- **تقديم استشارات للمؤسسات المحتضنة:** تعمل حاضنات الأعمال في الجزائر على تقديم تشكيلة من الاستشارات في شتى النواحي القانونية، المحاسبية، التجارية، المالية وغيرها.

- **تسيير العقار:** تضطلع حاضنات الأعمال في الجزائر أيضا بالقيام بوظيفة مسيرة للعقار من خلال توفير المحلات الملائمة في أماكن مهيأة ومنظمة يكون الدخول فيها سهلا ومهيأ للنشاطات وتستمر اتفاقية شغل هذه المحلات المأجورة لفترة محددة لا تتجاوز مدتها السنتين وبأسعار منخفضة عن تلك المطبقة في السوق العقاري.

وما يعاب على التجربة الجزائرية ايضا عدم التزام الحاضنات بتطبيق المعايير الموضوعة لعملية الاحتضان، فأغلبية المؤسسات المحتضنة هي مؤسسات قائمة على افكار جد تقليدية لا تحتاج فعلا الى حضانة او رعاية، ولا تحقق أي نوع من الترابط والتكامل فيما بينها. اضافة هشاشة العلاقة بين الحاضنة والجامعات ومختلف مراكز البحث العلمي، والتعاون شبه المنعدم بين نشاط الحاضنة وهياكل الدعم الاخرى.

4-أهداف المشاتل ومراكز التسهيل

على ضوء المراسيم الصادرة في الجريدة الرسمية يمنكن التطرق الى الطبيعة القانونية والتنظيم والمهام و الأهداف التي حددها المشرع الجزائري لكل من مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل:[14]

1) مشاتل المؤسسات les pépinières d'entreprises

✓ **تعريف مشاتل المؤسسات :**

هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري, تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتخذ المشاتل احد الأشكال التالية :

- المحضنة : هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط : وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- نزل المؤسسات : هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث .

وما يلاحظ في التعريف الجزائري للمشاتل أنه قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع, فالمحاضن تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات, بينما نزل المؤسسات تتكفل بالمؤسسات العاملة بميدان البحث, وهو المفهوم الأقرب إلى حاضنات الأعمال التقنية, الأمر الذي يختلف عن المفاهيم السابق ذكرها المعمول بها في الدول المتقدمة والدول النامية, حيث نجد أن تسمية الحاضنات لا تقتصر فقط على قطاع الخدمات بل تشمل جميع أنواع القطاعات, وتختص بشكل أكثر بقطاع البحث والتكنولوجيا.

✓ **أهداف مشاتل المؤسسات :**

تهدف مشاتل المؤسسات أساسا إلى مساعدة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الإنشاء والتأسيس عن طريق ما يلي :

- تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية, والعمل على أن تصبح في المدى المتوسط عاملا إستراتيجيا في التطور الاقتصادي في أماكن تواجدها؛
- تشجيع بروز المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

2) مراكز تسهيل المؤسسات les centres de facilitation

❖ **تعريف مراكز التسهيل :**

مراكز تسهيل المؤسسات هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجار, تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي, والغاية من استحداثها هي تسهيل إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **أهداف مراكز التسهيل :**

تهدف مراكز التسهيل إلى تحقيق الآتي :

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛

- تطوير ثقافة التقاول؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدة الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛
- تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها؛
- تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى أصحاب المشاريع؛
- إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية والمحلية؛
- الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي؛
- تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
- إنشاء قاعدة معطيات حول نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتكنولوجيات الجديدة؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

الخاتمة :

من خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج، يمكن أن نذكر منها :

- تشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهمّ أولويات الحكومة الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، إذ تتركز بنسب كبيرة في المدن الكبرى، مثل وهران والجزائر العاصمة ؛
- إن الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ترقية القطاع على المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، قد بدأت تؤتي ثمارها في عدّة ميادين كإنشاء صندوق ضمان القروض، مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، مجلس وطني لترقية المناولة، ومجلس وطني استشاري وكذلك برنامج وطني لتأهيل المؤسسات.. ؛
- لاحظنا أن هناك تطوراً ملحوظاً في عدد المؤسسات، وكذا مناصب الشغل بالنسبة للقطاع الخاص، وركود القطاع العمومي للمؤسسات ص و م، الذي لم يعرف تطوراً، لا من حيث عدد المؤسسات أو الأجراء؛
- تعتبر حاضنات الأعمال من أهم آليات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ووسيلة لخلق فرص عمل جديدة؛
- أصبحت حاضنات الأعمال تحظى بها في اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، حيث أثبتت القدرة على مساعدة المؤسسات الصغيرة، وهذا من أجل تخطي الصعوبات والعراقيل التي تواجهها في المراحل الأولى من تأسيسها.

وبناء على تلك النتائج يمكن طرح مجموعة توصيات وهي على النحو التالي:

- ✓ توجيه الشباب نحو المشاريع الاستثمارية التي من شانها خدمة التنمية الاقتصادية.
- ✓ العمل على تحسين الخدمات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إنجاح أكبر عدد من المشاريع، ومن خلق المزيد من المؤسسات للمساهمة في تمويل بالتنمية.
- ✓ تفعيل دور الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربطها بالجامعات ومراكز البحث المتخصصة.
- ✓ تكوين لجان محلية على مستوى كل ولاية تشمل كل الأطراف الفاعلة، وهذا لدراسة المتطلبات والأهداف البنيوية لكل ولاية .
- ✓ تقديم الحوافز للمشروعات المتميزة بالحاضنة واستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب العالمي.

المراجع :

[1]محمد محروس إسماعيل، **"إقتصاديات الصناعة والتصنيع"**، مؤسّسة شباب الجامعة للطباع، الإسكندرية، 1997، ص 211.

[2] Définition PME/PMI, Ministère de l'économie, 05/11/2004 www.pme-commerce لا, rtisanat.gouv.fr/économie/terminologie/definition

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م.

[4]عبد السلام زايدي، أبو سفيان زايدي، " **حاضنات الأعمال التقنية *ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة*** "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول : **إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،18و 19 أفريل 2012، جامعة ورقلة، ص 6.

[5]عبد الرحمن بن عبد العزيز مازي : **دور حاضنات الأعمال في دعم المنشآت الصغيرة**, ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ندوة "واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها",الغرفة التجارية والصناعية بالرياض, المملكة السعودية،28-29 ديسمبر, 2002، ص 4.

[6]رحيم حسين،**"ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نظام المحاضن"** ،مجمع الأعمال الملتقى الوطني الأول حول:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، الأغواط ،الجزائر،8-9افريل،2002.

[7]رحيم حسين ، **"نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003، ص62.

[8]نبيل محمد شبلي، **دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي**، مجلة آفاق اقتصادية، العدد97، جامعة دبي، 2004، ص ص.120-121.

[9]بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، " **دور تكنولوجيا الحاضنات في تطوير المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة**" ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 18 افريل 2006، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، الجزائر.

[10]نفس المرجع السابق، ص 58 .

[11]بركان دليلة ، حايز سي حايز شيراز ، **حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -ولاية بسكرة -** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول : **إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،18و 19 أفريل 2012، جامعة ورقلة, ص11.

[12]عبد السلام زايدي، أبو سفيان زايدي، " **حاضنات الأعمال التقنية *ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة*** "، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول : **إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ،18و 19 أفريل 2012، جامعة ورقلة، ص41.

[13]بريبش السعيد، **تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والإصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق): حالة الجزائر**، أطروحة دكتورا دولة، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، ص189.

[14]عبد السلام زايدي، أبو سفيان زايدي،مرجع سبق ذكره ص 20.

دور التجمعات والعناقيد الصناعية في استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدكتور: عماري سمير – *جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة*
الدكتور: بيصار عبد المطلب – جامعة محمد بوضياف – المسيلة
الدكتور القري عبد الرحمان – جامعة محمد بوضياف – المسيلة

ملخص

بهدف المشاركة في إثراء الحوار العلمي بخصوص دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأتي هذه الورقة البحثية لتتناول موضوع دور العناقيد الصناعية في استدامة الميزة التنافسية لهذه المؤسسات، حيث تضمنت الدراسة ثلاثة محاور أساسية، خصص الأول والثاني منها لعرض بعض المفاهيم الأساسية حول العناقيد الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المحور الأخير فخصص لإبراز الدور المحوري للعناقيد الصناعية في دعم استدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الميزة التنافسية

Summary

to participate in enriching scientific dialog concerning the role of business incubators in the development of technological innovation and competitiveness in small and medium-sized enterprises, this paper to deal with the issue of the role of industrial clusters in the sustainability of the competitive advantage of these institutions, where the study included three axes, the first and second allocated to view some of the basic concepts on industrial clusters and small and medium-sized enterprises, the latter of which axis to highlight the pivotal role of the disks in supporting sustainable industrial competitive advantage for small and medium enterprises.

Key words: industrial clusters, small and medium-sized enterprises, competitive advantage

مقدمة

تعتبر العناقيد الصناعية واحدة من أهم الآليات التي تساهم في تهيئة فرص البقاء والنمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في ظل المستجدات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تشهدها، كما أنه وبالرغم بما تتميز به هذه المؤسسات، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات: كارتفاع تكاليف الإنتاج، نقص مصادر التمويل، عدم الاستفادة من بعض الخدمات الاستشارية والفرص التسويقية؛ فقد أظهرت العديد من الدراسات أن أغلب عائق يواجه هذا النوع من المؤسسات في القيام بدورها التنموي لا يتمثل في صغر حجمها، بل أن تفككها وعدم ارتباطها في هياكل متكاملة يمثل أحد أهم العراقيل. في هذا الإطار برزت العناقيد الصناعية كآلية توفر لها فرص استدامة ميزتها التنافسية، فالتجربة العملية تبين عدم قدرة هذه المؤسسات على التنافس بشكل منفرد ومنعزل، وبالتالي عليها بناء تحالفات وممارسة نشاطها في تكتلات، مما يوفر لها فرص تزويدها بميزات تنافسية جماعية ديناميكية مستديمة تقوم على أساس الابتكار والتعلم.

تأسيسا لما سبق، وانطلاقا من الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى التنموي بما يساهم في زيادة قدرتها على مواجهة احتياجات ومتطلبات السوق المحلي والعالمي، بالإضافة إلى ما يترتب على دخول هذه المؤسسات فى عناقيد والتي من شأنها أن تساهم في دعم وزيادة القدرة التنافسية للعنقود، تأتي هذه الورقة البحثية قصد الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، وذلك بالاعتماد على الهيكلة التالية:

أولا: مدخل عام حول العناقيد الصناعية؛

ثانيا: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

ثالثا: العناقيد الصناعية وارتباطها بالميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: مدخل حول العناقيد الصناعية

1.**ماهية العناقيد الصناعية:** هناك عدة تعاريف للعناقيد الصناعية نذكر منها:

العنقود الصناعي هو عبارة عن سلسلة من الصناعات المترابطة، تتميز بالتعاون والتنسيق فيما بين عناصرها، وذات العلاقة فيما بينها سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو أساليب الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة، أو شريحة المستهلكين المستهدفة أو قنوات التوزيع أو حتى المؤهلات البشرية المطلوبة في العملية الإنتاجية. هذه الصناعات المتميزة تستطيع أن تنافس على المستوى المحلي والعالمي، عندما تتشكل الشركات والمؤسسات الداعمة والمرتبطة بها، لتكون عنقودا صناعيا متكاملا تتعاون في إطاره المؤسسات لتحقيق ربحية أعلى[01].

كما عرف العنقود الصناعي بأنه تجمع يضم مجموعة من المؤسسات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من

المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية[02].

كما تم تعريفه سابقا بأنه قد يكون الشكل الأكثر نضجاً للعمل التكاملي ما بين المؤسسات العاملة في اقتصاد ما، في حين يمكن أن توجد أشكال أخرى للتجمعات الصناعية تشكل في جوهرها عنقوداً محتملاً Potential Cluster، وهي الأشكال التي تعد من زاوية عملية الأكثر أهمية لواضعي السياسة في الدول النامية. فمعرفة ما يمكن أن يكون عنقوداً ودراسة الظروف المحيطة به ستسهم بشكل فاعل في توجيه السياسات التنموية، لحفزه للانتقال إلى عنقود ناضج[03].

ويذكر أن العناقيد في العادة تتخذ صبغة مكانية بتركزها في مكان جغرافي واحد، وهو ما يطلق عليه بالعنقود المكاني (أو الإقليمي) Regional Cluster مثال ذلك صناعة الكمبيوتر والخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات في Valley Silicon، حيث تعتمد درجة تركز العناقيد إلى حد ما على مدى تطور وسائل النقل والاتصالات، الأمر الذي يتوقع معه أن يكون للتطور الكبير في مجال الاتصالات أثر على هذه الظاهرة، وخصوصاً في الصناعات القائمة على المعرفة كصناعة تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها.

من خلال ما سبق يمكننا القول أن مفهوم العنقود يعتبر مفهوماً ديناميكياً متحركاً وليس ساكناً، حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور ونمو العنقود باستمرار. وتعد المؤسسات الرائدة في إدارة واستخدام التكنولوجيا بمثابة القوة المحركة في هذا العنقود. وتعتبر هذه العملية الديناميكية وغير المتوقفة مصدراً هاماً لظهور آفاق إنتاجية عالية تختبئ في طيّات التطبيقات التكنولوجية.

كما أن الديناميكية المنظمة لا تعتمد فقط على التوسع في عوامل الإنتاج وإنما كذلك على تطور القدرات الإنتاجية وتفاعل هذه القدرات مع الفرص الجديدة في الأسواق، والتي تؤدي باستمرار إلى تطوير منتجات جديدة تؤدي بدورها إلى إعادة تشكيل الأسواق.

وتتميز المؤسسات الرائدة بأنها قادرة على توليد قدرات إنتاجية فريدة من نوعها، وانتهاز الفرص لتطوير منتجات جديدة مما يدفع بالمؤسسات الأخرى بالعمل على زيادة آفاق تخصصها في العنقود. ولا يتوقف دور بعضها عند هذا الحد، وإنما يتعداه ليلعب دوراً مفصلياً في تنمية الاقتصاد بشكل عام وتطوير القدرات والمهارات التكنولوجية في العنقود، وتسمى هذه المؤسسات بالمؤسسات التنموية.

2. خصائص العناقيد الصناعية: تتميز العناقيد الصناعية بجملة من الخصائص نذكر منها:[04]

- ✓ قدرتها على إيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكاليف أقل نسبيا من استيرادها؛
- ✓ هي عبارة عن تجمع جغرافي لمؤسسات تربطها علاقات في سلسلة القيمة المضاعفة وعلاقات رابطة رأسية (أمامية وخلفية) وأفقية مبنية على تبادل السلع والخبرات والموارد البشرية؛

✓ من أجل ضمان نجاح العناقيد الصناعية ومساعدتها على النمو والتطور والاستقرار المتواصل، فيجب تحقيق الترابط بين المؤسسات الموجودة في العنقود، إضافة إلى تحقيق هذا الترابط مع جهات أخرى من المجتمع بصورة تخدم العناقيد وترفع من كفاءتها الإنتاجية وفرصتها التسويقية، وهو ما يتطلب مستويت عالية من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق هذا الترابط بين كافة المؤسسات والهيئات التي لها دور في تنمية العناقيد المتكونة؛

✓ يمكننا التمييز بين نوعين من علاقات الترابط التي تحدث بين المؤسسات على مستوى العناقيد مبنية على أساس تبادل السلع، والخبرات، والموارد البشرية، هي كما يلي:

الترابطات الأفقية: هي عبارة عن علاقات تتم ما بين مؤسسات تكون في نفس المرحلة الإنتاجية؛
علاقات تكامل رأسي (أمامي وخلفي): هي عبارة عن علاقات تتم بين مؤسسات تكون في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية؛

✓ أن العنقود في صورته الحقيقية يمثل شبكة من العلاقات الصناعية المتنوعة؛

✓ من ناحية التركيز الجغرافي للعناقيد الصناعية، فإنه يختلف من عنقود إلى آخر، فيمكن أن يحدث هذا التركيز على مستوى مدينة واحدة أو في مجموعة من المدن أو في دولة بأكملها. وعلى ضوء التطور الهائل في وسائل النقل والاتصالات وكذلك التطور التكنولوجي يمكن أن يشمل العنقود مجموعة من الدول المتجاورة.

ثانيا: أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عمد كل بلد إلى وضع تعريف خاص به يتماشى ومحتواه الاقتصادي و التكنولوجي، وهذه التعاريف إما تكون قانونية أو إدارية , وعلى الرغم من تعدّد المعايير والعناصر و الاعتبارات ، وتعارضها أحيانا، إلاّ أنّ هناك توجها و فيما يلي عرض لبعض التعاريف :

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** حسب لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية يعتبر المشروع صغيرا عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط التالية :[05]

أ- عدم استقلال الإدارة عن المالكين، و أن تتم إدارة المشروع من طرف كل الملاك أو بعضهم؛
ب- تمويل رأس المال المشروع من طرف مالك واحد أو عدد قليل من المالكين؛
ت- العمل في منطقة محلية فيكون العمال و المالكون من مجتمع واحد؛
ث- أن يكون حجم المشروع صغيرا نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي إليه؛

كما عرفت إدارة الأعمال الصغيرة المؤسسات الصغيرة بأنها :"تلك التي تمتلك و تعمل بشكل مستقل، أي تتصف بالاستقلالية، كما تتصف بالتفرد و التميز و عدم الشيوع في مجال أعمالها".

اليابان: استنادا للقانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1963، فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول التالي بحيث يميز بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط[06].

الجدول رقم (01): التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

القطاعات	عدد العمال	رأس المال
صناعة قطاعات أخرى	300 عامل أو أقل	300 مليون ين ياباني أو أقل
مبيعات بالجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين ياباني أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين ياباني أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 مليون ين ياباني أو أقل

المصدر: النسور جاسر عبد الرزاق، **المنشأة الصغيرة ...الواقع و التجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي، يومي 17-18أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص 04.

- **التعريف البريطاني:** عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المشروع الصغير أو المتوسط بأنه ذلك المشروع الذي يستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية:[07]

أ- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي ؛

ب- عدد العمال و الموظفين لا يزيد على 250 مواطن؛

وبما أن هذه المحددات الثلاث قاصرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط حيث أن ما يعتبر صغيرا في الصناعات الخدمية قد لا يكون في مجال السياحة أو مجال الصناعات التحويلية، لذلك تم معالجة هذه الفروقات و الاختلافات عبر إعطاء تعريفات خاصة بكل قطاع اقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (02): التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الرقم	المجال – المواد الصناعية	معيار القياس كحد أدنى
1	التصنيع (صناعة الملابس–مصوغات الذهب)	200 عامل
2	البيع بالتجزئة – تجارة التجزئة – تجارة الجملة	323750 دولار امريكي حجم تداول سنوي
3	البنـــاء	25 عامل
4	المناجم / أو التعدين	25 عامل
5	تجـارة السيارات	638750 دولار أمريكي حجم تداول سنوي
6	خدمة متنوعة	323750 دولار أمريكي حجم تداول أمريكي
7	شركـات النقل	5 سيـارات

المصدر : عمار شلابي، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية** ، ص 261، متوفر على الموقع *http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article46.pdf*

- **تعريفات بعض الدول الأخرى للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال**

الجدول رقم (03) : تعريفات بعض الدول للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال

اسم الدولة	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
أستراليا	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
فلندا	أقل من 100 عامل	أقل من 500 عامل
اليونان	إلى غاية 49 عامل	من 50 إلى 500 عامل
إيطاليا	من 51 إلى 100 عامل	من 101 إلى 300 عامل
هولندا	من 1 إلى 9 عمال	من 10 إلى 100 عامل
البرتغال	إلى غاية 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
اسبانيا	أقل من 200 عامل	من 201 إلى 500 عامل
سويسرا	من 1 إلى 50 عامل	أقل من 200 عامل
المملكة المتحدة	من 1 إلى 99 عامل	من 100 إلى 500 عامل
تايوان	أقل من 20 عامل	أقل من 100 عامل
تايلاندا	أقل من 10 عمال	أقل من 100 عامل
ألمانيا	من 1 إلى 20 عامل	من 21 إلى 100 عامل

المصدر : بوزيد عصام، **التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة– دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2009–2010، ص 101.

- **تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري:**[08] لم يحضى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعريف عند بداية رسم الإستراتيجية التي تسير عليها بلادنا عند الاستقلال ما عدا بعض المحاولات الفردية وغير الرسمية ولكن الظروف الاقتصادية التي عاشتها بلادنا جعلتها تتبنى تعريفا خاصا بهذا النوع من المؤسسات وذلك عند انضمامها إلى المشروع الأورو متوسطي وكذا توقيعها على" الميثاق العالمي حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة "في جوان 42000 ، وقد ظهر ذلك من خلال المادة 4 من القانون لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر في ديسمبر 2001.

بالنسبة للمشرع الجزائري على أنها: " المؤسسات التي تشغل من 1 إلى 250 عامل وأن لا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دينار جزائري .1 كما تبنى المشرع الجزائري ثلاث معاير أساسية في تصنيفه للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وهي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري

المواصفات / نوع المؤسسة	حجم العمال	رأس المال دج	مجموع الأصول دج
مؤسسة مصغرة	من01 إلى 09 عمال	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
مؤسسة متوسطة	من50إلى 250 عامل	محصور بين 200 مليون و 2 مليار	من 100إلى 500 مليون

المصدر: بن عاشور ليلى، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة –دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع سبر الآراء و التحقيقات الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،السنة الجامعية 2008–2009، ص 33.

2. مميزات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنفرد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من السمات و الخصوصيات تميزها عن غيرها من المؤسسات، من أهم هذه الخصائص و المميزات ما يلي:

أ- **سهولة التأسيس:** كون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عائلية في الغالب، فهي تحتاج إلى رأس مال أساسي صغير وعمالة قليلة مما يعني ضآلة حجم التمويل، سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، و هذا ما يتلاءم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية .و قديما كان الاعتماد على المال الخاص للمالك أو الملاك و لكن حديثا أصبحت البنوك ومختلف جهات الإقراض مصدرا حيا و حيويا لإقراض هذه المؤسسات حسب الشروط التي تحددها تلك الجهات[09].

ب- **اختلاف أنماط الملكية** : يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة و تشغيل المنشآت الصغيرة بأشكال معينة للملكية، و التي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية أو العائلية أو في شركات الأشخاص، و تساعد هذه الأنماط من الملكية على استقطاب و إبراز الخبرات و المهارات التنظيمية و الإدارية في البيئة المحلية و على تنميتها و لا مانع أن تتحول إلى شركات مساهمة إذا أرادت أن تحصل على تمويل من البورصة و فيما بعد[10].

ت- **العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها** : لدرجة يكون فيها هذا المجتمع خير عون و سند لها عند مواجهة المشكلات التي تعوق العمل، فمثلا قد تستفيد هذه المؤسسات من أهل المنطقة المحيطة في نقل الأخبار و الترويج لمنتجاتها، كما قد يساعدها هذا المجتمع فيفضل منتجاتها على الرغم من أن جودتها ليست الأعلى و الأفضل وخاصة في بداية التشغيل[11].

ث- **المستوى التكنولوجي** :تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تكنولوجيا غير معقدة و تستخدم تقنيات بسيطة لضآلة رأس المال و ضعف الإمكانيات المالية لذا فهي تركز على تكنولوجيا كثيفة العمل[12].

ج- **المرونة العالية و سرعة التكيف مع المتغيرات:** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تطرأ سواء داخلها أو خرجها، و قابليتها لتعديل ظروف العمل فيها. فعلى الصعيد الإنتاجي مثلا، تظهر المرونة من خلال سرعة تغيير الإنتاج و تنويعه تبعا للرغبات المتقلبة و المتجددة للأفراد المستهلكين، و ذلك اعتمادا على مهارات صاحب المؤسسة و العاملين معه و عوامل أخرى و فيما يخص العاملين تظهر المرونة من خلال سرعة و سهولة التغيير في تركيبتهم. أما المرونة الإدارية فتشمل القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع الغير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو مع العملاء[13]

ح- **محدودية الانتشار الجغرافي** : إن معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط و تكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها و تقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي و هذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية و استغلالها الاستغلال الأمثل و القضاء على مشكلة البطالة و توفير المنتجات و الخدمات للأفراد محليا[14].

خ- **القدرة على الإبداع و التطوير:** تعتبر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مركزا للتدريب الذاتي لأصحابها و العاملين بها، فهي تساعد على خلق إطار تقني يعتبر من ضمن البنى الأساسية للتنمية. و قد أثبتت الدراسات العلمية أنها تلعب دورا بارزا في زيادة حركية الإبداع و الابتكار، و يظهر ذلك من خلال:[15]

أ- كونها المصدر الرئيسي للأفكار و الاختراعات الجديدة، حيث ساهمت في القرن العشرين بحوالي 60% من الاختراعات الرئيسية مثل الطائرات، آلات التصوير، أجهزة النقل، الأوتوماتيكية، المحركات النقالة و الحاسبات الإلكترونية.

ب- مساهمتها في تقديم الأفكار اللازمة لتطوير التشكيلات السلعية التي تنتجها المؤسسات الكبيرة فمثلا استفادت شركة جنرال إلكتريك من أفكار بعض المؤسسات الصغيرة في تطوير تشكيلتها السلعية من الأفران و البرادات و المحامص الكهربائية.

ثالثا: العناقيد الصناعية وارتباطها بالميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعد بقاء واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أداء نشاطها الهدف الرئيسي الذي تصبو إليه، ومن أجل تحقيق هذا المبتغى تسعى كل مؤسسة إلى بناء وامتلاك ميزة تنافسية مستدامة تحقق من خلالها التميز والتفوق على منافسيها في حاضرها ومستقبلها.

1.**مفهوم الميزة التنافسية:** هناك عدة تعاريف للميزة التنافسية نذكر منها:

حسب **بورتر:** "فإن الميزة التنافسية تختص فقط بالمؤسسة، وتنشأ أساساً من القيمة التي بإستطاعة مؤسسة ما أن تخلقها لعملائها، بحيث يمكن أن تأخذ شكل أسعار أقل بالنسبة لأسعار المنافسين ولكن بمنافع متساوية، أو بتقديم منافع منفردة في المنتج تعوض بشكل واعٍ الزيادة السعرية المفروضة "[16].

كما يعرفها **حسن علي الزعبي** بأنها: "خاصية أو مجموعة خصائص نسبية تنفرد بها المؤسسة، ويمكنها الإحتفاظ بها لمدة طويلة نسبيا، وتحقق من خلالها خلال تلك المدة المنفعة لها، كما تمكنها من التفوق على منافسيها فيما تقدمه من خدمات ومنتجات للعملاء" [17]

أما علي السلمي فيعرفها بأنها: " المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمؤسسة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون"[(18)].

من خلال التعاريف السابقة نستخلص مابلي:

- ✓ الميزة التنافسية هي اختلاف وتميز المؤسسة عن باقي منافسيها؛
- ✓ أن تحقيق المؤسسة لميزة تنافسية يعكس تحقيقها لمجموعة خصائص تؤثر بها على العملاء، بحيث تخلق من خلالها منفعة لمدة زمنية طويلة تمكنها من التفوق على المنافسين؛
- ✓ الميزة التنافسية للمؤسسة هي خلق قيم ومنافع للعملاء تفوق ما تقدمه المؤسسات المنافسة لها.

كما تجدر الإشارة أن للميزة التنافسية بعدين تسعى إلى تحقيقهما هما [(19)] :

أ- **القيمة المدركة للعميل:** إن هذا البعد يحقق للمؤسسة ميزة تنافسية، إذا أدرك العملاء أنهم يحصلون من جراء تعاملهم مع المؤسسة على قيمة أعلى من منافسيها، والقيمة لا تنحصر أو تقتصر على المقارنة بين السعر والجودة، وإنما العنصر الحاسم يعود إلى مدى اقتناع العميل بما تقدمه المؤسسة من منتجات أو خدمات؛

ب- التميز: يمكن تحقيق الميزة التنافسية أيضا من خلال تقديم منتجات أو خدمات من الصعب محاكاتها، أو تقليدها بسهولة من طرف المنافسين، وهذا ما يطلق عليه بعد التميز الذي تسعى إلى تحقيقه جميع المؤسسات التي ترغب في البقاء في السوق.

2.**مصادر الميزة التنافسية:** للميزة التنافسية مصدرين إثنين هما المهارات والموارد المتميزة، هاذين المصدرين يستخدمان لتحقيق التميز في المنتجات، وتخفيض التكلفة، وسواء تعلق الأمر بالمهارات أو الموارد، فإن أهم مصادر الميزة تتمثل في:

أ- التكنولوجيا: أكدت التجارب الحديثة على أن العامل التكنولوجي يعتبر من أهم الموارد الداخلية القادرة على إنشاء الميزة التنافسية، بحيث يستمد أهميته من مدى تأثيره على الميزة التنافسية، وعلى المؤسسة اختيار التكنولوجيا المناسبة لها، والتي تجعلها في موضع أسبقية على منافسيها؛

ب- المعلومات: في ظل بيئة تنافسية، يجب على المؤسسة أن تكون في استماع ويقظة دائمين لهذه البيئة، بحيث تلعب المعلومات دوراً مهماً لأنها تشكل مصدراً لاكتشاف خطط المنافسين وتحركاتهم وكذا متغيرات الأسواق، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب؛

ت- المعرفة: إن المؤسسات الناجحة هي التي تهتم بالتجميع المنظم للمعرفة من المصادر المختلفة، وتحللها وتفسرها لاستنساخ مختلف المؤشرات التي تستخدم في توجيه وإثراء العمليات الإنتاجية والقدرات الإبداعية بشكل مستمر، وحل المشاكل التنظيمية، وتحقيق التحسن في الأداء والارتقاء إلى مستويات أعلى من الإنجاز، مما يسمح لها في الأخير بخلق مزايا تنافسية حاسمة تحقق من خلالها التميز على المنافسين؛

ث- الجودة: تسعى المؤسسات إلى تحقيق حصص سوقية عالية بالاعتماد على الجودة، والتي تشير إلى قدرة المنتج أو الخدمة على الوفاء بتوقعات العميل أو تزيد عنها، لهذا فإن ضمان المؤسسة لبقائها في السوق مرتبط بتنويع منتجاتها وخدماتها بطرق تجعل العملاء أكثر تطلعا لها؛

ج- الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية المصدر الحقيقي لتكوين الميزة التنافسية للمؤسسة وتعزيزها، لأن تحقيق التميز في أداء المؤسسة لن يستند على مجرد امتلاكها الموارد الطبيعية أو المالية أو التكنولوجية فحسب، بل يستند في المقام الأول على توفير نوعيات خاصة من الموارد البشرية التي تمتلك القدرة على تعظيم الاستفادة من تلك الموارد؛

لذا نجد أن الأفراد هم العنصر التنظيمي الوحيد القادر على استيعاب المفاهيم والأفكار الجديدة التي تساعد على استغلال الميزات، ومواجهة التحديات التي تفرضها الظروف التنافسية [20].

ح- الموارد المالية: تعتبر الموارد المالية مهمة بالنسبة للمؤسسة، فهي تسمح لها بخلق منتجات جديدة وطرحها في السوق أو توسيعها في نطاق أكبر كفتح قنوات جديدة للتوزيع، لذا يجب على المؤسسة

أن تحقق صحتها المالية باستمرار وتحافظ عليها بهدف تعزيز موقفها التنافسي وتطويره على المدى البعيد؛

خ- المواد الأولية: لها تأثير بالغ على جودة المنتجات، لذا يجب على المؤسسة أن تحسن إختيار مورديها والتفاوض على أسعارها وجودتها؛

د- معدات الإنتاج: تعتبر من أهم أصول المؤسسة، والتي تحقق القيمة المضافة الناتجة عن تحويل المواد الأولية إلى منتجات، لذا يجب على المؤسسة ضمان سلامتها، تشغيلها وصيانتها، بهدف تحقيق فعاليتها لأطول وقت ممكن.

3. إستدامة الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناقيد الصناعية

إن استدامة الميزة التنافسية يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة البقاء والاستمرار في نشاطها، وتحقيقها لذلك يحتاج إلى رؤية بعيدة المدى تتصف بالشمولية والديناميكية في حشد جميع الموارد اللازمة، وعلى النقيض من ذلك تشير تشير التجارب الدولية للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى فشل تلك المؤسسات في إحراز الفرص السوقية التي تتطلب إنتاج كميات كبيرة، ومعايير متجانسة وعرض منتظم (Regular supply). بالإضافة الى عدم قدرتها على جني ثمار التخصص وتقسيم العمل على المستوى المحلي، وبالتالي تحقيق الأرباح، لذلك فإن تلك المؤسسات لا تستطيع إدخال تحسينات وابتكارات على المنتجات والعمليات الإنتاجية، مما يحد من الفرص المتاحة للدخول إلى الأسواق الجديدة.

وترجع العديد من الدراسات الى أن السبب الرئيسي في ذلك هو عمل تلك المؤسسات بصورة منفردة وبشكل منفصل، وليس بسبب الحجم لذلك فإن التقارب والتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل العامل الرئيسي في تحقيق تلك الأهداف، بل ويحسن أيضا من الوضع التنافسي لتلك المؤسسات، ومن هنا نشأ مفهوم "العناقيد الصناعية" والتى يمكن من خلالها تحقيق العديد من المزايا ومواجهة الأخطار التى تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتشمل مزايا العناقيد الصناعية (*Industrial Cluster*) تحقيق وفورات الحجم للمدخلات، وتحقيق الحجم الأمثل لاستخدام الآلات والطاقات الإنتاجية لمواجهة الطلبات كبيرة الحجم، ذلك لأن التعاون بين تلك المؤسسات وبعضها البعض يؤدي إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج، كذلك فإن العمل المشترك يشجع المؤسسات على التعلم من بعضها البعض، وتبادل الأفكار والمعلومات بما يحسن من جودة المنتجات، ويؤدي لزيادة الأرباح السوقية.

وعلى الجانب الآخر فإن تجارب الدول المتقدمة أشارت إلى أن العلاقات التعاونية والأداء المشترك يظهر أكثر عندما تعمل المؤسسات في أماكن متقاربة، لذلك ظهرت فكرة العناقيد الصناعية باعتبارها عاملا أساسيا لمواجهة أخطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق أداء تنافسي عالمي في ظل النظام الاقتصادي العالي الجديد.

وفي نفس السياق فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة تستهدف تحقيق جملة من المزايا التنافسية من خلال دخولها العنقود الصناعي الخاص بها، نبرزها في النقاط التالية:[21]

أ. زيادة الإنتاجية: إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أية مؤسسة صناعية من الدخول في عمليات إنتاجية هو تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، لذا فإن تكوين العنقود الصناعي يساعد المؤسسات الصناعية على تحقيق هدف زيادة الإنتاجية، وذلك بسب تحقيق عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية التي تحققها المؤسسات الداخلة في العنقود وتتمثل أهم تلك العوامل في ما يلي:

- ✓ سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية، حيث يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة حصول المؤسسات على احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات الأساسية من الموردين المحليين الذين يعملون بالقرب من العنقود؛
- ✓ يساهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم مثل خدمات التركيب والتشغيل؛
- ✓ التعاون مع الموردين الموجودين في العنقود يتغلب على بعض المشكلات التي قد تظهر عند التعامل مع موردين من خارج العنقود، والتي تتمثل في تعقد وصعوبة المفاوضات ومشاكل التحكم والإدارة والتي قد تؤثر سلباً على مرونة عمل المؤسسات؛
- ✓ يساهم التقارب الجغرافي للمؤسسات الموجودة في العنقود في انخفاض تكاليف الصفقات، وتشير تكاليف الصفقات إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف. فكلما انخفضت تكاليف الصفقات عن تكاليف الإنتاج، تزداد فرص المؤسسة في التأثير على السوق من خلال توسيع وزيادة إنتاجها وأنشطتها؛
- ✓ انخفاض تكاليف النقل، حيث يؤدي التركز الجغرافي للمؤسسات العنقودية في مكان متقارب إلى انخفاض تكاليف النقل اللازمة لنقل المدخلات والمواد الخام بين مؤسسات العنقود؛
- ✓ انخفاض تكلفة المخزون، حيث ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي، والتى تعني قيام المؤسسة بإنتاج بعض المواد التي تحتاج إليها مؤسسات أخرى كمدخلات في العملية الإنتاجية، كأن تقوم المؤسسة بإنتاج المواد الخام أو المواد نصف المصنعة التي تحتاج إليها المؤسسة الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون، وبالتالي تنخفض التكاليف الناجمة عن ذلك المخزون مما يسهم في دعم إنتاجية المؤسسة.

ب.الحصول على نصيب أكبر من السوق: حيث تسعى المؤسسات إلى الانضمام للعنقود من أجل زيادة الحصول على نصيب أكبر من السوق، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العناقيد تمثل أسواقا مختلفة متمركزة في مكان واحد، وذلك على عكس التعامل مع الأسواق المتفرقة أو البعيدة التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف. كما يساهم العنقود في شمولية

المعرفة بالسوق فكل مؤسسة على حدة تعرف جزءاً عن السوق وتقوم بنشر تلك المعلومات بين المؤسسات الداخلة معها في العنقود.

ت. زيادة القدرة الإبداعية أو الابتكارية: حيث يساهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، والتي تمكن المؤسسات من الحصول على المدخلات الجديدة، والمنتجات المتنوعة، والتي تتلائم مع أذواق المستهلكين، وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المؤسسات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع.

أما بالنسبة للمستهلكين فإن الهدف الأساسي من تكوين العنقود هو تقديم منتجات وخدمات تُشبع احتياجات المستهلك ورغباته، لذلك فإننا نجد أن تفضيلات المستهلكين للسلع تلعب دوراً كبيراً في تحديد أنواع المنتجات التي يقوم بإنتاجها العنقود، وكذلك أنواع المؤسسات الصغيرة التي يمكن أن تندمج في عنقود واحد لتعظيم الفوائد المتحققة للمستهلكين من منتجات العنقود. لذا يعتبر المستهلكون مصدراً هاماً لتدفق الأفكار والابتكارات للمؤسسات الداخلة في العنقود، وبالتالي نجد أن كل المؤسسات تحرص على وجود مركز لخدمة المستهلكين يعمل على تلقي مقترحاتهم وشكواهم بما يعظم من الفوائد والمنافع المتحققة للمستهلك.

على الجانب الآخر نجد أن وجود العلاقات التكاملية والتقارب الجغرافي لمؤسسات العنقود يؤدي إلى انخفاض تكاليف التسوق. وبالتالي يجعل الشراء من العناقيد أكثر جاذبية للمستهلكين، حيث يوجد بالعنقود عديد من البائعين في مكان واحد، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مخاطر الشراء نتيجة تعدد مصادر الشراء.

خاتمة

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن القول أن العناقيد الصناعية تعتبر آلية فعالة وفاعلة يمكن من خلالها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزيز مركزها التنافسي، ، فهي بدون شك تعود بفوائد كثيرة للمؤسسات الداخلة في العنقود، من خلال السماح لها بالاستعانة بالخبرات الموجودة لدى المؤسسات الأخرى في مجال معين عن طريق الاحتكاك بها، بالإضافة إلى تفعيل سبل التعاون والعلاقات المتطورة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وغيرها من المزايا الأخرى.

وعليه ومن أجل تعظيم دور العناقيد الصناعية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصولا لتحقيق استدامة في في تنافسيتها، نضع جملة من التوصيات هي كالتالي:

- ✓ ضرورة الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال العناقيد الصناعية؛
- ✓ الغاء العراقيل وتسهيل كل الإجراءات، وتوفير التسهيلات الإدارية والمالية والبنكية وغيرها من أجل تشجيع العناقيد الصناعية؛

- ✓ تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في عناقيد صناعية، وذلك من خلال تمكنيها من الحصول على بعض الامتيازات الخاصة مثل مساعدتها في الحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة؛
- ✓ تشجيع المؤسسات الصغيرة على التعاون فيما بينها وتبادل الخبرات والمهارات في جميع المجالات؛
- ✓ إصدارالعديد من السياسات التنظيمية لدعم كيفية إقامة العناقيد الصناعية؛
- ✓ القيام بمزيد من الأبحاث والدراسات الأكاديمية حول العناقيد الصناعية بهدف مساعدة المختصين على تقديم كافة الاقتراحات المناسبة خاصة فيما يتعلق بالعوامل المساعدة على انجاحها.

قائمة الهوامش

[1] زايري بلقاسم: **العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد07، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2007، ص 173.

[2] *Schmitz, H, **'On the Clustering of Small Firms'**, IDS Bulletin 23 (3) LONDON,1992, P.64*

[3] مصطفى محمود محمد عبد العال، **دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: خبرة دولية،** ورقة بحثية في إطار المؤتمر السنوي العلمي السابع حول إدارة المخاطر وإقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن،2007، ص 9.

[4] زايري بلقاسم، المرجع السابق، ص ص 173،174.

[5] مرزوقي نوال، **معوقات حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على شهادة الإيزو 9000 و 14000-دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص:اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس،سطيف، 2009-2010، ص:13.

[6] النسور جاسر عبد الرزاق، **المنشأة الصغيرة: الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة،** الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، يومي 17-18أفريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص: 04.عمار شلابي عمار شلابي، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية** ،ص 261، متوفر على الموقع:

[7] *http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article46.pdf*، ص ص:260-261.

[8] بن عاشور ليلى، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة –دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة-** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009،ص ص:32-33.

[9] شاوي صباح، **أثر التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف،** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009- 2010، ص: 153.

[10] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات** الصغيرة، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص:41

[11] شاوي صباح، مرجع سبق ذكره، ص: 153.

[12] المرجع نفسه .

[13] مرزوقي نوال، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

[14] رابح خوني، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

[15].نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الطبعة 1، المؤسسة الجامعية للدراسات مجد، بيروت، 2007 ، ص: 90.

[16].*Michale Porter , **L' Avantage Concurrentiel** , tratuide de l'américain par : Philippe de lanergne, Paris, 1999, PP. 7,8.*

[17].حسن علي الزعبي: **نظم المعلومات الإستراتيجية - مدخل استراتيجي**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2005، ص ص138،139.

[18].علي السلمي : **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**، دار غريب للنشر والطباعة، القاهرة، مصر، 2001، ص104.

[19].معالي فهمي حيدر: **نظم المعلومات - مدخل لتحقيق الميزة التنافسية**، الدار الجامعية للنشر، القاهرة ،مصر، 2002، ص ص 8، 9.

[20].جمال الدين محمد المرسي: **الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادي والعشرين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص23.

[21].عمار شلابي، مرجع سبق ذكره، ص ص:260-261.

العناقيد الصناعية كآلية لتطوير ودعم القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

د/ مخوخ رزيقة د/ ديلمي فتيحة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

mekhoukhrazika@yahoo.fr

ملخص:

لقد أصبح وجود واستمرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوقف على عوامل مرتبطة بالوسط الذي تعمل فيه، فنشوء المؤسسات وتطورها وازدهارها أو زوالها يتحدد بكيفية تسييرها من جهة وبكيفية التعامل مع المتغيرات المختلفة التي تحيط بها. وتبقى المنافسة أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن طريقة مواجهة هذه المنافسة هي التي تحدد مصير المؤسسة، وعليه فإن انشاء العناقيد الصناعية اليوم يعتبر أمرا ضروريا لمواجهة التحديات المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل ظروف اقتصاد السوق والعولمة.

الكلمات الدالة: العناقيد الصناعية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البقاء والاستمرارية، المؤسسة الاقتصادية، المنافسة

Résumé:

L'existence et le maintien des petites et moyennes entreprises sont devenues dépendantes du centre-aligné lequel elle opère, La montée des institutions et de leur développement et de la prospérité ou de décès déterminé la façon de mener une part, et la façon de traiter avec les différentes variables entourées par des agents associés. Concurrence et demeurent des défis les plus importants auxquels font face les petites et moyennes entreprises, comme la façon dont le visage de cette compétition sont déterminés par le sort de l'institution, et donc la création de grappes industrielles est aujourd'hui essentielle pour relever les défis imposés aux petites et moyennes entreprises en particulier à la lumière des conditions de l'économie de marché et de la mondialisation

Mots clés: groupes industriels, petites et moyennes entreprises, la survie et la continuité, l'entreprise économique, la concurrence

مقدمة:

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني باعتبارها المحرك الرئيسي لباقي القطاعات الاقتصادية الوطنية خاصة منها قطاعي الخدمات والفلاحة معا، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة متميزة في الهيكل الصناعي نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي، وبالرغم من هذه الأهمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أنها تواجه بالعديد من المخاطر التي تهدد كيانها ووجودها، نتيجة ما برز من تطوّرات إقليمية ودولية، وما شهدته الأسواق المحلية والدولية مؤخراً من تعاظم في المنافسة التجارية.

من خلال هذ المنطلق تكتسي العناقيد الصناعية أهمية كبيرة في زيادة كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحفاظ على بقائها واستمرارها في ظل اقتصاد السوق والعولمة، وعليه سوف نحاول هذا البحث الاجابة على الاشكالية التالية:

كيف تساهم العناقيد الصناعية في دعم وتطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

المحور الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المتتبع للتحوّلات الاقتصادية التي شهدتها معظم دول العالم في أواخر القرن الماضي، يلاحظ أن هناك توجهاً كبيراً نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما لديها من أهمية استثمارية وتنموية ناتجة عن تكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع وقدرتها على استيعاب وتشغيل نسبة هامة من اليد العاملة، والمساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الترابط الرأسي والأفقي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما يفسر التزايد المستمر في عدد هذه المشاريع، حيث تشير الإحصاءات بأنها تمثل نحو 90% من إجمالي المشاريع في معظم اقتصاديات العالم، وتساهم بحوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتشغل حوالي 60% من إجمالي القوى العاملة [1].

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

اختلف الباحثون حول ضبط مفهوم متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن التعريفات المستخدمة تختلف وتتفاوت في معانيها من دولة إلى أخرى، وبين الدول النامية والمتقدمة وحتى داخل الدولة نفسها، لكن يجمع أغلب الاقتصاديين على أنه رغم صعوبة ضبط هذا المفهوم، إلا أنه يمكن التوصل إلى محاولات لتعريفه بناءا على مجموعة من المعايير كحجم رأس المال المستثمر، عدد العمال، طبيعة الملكية والمسؤولية الإدارية، المستوى التقني، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، رقم الأعمال...وغيرها. [2]

وقامت السلطات الرسمية في الجزائر بضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من تعريف الاتحاد الأوروبي، وذلك خلال القانون 18/01 الصادر في 12ديسمبر 2001 والذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها: "المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز المجموع السنوي لميزانيتها 100 مليون دينار[3]". أما المؤسسة المتوسطة فهي:"المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 عاملا، وتحقق رقم أعمال محصور بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار، أو يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور بين 100 و 500 مليون دينار".[4]

2- مزايا وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مزايا عديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أهميتها المباشرة في التنمية الاقتصادية والتي نوجزها فيما يلي: [5]

- **تتميز بالكفاءة والفعالية:** بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة ذلك من خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا، تحقيق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير السريع بين

المدير، العاملين، العملاء الموردون، كما تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال، وسرعة تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم.

- **القابلية للتجديد والابتكار:** ومساهمتها في التطور التكنولوجي والبحث العلمي، خاصة في مجالات التكنولوجيات الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيات الحيوية، من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل، وتشجيع العمال على الاقتراح وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين.
- **سهولة القيادة والتوجيه:** في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع .
- **سهولة وبساطة التنظيم:** من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.
- **قلة التكاليف:** اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب للتقنيات غير المعقدة، و إعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا، " وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية و إدارتها ". [6]
- **القدرة على التجديد والمرونة التكيف مع تغيرات السوق:** و قدرتها على اتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبرى.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومخاطر اقتصاد السوق

لقد بينت الدراسات أن عولمة الاقتصاد يميزها الدور البارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو، وتعد أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظراً لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل وبين الثروة، فهي إلى جانب المؤسسات الصناعية الكبرى بإمكانها رفع تحديات التنافس والتنمية، وغزو الأسواق الخارجية، وهذا بدعم من الفضاءات الوسيطة مثل بورصات المناولة وغرف التجارة والصناعة والجمعيات المهنية.

انطلاقا من هذه الأهمية المتزايدة لهذا القطاع، تم وضع برامج واستراتيجيات في العديد من الدول – خاصة تلك الأكثر تطوراً – مما جعلها تحقق نمواً هائلاً، إلا ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لازال يواجه مجموعة من الصعوبات منها: [7]

- **صعوبة الحصول على العقار الصناعي:** سواء من حيث توفره، الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القانونية، غياب سوق عقاري حر شفاف وديناميكي مما شجع على المضاربة حتى في العقار العمومي، في الواقع هناك سوق عقاري مزدوج في الجزائر، سوق عقاري خاص وسوق عقاري عمومي، مع تفاوتات هامة في الأسعار، وهو ما يشجع المضاربة والتوزيع غير الشفاف للأراضي.
- **الحصول على القروض البنكية:** يشكل قيدا كبيرا بالنظر إلى حجم الضمانات والرهون التي يستحيل على المشروعات الصغيرة امتلاكها، أسعار الفائدة وشروط التسديد، رفض تحمل المخاطر من طرف البنوك، هيمنة أفكار التخطيط المركزي على ذهنيات المسيرين (نمط التنظيم المصرفي المتميز بالقرارات المركزية).
- **تكاليف الضرائب:** تمثل الضرائب تكاليف ضخمة تثقل كاهل هذه المؤسسات، فالضغط الجبائي المرتفع يحد من قدرتها على الاستثمار و إنشاء مناصب الشغل.
- **البيئة الإدارية والقانونية** : رغم إنشاء صندوق الدعم والمرافقة fond de soutien et assistance لكن لازلت هذه المشروعات، تواجه التعقيدات الإدارية المختلفة في الميدان العملي، مما يفرغ النصوص القانونية من محتواها ويجعلها جامدة غير قادرة على نزع العقبات الإدارية الموروثة عن فترات سابقة من التسيير المركزي للاقتصاد.
- **نقص المعلومات والشفافية:** عن الهيكل الصناعي ومتطلبات القروض الصناعية الميسرة ودور الحكومة في القطاع الصناعي، وفي بعض الأحيان لا تتوافر القاعدة المعلوماتية الأساسية المطلوبة لاتخاذ القرار في شأن الدخول في صناعات جديدة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
- **الضغوطات التسويقية:** نقص خبرة هذه المؤسسات، نقص المعلومات والإمكانيات فيما يتعلق بالتعرف على السوق والمواصفات المطلوبة الناتج عن عدم القيام بالبحوث التسويقية و تجديد معلومات المؤسسة عن أسواقها، ظهور صناعات ومنتجات جديدة بديلة باستمرار وبتكاليف أقل، محدودية رأس المال الاجتماعي بما يسمح بالإنتاج والعرض بكميات أكبر، نقص المعلومات حول حركية الأسعار وتقلبات ظروف الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة، ضيق السوق الوطنية الناتج عن نشاط الاستيراد الواسع للسلع وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين وعدم وجود منافذ جديدة لتصريف المعروض من السلع.
- **حدة المنافسة المحلية والدولية:** في ظل ظروف العولمة و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتزايد عمليات تحرير التجارة والاستثمار يتوقع أنه سيزداد ارتفاع حدة المنافسة للصناعة الجزائرية محليا وخارجيا، وسوف تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة وتحديات متعددة تجعلها في وضعية منافسة

غير متكافئة مع نظيراتها من الصناعات المستوردة وفي منافسة كبيرة مع مثيلاتها في النشاط من المؤسسات الكبيرة.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وإمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاق التجارة العربية الحرة يشكل تحديات للصناعة الوطنية، و يتوقع حدوث تأثيرات سلبية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص من جراء تعديل بعض الأنظمة والإجراءات التجارية انسجاما مع أحكام المنظمة، مثل الأحكام المتعلقة بالمواصفات والقياس، وتطبيق الأنظمة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية، وما ينجر عن ذلك من تكاليف إضافية، وهو ما يحد من قدرتها على مواجهة المنتوج الأجنبي.

المحور الثاني: القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهد العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين جملة من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في أثارها وتوجهاتها المستقبلية ناتجة عن ظاهرة العولمة التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا في وجه الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، هذه الظاهرة دفعت بمتخذي القرارات إلى إعادة النظر في هيكلية القطاع المؤسساتي الذي كان يعتمد بدرجة كبيرة على المؤسسات كبيرة الحجم وفتح المجال أمام مبادرة القطاع الخاص الذي تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثل الرئيسي له، لما لها من قدرة على التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

1- مفهوم القدرة التنافسية للمؤسسة

يمكن تعريف القدرة التنافسية انطلاقا من أربعة معايير أساسية: [8]

أ) تعريف التنافسية بمعيار واحد: المؤسسة التنافسية هي:" المؤسسة المربحة والقادرة على زيادة ربحيتها من خلال رفع الإنتاجية أو نقص تكلفة الإنتاج أو تحسين الجودة أو كل ذلك معا، أو التميز والتفرد عن المنافسين الآخرين من خلال تقديم علامة مميزة أو أداء جيدا أو سعرا منخفضا أو عرضا جيدا للسلعة أو خليطا من هذه البدائل."

ب) تعريف التنافسية بمعيارين (الربحية والتميز): الشركة ذات القدرة التنافسية هي:" تلك الشركة التي تمتلك من المهارات و التكنولوجيا التي تستطيع الإدارة التنسيق بينها و استثمارها بغرض تقديم إنتاج يفوق ما يقدمه المنافسون بحيث ينعكس هذا التميز على ربحية الشركة."

ج) تعريف التنافسية من خلال الربط بين الربحية والتميز أو المساهمة في التجارة الدولية: القدرة التنافسية للمؤسسة:" تتوقف على قدرتها على الاحتفاظ بنصيبها من السوق العالمي أو زيادته على أن يصحب ذلك تحقيق عائدا مقبولا على رأس المال، و من ثم تنخفض المقدرة التنافسية للمؤسسة إذا ما نجحت في زيادة حصتها السوقية من خلال تخفيض الأسعار وتحقيق خسائر".

د) تعريف التنافسية بالاعتماد على معياري التميز والمساهمة في النمو المطرد: أي قدرة المؤسسة:" على إنتاج السلع والخدمات بتفوق مع احتفاظ المؤسسة بحصتها في السوق العالمية وزيادتها، وفي نفس الوقت المساهمة في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الوطني والمحافظة عليه."

وتنطبق هذه المفاهيم على مستوى القطاع أو الصناعة والصناعات الصغيرة و المتوسطة، لأن قطاع معين لا يتمتع بالقدرة التنافسية إلا إذا تضمن مؤسسات وشركات قادرة على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية، وتحقق أرباح بصورة مطردة وأضافت بعض الدراسات عنصر الإنتاجية النسبية المرتفعة، أي أن إنتاجية عناصر الإنتاج لصناعة ما اكبر من إنتاجية منافسيها على الأقل على المستوى الدولي.

2- مصادر القدرة التنافسية

لقد ارتبطت محددات التنافسية بصفة عامة على منهج **Porter** الذي يمثل الأساس الذي استندت عليه أغلب الدراسات عن القدرة التنافسية، حيث ينطلق **Porter** في تحليل القدرة التنافسية من المستوى الجزئي، أي المؤسسة هي وحدة التحليل الأساسية وأن الشركات و ليس الدول هي التي تتنافس في صناعة ما، وتستمد الدولة تنافسيتها بعد ذلك من تنافسية شركاتها و الصناعات المتوطنة بها.

ونقطة البداية في تحليل **Porter** هي:

- كيف تخلق المؤسسة قدرتها التنافسية المستدامة؟
- ما هي المحددات الأساسية التي تضمن توافر بيئة محلية مواتية لخلق القدرة التنافسية للمؤسسة العاملة في صناعة ما؟

يبين **Porter** أن مصادر القدرة التنافسية المستدامة لمؤسسة هي :

- ضرورة تحديد المؤسسة لأهدافها في نطاق مجال نشاطها، أي تتبنى استراتيجية محددة لتحقيق ميزتها التنافسية وضمان استمراريتها (استراتيجية خفض التكلفة، تنويع المنتج، التركيز،...)؛
- ضرورة تحديد المؤسسات للمجال الذي تسعى لتنافس فيه: تحديد المنتج محل التنافس، اختيار طبقة المشترين التي تخدمها، المناطق الجغرافية للبيع... وغيرها؛
- أن تتعامل المؤسسة مع كافة النشطة التي تقوم بها(إنتاج، تسويق، توزيع، خدمات ما بعد البيع)، على أنها حلقات في سلسلة واحدة (سلسلة القيمة).

3- المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية

تكمن المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية في:

أ) عوامل الإنتاج كأحد محددات القدرة التنافسية: لا يمكن الاعتماد في خلق القدرة التنافسية للمؤسسة على عوامل الإنتاج فقط، فقد تقود الندرة النسبية لعوامل الإنتاج وتدفع المؤسسة إلى الخلق والابتكار، بل أنها تشكل أحد محددات الميزة التنافسية والتي يمكن الحصول عليها من خلال الخلق والتجديد أو الاستيراد من الخارج عند الضرورة.

غير أن تحقيق الميزة التنافسية لا يتوقف فقط على مجرد وفرة عناصر الإنتاج منخفضة التكلفة وعالية الجودة، بل على كفاءة استخدام هذه العوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، البنية التحتية، مصادر المعرفة، المناخ، الموقع الجغرافي....)، وما دامت عوامل الإنتاج تتصف بالمرونة والتجدد بسبب أثر التقدم التكنولوجي والعلمي، فإن المحافظة على القدرة التنافسية تتوقف على مدى استمرارية الاتقاء بعوامل الإنتاج و تطويرها.

ب) الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية: تدفع أهمية عنصر الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية للمؤسسة إلى ضرورة دراسة خصائص الطلب المحلي ونوعيته ومدى تقدمه وسرعة تشبعه وقدرته على أن يعكس الذواق العالمية، فوجود طلب أكثر تطورا وتعقدا وسريع التشبع ويتفق مع متطلبات السوق العالمي كثيرا ما يدفع على التجديد والتطوير الذي هو جوهر التنافسية.

ج) استراتيجية المؤسسة وأهدافها وسيادة المنافسة المحلية: يشمل هذا المحدد أهداف المؤسسة القائمة واستراتيجيتها وطرق التنظيم والإدارة فيها وعلاقة مالكي الأسهم بإدارة المؤسسة، كما يتضمن هذا المحدد الدور الهام الذي تلعبه المنافسة في السوق المحلي في صناعة القدرة التنافسية للمؤسسة، إذ تدفع المنافسة المحلية المؤسسات على البحث عن صور لمنافسة غير السعرية، من خلال التجديد والتطوير ورفع مستوى الكفاءة وجودة المنتج، ومن ثم فنجاح المؤسسة في التنافس محليا يؤهلها للولوج إلى السواق الدولية.

ويضيف **Porter** إلى هذه المحددات الرئيسية محددات أخرى ثانوية، مثل: الدور الذي تلعبه الصدفة (الظروف والأحداث الخارجة عن سيطرة المؤسسة والحكومة مثل تغيرات أسعار المدخلات، تغيرات أسواق المال، أسعار الصرف،...) في خلق ميزات تنافسية جديدة و اختفاء أخرى، بالإضافة إلى سياسات الحكومة التي أعتبر أن دورها محدودا وثانويا في خلق المقدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات، ونتيجة الطبيعة المتداخلة لهذه المحددات فقد عبر عنها Porter بنظام ديناميكي على النحو التالي :

الشكل رقم (1): نظام متكامل لمحددات الميزة التنافسية والعلاقات الديناميكية بينها

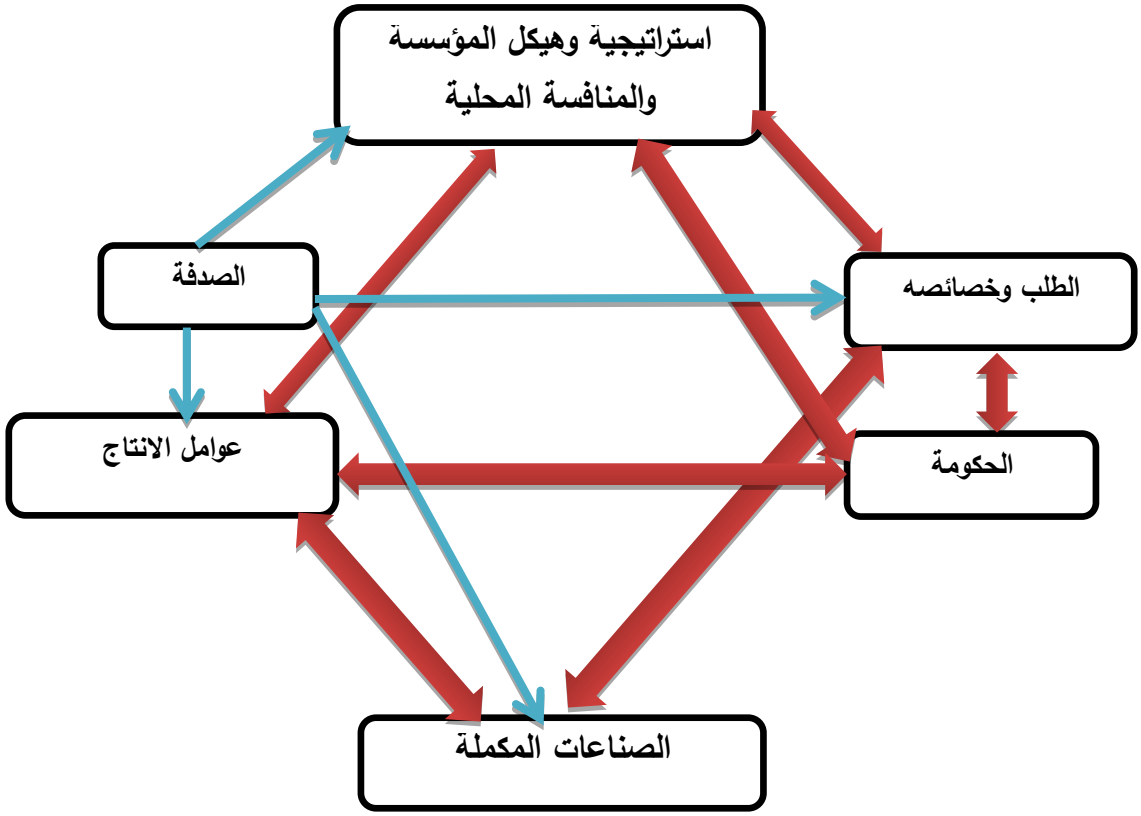

المصدر:

Porter, M.E, the competitive advantage of nations, the free press, Simon et Schuster inc, 1998.

من خلال الشكل رقم (1) نجد بأن المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية تتكون من عدة عناصر تتعامل معها المؤسسة وتتفاعل معها في اطار نشاطها الاقتصادي، ومن ثمة يجب على المؤسسة معرفة المحيط الخارجي لها لكي تستطيع استغلال كل الفرص المتاحة لها وتجنب التهديدات المحيطة بها.

المحور الثالث: واقع العناقيد الصناعية في الجزائر

يعتبر التصنيع أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى مراحل متقدمة، إذ لا يمكن تصور تحقيق تنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي، أي أن عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية متلازمتين، وبهذا فإن الصناعة تلعب دورا حيويا في دفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

1- ماهية العناقيد الصناعية (The industrial Clusters)

يعتبر مفهوم العنقود مفهوما ديناميكيا متحركا، حيث أنه يحتوي على سلسلة من العلاقات والتأثيرات الداخلية والخارجية تؤدي إلى زيادة التنوع التكنولوجي للمنطقة وتطور ونمو العنقود باستمرار.

عرفته الأدبيات الاقتصادية بأنه: "تجمع يضم مجموعة من شركات التي تجمع بينها عوامل مشتركة كاستخدام تكنولوجيا متشابهة أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها أو الاستقاء من وسط عمالة مشترك أو حتى الارتباط بعلاقات أمامية وخلفية فيما بينها. ويضم هذا التجمع كذلك مجموعة من المؤسسات المرتبطة به والداعمة له، والتي يعتبر وجودها ضرورة لتعزيز تنافسية أعضاء التجمع كالجامعات والمعاهد التعليمية".[9]

يتجاوز هذا المفهوم فكرة التجمع المجردة إلى إرادة حقيقية للتعاون والتنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق ربحية أعلى للجميع، من خلال خلق وسط من المنافسة التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية، وهي الفكرة التي تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة، والمتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبط غالباً بالتردد في التنسيق والتعامل بين المتنافسين والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

2- القطاع الصناعي في الجزائر

حتى بداية التسعينيات كان النسيج الصناعي في الجزائر يتمثل أساسا في القطاع العمومي، حيث كان يمثل 80% من مجموع المؤسسات، أما القطاع الخاص فلم يكن ممثلا إلا بنسبة قليلة من مجموع المؤسسات الصناعية. غير أن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر في إطار إعادة الهيكلة الصناعية سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام وبروز القطاع الخاص في كل فروع النشاطات الاقتصادية.

تشكل الصناعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني لما يتوفر عليه البلد من موارد طبيعية هامة في مجال التصنيع كما تعتبر قطاع استراتيجي تبرره جملة المزايا التالية: [10]

- تعتبر الصناعة القطاع الذي يقطر الجهاز الإنتاجي الوطني ويهيكله فالتصنيع في واقع الأمر العجلة التي يتحقق بفضلها تعميم الأنشطة والتشغيل في سائر القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعي الخدمات والفلاحة؛
- تعد الصناعة كذلك محضن تكنولوجي من حيث قدرتها على إنتاج التكنولوجيا الحديثة وتعميمها على الاقتصاد برمته؛
- إن الصناعة أفضل ضمان للنمو المستقر بعيدا عن التقلبات المفاجئة في إنتاج المحروقات وأسعارها؛
- تمد الصناعة بلادنا والمؤسسات الوطنية بأوراق رابحة في السوق العالمية في المفاوضات حول نقل القيمة المضافة.

3-المناطق الصناعية في الجزائر

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3.[11]

أ-إدارة المناطق الصناعية: يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

أ-1- تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي: [12]

- هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

- مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.
- عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

أ-2- تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

- المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U
- مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية. [13]

ب- أهم المناطق الصناعية: تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس وجرمة ببانتة، وأقبو ببجاية، وسيدي خالد بالبويرة، وواد السمارة، الحراش بالجزائر العاصمة والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ .

جـ-إعادة تأهيل المناطق الصناعية: يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية.

المحور الرابع: دور العناقيد الصناعية في تفعيل كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أصبح دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عناقيد الصناعية يحقق لها مجموعة من المزايا التي تساهم في دعم وزيادة قدرتها على مواجهة المخاطر التي تواجهها في حالة عملها بشكل منفصل، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصناعية على المستوى القومي بما يساهم في زيادة قدرة تلك المشروعات على مواجهة احتياجات ومتطلبات السوق المحلي والعالمي، بالإضافة إلى توفير فرص عمل حقيقية وواعدة ومتنوعة مما يساهم في تخفيف حدة البطالة والفقر والذي تعانى منه غالبية الدول الساعية للنمو.

1- زيادة الإنتاجية

تساعد العناقيد الصناعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق هدف زيادة الإنتاجية، وذلك بسبب تحقيق عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية التي تحققها المؤسسات الداخلة في العنقود وتتمثل أهم تلك العوامل في ما يلي: [14]

أ) سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية: يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة حصول المؤسسات على احتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات الأساسية من الموردين المحليين الذين يعملون بالقرب من العنقود، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد والتأخيرات (Delays) وبالتالي زيادة السمعة الجيدة للموردين المحليين، كذلك يسهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقديم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم مثل خدمات التركيب والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخاطر الناجمة عن عيوب الصناعة.

ب) انخفاض تكاليف الصفقات: يساهم التقارب الجغرافي للمنشآت الموجودة في العنقود في انخفاض تكاليف الصفقات، وتشير تكاليف الصفقات، إلى كل تكاليف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ المشروع ولا تدخل ضمن تكاليف الإنتاج، مثل جمع المعلومات والتفاوض والرقابة والإشراف، فكلما انخفضت تكاليف الصفقات عن تكاليف

الإنتاج، تزداد فرص المنشأة في التأثير على السوق من خلال توسيع وزيادة إنتاجها وأنشطتها، وعلى الجانب الآخر يؤدي انخفاض تكاليف الصفقات إلى إجبار المنشآت على توجيه طاقاتها إلى خطوط الإنتاج الأكثر ربحية . [15]

ج) انخفاض تكاليف النقل (الميزة الرئيسية): يؤدي التمركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العنقودية في مكان متقارب إلى انخفاض تكاليف النقل اللازمة لنقل المدخلات والمواد الخام بين منشآت العنقود الأمر الذي يؤدي إلى خلق ميزة لوجستية (Logistic) للعنقود، وتشير الميزة اللوجستية إلى درجة ضبط وإدارة تدفق المواد الخام، وعمليات الإنتاج والتوزيع، ثم النقل إلى أسواق الاستهلاك في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة ممكنة. [16]

د) انخفاض تكلفة المخزون: ينجم عن العلاقات العنقودية ظهور علامات التكامل الخلفي، والتي تعني قيام المؤسسة بإنتاج بعض المواد التي تحتاج إليها منشآت أخرى كمدخلات في العملية الإنتاجية، كأن تقوم المؤسسة أو المنشأة بإنتاج المواد الخام أو المواد نصف المصنعة التي تحتاج إليها المنشأة الأخرى، والذي بدوره يؤدي إلى حدوث سرعة تداول المدخلات الوسيطة والسلع نصف المصنعة والنهائية، مما يؤدي إلى انخفاض حاجة المنتجين إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من المخزون. [17]

2 – زيادة الحصة السوقية

حيث تسعى المنشآت إلى الانضمام للعنقود من أجل التمتع بمزايا زيادة الطلب المحلي الناجم عن الصناعات المرتبطة، وبالتالي زيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على نصيب أكبر من السوق، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن العناقيد تمثل أسواقا مختلفة متمركزة في مكان واحد، وبالتالي تمكن الموردين من الحصول على الأسعار المرضية وتحقيق الكفاءة المطلوبة في التسويق وخدمات ما بعد البيع، وذلك على عكس التعامل مع الأسواق المتفرقة أو المنفصلة (البعيدة) التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

3– زيادة القدرة الابتكارية

يجب الإشارة إلى أن العناقيد الصناعية تكون فيما يعرف بسلسلة الابتكارات (**Innovation Chain**) ، وهي تعني التعاون بين المنشآت والجامعات ومراكز الأبحاث ومنظمات الصناعات الداعمة، والمجالس المحلية والحكومية بالشكل الذي يحقق أهداف التنمية الصناعية للدولة، حيث يؤدي هذا التعاون إلى زيادة الابتكارات وتحقيق أفضلية للصناعة ككل تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية وذلك كما هو موضح بالشكل التالي: [18]

الشكل رقم (2): أنظمة التكامل في العناقيد الصناعية

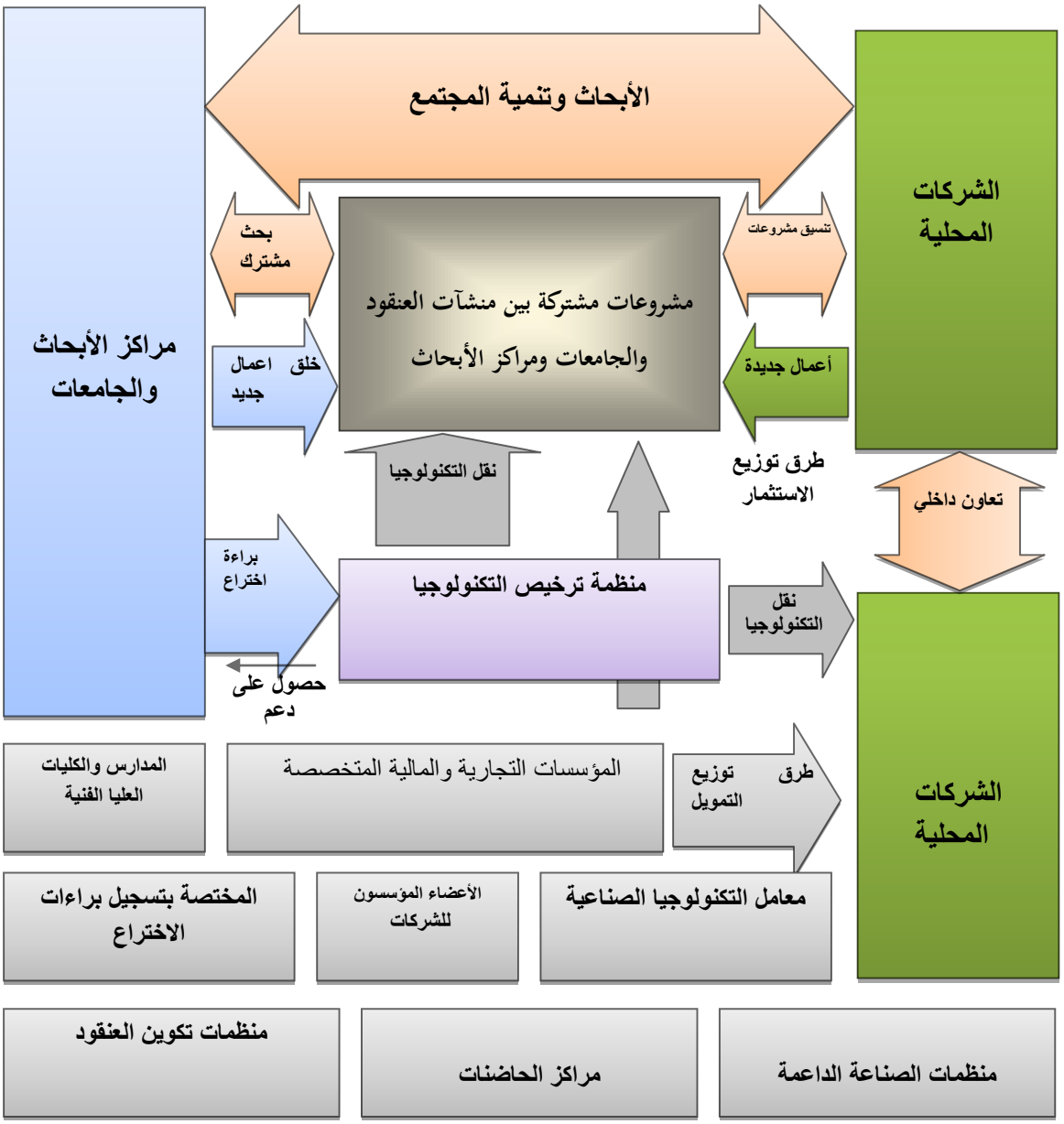

المصدر:

Simmie, J. 2004. Innovation and Clustering in the Globalize International Economy. Urban Studies 41 (5/6), online :www.unido.org .

يتضح من الشكل أنه توجد علاقة متبادلة بين مراكز الأبحاث والجامعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات القائمة أو الجديدة، حيث يساهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، والتي تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على المدخلات الجديدة والمنتجات المتنوعة والتي

تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كذلك تساعد تلك الطاقة الابتكارية في انخفاض تكاليف التجريب **(Experimental Costs)** ، وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المشروعات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، بما يسهم في انخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المنشآت الداخلة في العنقود.

بالإضافة الى هذه المزايا التي توفرها العناقيد الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنها تساهم في تحقيق المزيد من الأهداف الهامة نذكر منها:

1) اشباع حاجات المستهلكين ورغباتهم: إن الهدف الأساسي من تكوين العناقيد الصناعية هو تقديم منتجات وخدمات تُشبع احتياجات المستهلك ورغباته، لذلك فإننا نجد أن تفضيلات المستهلكين للسلع تلعب دوراً كبيراً في تحديد أنواع المنتجات التي يقوم بإنتاجها العناقيد الصناعية، وكذلك أنواع المشروعات الصغيرة التي يمكن أن تندمج في عنقود واحد لتعظيم الفوائد المتحققة للمستهلكين من منتجات العنقود. [19]

2) خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر: تسمح العناقيد الصناعية لصغار المنتجين باستخدام أفضل للمواد والموارد المتاحة مثل المدخرات صغيرة الحجم أو عمالة الأسرة، وتوليد الدخول، والتي في مثل هذه العوامل لا تنتج أية آثار إيجابية بشكل منفرد إذا لم تندمج في عنقود، حيث يترتب على دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عنقود مجموعة من المكاسب، وهي مكاسب التكتل (**Agglomeration gains**) وذلك بالنسبة للشركات الداخلة والمدعمة للعنقود، مثل انتعاش أسواق العمل، سهولة الحصول على المدخلات، توافر المعلومات والتكنولوجيا. [20]

وتساهم فكرة العناقيد الصناعية والتي يتم فيها التمركز الجغرافي (**geographical concentration**) ، لنفس الصناعات والصناعات المرتبطة والداعمة في زيادة فرص العمالة للعمال ذوى المهارات المتشابهة، الأمر الذى يؤدى إلى التخفيف من حدة البطالة، ويشجع بذلك سوق العمل على توليد فرص عمالة متزايدة، مما يكون له أكبر الأثر على محاربة الفقر والتخفيف من آثاره.

الخاتمة:

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل مركز اهتمام كبير من طرف الدول والحكومات المختلفة نتيجة لمزاياها المتعددة وقدرتها على خلق الثروة وتوفير فرص العمالة، ودفع عجلة النمو الاقتصادي ومن ثم رفاهية الفرد والمجتمع الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر الصناعة المحرك الرئيس في إحداث التنمية الاقتصادية بحكم العلاقة التشابكية في ذاتها ومع القطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى تنشيط سوق العمل والقضاء على البطالة.

من خلال البحث المقدم تم التأكيد على جملة من النقاط وهي كالآتي:

1) ضرورة انتهاج استراتيجيات تعمل على تطوير قطاع الصناعة تتضمن تخصيص فضاءات مناسبة ومهيأة من حيث الموقع والمرافق ومتطلبات النشاط الصناعي؛

2) إنشاء أجهزة ووضع آليات من شأنها تجسيد وترقية العلاقة التكاملية بين المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات ومراكز البحث والهيئات العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي بغرض تحقيق تنمية مستديمة؛

3) تشجيع البحث الجامعي وتثمينه وذلك بإنجاز دراسات ولائية عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لحصر عددها و أوجه نشاطاها والمشاكل الميدانية التي تواجهها واقتراح الحلول الملائمة على الجهات الوصية؛

4) إدخال مرونة معتبرة على التشريعات الموجودة وتكييفها وفق الحالات والمستجدات الاقتصادية، وتدخل الدولة بالوسائل الاقتصادية لدعم وتطوير القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

---

[1] www.cba.ksu.edu.sa /member/file/edoc.fevrier. consulté le 19/11/2017 ،أيمن عمر علي، حاضنات الأعمال

[2] – عيسى بن ناصر ، حاضنات الأعمال كلية لدعم وتنمية ا لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 18، مارس2010،ص51.

[3] – وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ديسمبر2001، ص08.

[4] – نفس المرجع السابق، ص09.

[5] علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر ، مصر ، 1999، ص16 .

[6] منظمة العمل العربية، **الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية**، مؤتمر العمل العربي، الدورة21 ، القاهرة، 4–11 افريل 1994، ص 14.

[7] محمدي نورة، **دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص الوطني**، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2006، ص108.

[8] منى طعيمة الجرف، **مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها**، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، سلسلة أوراق اقتصادية عدد 19 ، جامعة القاهرة، 2002 ، ص 9.

[9] Schmitz, H., 1992, 'On the Clustering of Small Firms', IDS Bulletin 23 (3) LONDON, P: 64.

[10] مدحت كاظم القريشي، **الاقتصاد الصناعي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص ص، 23–26.

[11] مخلوف بوجردة، **العقار الصناعي**، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006،ص ص-12-18.

[12] مدحت كاظم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-26.

[13] مخلوف بوجردة، مرجع سبق ذكره ، ص،ص15،16.

[14] Sudesh Kumar, 2005 , Development of Industrial Cluster, United Kingdom, online: www.mpra.ub.uni-muenchen.de/171

[15] Tavares de Araujo Jr, 2006 , Transaction Costs and Regional Trade, OAS Trade Unit, May 2006, online http://www.sice.oas.org/tunit/Studies/TRANS/transac1.asp#Abstract

[16] Gunther Maier, and Edward M. Bergman 2006 , STATED PREFERENCES FOR TRANSPORT AMONG INDUSTRIAL CLUSTER FIRMS, Vienna University of Economics and Business Administration , Vienna, Austria, p: 173-.

[17] van Dijk and R. Rabellotti, (eds) 2006 , Enterprise Clusters and Networks in Developing Countries, London: Frank Cass, p:89

[18] Simmie, J. 2004. Innovation and Clustering in the Globalize International Economy. Urban Studies 41 (5/6), online :www.unido.org .

[19] Pedersen, P.O., 2004, 'Clusters of Enterprises Within Systems of Production and Distribution' , online www.kstc.org/Clusters/Index.htm .

[20] Khalid Nadvi and Stephanie Barrientos, 2006, INDUSTRIAL CLUSTERS AND POVERTY REDUCTION Towards a methodology for poverty and social impact assessment of cluster development initiatives, Institute of Development Studies, University of Sussex, online www.unido.org .

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في احتضان الأعمال: نماذج لحاضنات عامة/ خاصة

د. فرحات عباس د. نوي نبيلة

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

العنوان الالكتروني: ferhata75@yahoo.fr

ملخص

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على نموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص في احتضان الأعمال (نموذج الحاضنة العامة/ الخاصة). يعمل نموذج الشراكة على تحسين فعالية الحاضنة بعد أن أثبتت التجارب ضعف فعالية الحاضنات العامة في العديد من الدول.

توصلنا إلى أن الجمع بين الأهداف الربحية وغير الربحية في إطار الحاضنة المشتركة يحسن من فعالية الحاضنة في تحقيق أهدافها من خلال توفير تمويل إضافي، تشجيع الأفكار الإبداعية، الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في إدارة الأعمال وغيرها من المميزات التي تتوفر في القطاع الخاص. يظهر ذلك من خلال تجارب ناجحة لحاضنات مشتركة على غرار تجربة الولايات المتحدة الأمريكية والهند.

الكلمات المفتاحية: حاضنات، شراكة، فعالية.

Abstract

In this paper, we tried to highlight the model of public-private partnership in business incubation (ppp incubator model). The partnership model improves the incubator's effectiveness compared to the public incubator.

We have found that combining profitable and nonprofit goals in ppp incubator improves the incubator's effectiveness in achieving its objectives by providing additional funding, encouraging creative ideas, providing private sector experience in business management and other benefits available in the private sector. Successful experiments for ppp incubators similar to those of the United States of America and India

Keywords: Incubators, Partnership, Effectiveness.

مقدمة

في العديد من البلدان تتولى الحكومة مهمة إنشاء وتمويل وإدارة حاضنة الأعمال، وقد أثبتت التجارب أن هذا النمط للملكية والإدارة تشوبه الكثير من الاختلالات. فالحاضنة العامة تتميز بوجود العديد من القيود سوءا تلك المرتبطة بحجم التمويل أو درجة المخاطرة أو كفاءة مدير الحاضنة أو غيرها من القيود التي تحد من فعالية الحاضنة في تحقيق أهدافها.

نتيجة لذلك ظهر نموذج جديد للحاضنة وهو نموذج الحاضنة العامة/ الخاصة، بمعنى الشراكة بين القطاعين العام والخاص في احتضان المؤسسات المبتدئة. وقد أصبح ينظر إلى هذا النوع من الحاضنات كنموذج قادر على تحسين فعالية حاضنة الأعمال.

وعليه سنتطرق في مداخلتنا هذه إلى هذا النموذج من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: التعريف بحاضنات الأعمال

المحور الثاني: مفاهيم حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص

المحور الثالث: نموذج الحاضنة العامة/ الخاصة – نماذج ناجحة–

المحور الأول: التعريف بحاضنات الأعمال ومهامها

ظهرت أول حاضنة أعمال في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1959 (Bativia) في نيويورك، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجر وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع تقديم الاستشارات لهم . ومع أواخر السبعينات بدأ ظهور حاضنات أخرى في الولايات المتحدة وصل عددها إلى 12 حاضنة أعمال عام 1980.[1] ليبدأ بعدها الانتشار الواسع لحاضنات الأعمال في كافة أنحاء العالم. حسب إحصائيات 2016 وصل عدد حاضنات الأعمال في الصين إلى 3255 حاضنة، لتحتل بذلك المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد الحاضنات.[2]

1.1. تعريف حاضنات الأعمال

عرفت الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال بأنها: "هيئات تهدف إلى مساعدة المنشآت المبدعة الناشئة ورواد الأعمال الجدد لتخطي مرحلة الانطلاق، من خلال توفير الخبرات والدعم المالي بالإضافة إلى مساعدتها على تسويق منتجاتها".[3]

من خلال هذا التعريف يمكن أن نستخلص شرطين أساسيين في المؤسسة المحتضنة:

الأول: أن تكون منشأة مبدعة ومبتكرة، حيث أن الأفكار الإبداعية والابتكارات هي التي تحتاج إلى احتضان ورعاية لضمان استمراريتها ودخولها الأسواق بنجاح.

الثاني: أن تكون في مرحلة الانطلاق، وقد حددت الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال فترة الاحتضان من سنة ونصف إلى 3 سنوات هي فترة احتضان، ومن 3 إلى 6 سنوات فترة متابعة.[4]

2.1. أنواع حاضنات الأعمال

تختلف الحاضنات حسب الأساس الذي يعتمد في التقسيم، وسوف نركز على تقسيم الحاضنات حسب الملكية إلى:[5]

حاضنات عامة أو حكومية: تمول وتدار من قبل الحكومة، لا تهدف إلى الربح، تهدف فقط إلى تعزيز جهود التنمية الاقتصادية وتنمية المجتمعات المحلية.

حاضنات خاصة: وهى حاضنات استثمارية ربحية، يتولى تمويلها وإدارتها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة

شركات صناعية، وتهدف إلى استثمار الأموال ونقل وتطوير التكنولوجيا.

حاضنات مشتركة: يشترك في تمويلها وإدارتها المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

3.1. الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال

تهدف حاضنات الأعمال إلى مساعدة المؤسسات المبتدئة وزيادة فرص نجاحها، كما تعمل على دعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشاريع الجديدة وتحويل بحوثهم وابتكاراتهم إلى منتجات يمكن تسويقها. لتحقيق هذه الأهداف تقدم الحاضنة حزمة متنوعة من الخدمات، تشمل:[6]

- المساعدة في تأسيس النشاط؛
- دراسة الجدوى وتقديم الاستشارات في المجالات الفنية والتسويقية والإدارية والمالية؛
- تقديم خدمات التدريب؛
- خدمات التأجير (المباني، المعدات...) تبدأ بأسعار منخفضة وتتزايد تدريجيا خلال فترة الاحتضان؛
- الوصول إلى أصحاب رؤوس الأموال، والعملاء والشركاء الاستراتيجيين؛
- توفير التمويل؛
- تسهيل إقامة العلاقات مع الجامعات والهيئات الداعمة والعملاء والمستثمرين.

في دراسة عن الخدمات المقدمة من قبل الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية ، اتضح أن أغلب الحاضنات تقدم خدمات المساعدة في تأسيس النشاط بالدرجة الأولى بنسبة 96%، تليها خدمات التسويق بنسبة 89%، ثم خدمة توفير التمويل والحسابات الإدارية والمالية بنسبة 77%، وتمثل خدمة إقامة علاقات مع الجامعات والحصول على شركاء استراتيجيين أيضا خدمات هامة، بالإضافة إلى حزمة من الخدمات المتنوعة موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): نسبة الحاضنات لكل نوع من الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية

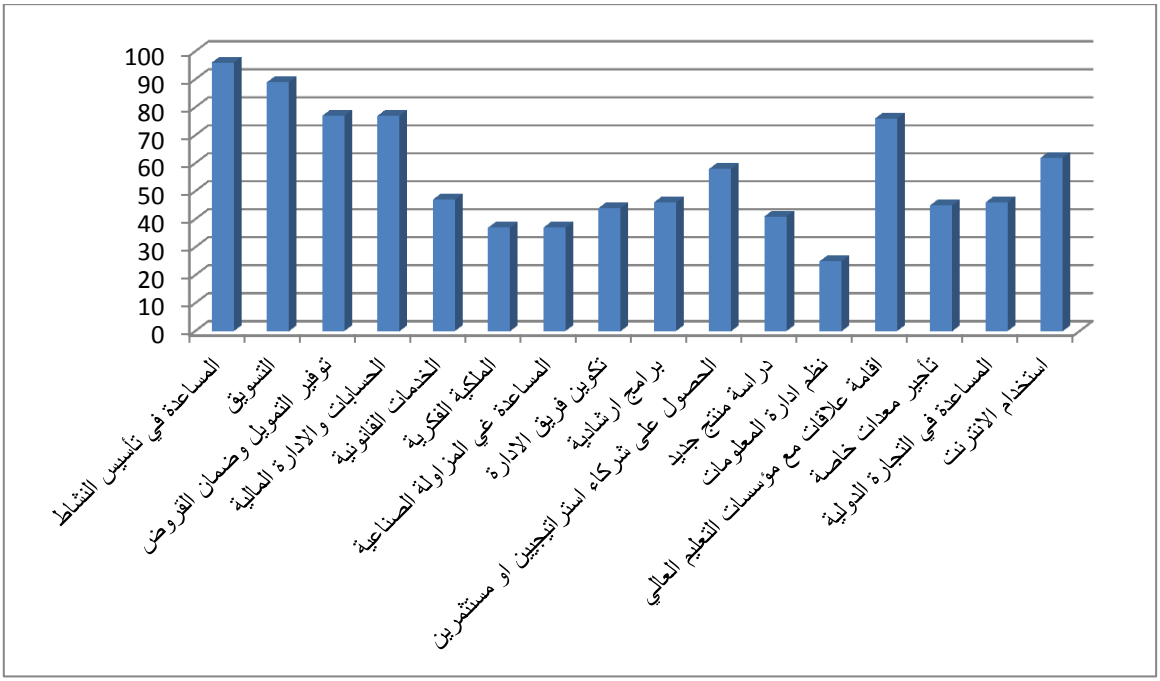

Source: UNESCO - Technology Business Incubator Manual, paris, 2005, p 73.

المحور الثاني: مفاهيم حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص

1.2. تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

لا يوجد تعريف موحد للشراكة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد الدولي:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها: "اتفاقيات يتم إبرامها ما بين الدولة وبين شريك أو شركاء متعددين من القطاع الخاص، يقوم بموجبها الشركاء الخواص بتوفير خدمات، بحيث يتم تقاسم المخاطر مع الشريك الخصوصي".[7]

أما صندوق النقد الدولي فيعرفها على أنها: " الاتفاقيات التي يوفر بموجبها القطاع الخاص بنيات تحتية وخدمات كانت عادة من مسؤولية الدولة".[8]

حددت اللجنة الأوربية أربعة معايير يتم بموجبها تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص، وهي: [9]

– مدة العقد التي تكون طويلة نسبيا.

– طريقة تمويل المشروع، الذي يمول جزءا منه القطاع الخاص.

– الدور الهام الذي يلعبه الفاعل الاقتصادي في تصميم المشروع وإنجازه وتفعيله وتمويله. بينما يتركز اهتمام الشريك العمومي على تحديد الأهداف التي ينبغي بلوغها.

حسب رؤية البنك الدولي فان دور القطاع العام في إطار الشراكة يبرز في اتخاذ القرار ورسم السياسات، أما دور القطاع الخاص فيبرز في تنفيذ المشاريع والمشاركة فيها، بناءا على فكرة عدم كفاءة تنفيذ خطط التنمية إذا ما اقتصرت على كل من الدولة وأجهزتها أو القطاع الخاص بشكل منفرد.[10]

2.2. فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

لقد أثبتت التجارب العالمية أن عقود الشراكة مع القطاع الخاص تعمل على رفع كفاءة وفاعلية الأداء، الارتقاء بمستوى وجودة الخدمات، خفض التكاليف، الاستغلال الأمثل للموارد من خلال الابتكار وتعزيز المنافسة وتنشيط الاقتصاد وضمان مصالح أفراد المجتمع . ومن أهم أسباب اللجوء إلى أسلوب الشراكة مع القطاع الخاص هو توزيع مخاطر المشروع بين الشريك العام والخاص، وضمان تنفيذ المشروع ضمن الوقت والتكلفة المتفق عليهما، وتجنب انتظار توفر التمويل، وتحسين نوعية الخدمة وتعزيز الشفافية.

عموما يمكن تحديد بعض فوائد الشراكة فيما يلي:[11]

– تقاسم المخاطر: من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، تتقاسم الحكومة المخاطر مع شريك من القطاع الخاص. ويمكن أن تشمل المخاطر التكاليف الزائدة وتجاوز المهلة المحددة لتقديم الخدمة.

– ضمان سرعة تنفيذ المشروع.

– تحسين نوعية الخدمة، فالتجارب العالمية تشير إلى أن نوعية الخدمة في مشاريع الشراكة أفضل منها في التعهيد التقليدي. وهذا قد يعكس تأثير عدة عوامل منها وجود حوافز وعقوبات في العقد، إنتاجية العاملين في القطاع الخاص، وإدخال الابتكارات في تقديم الخدمات.

– خفض التكاليف: من خلال تعزيز نقاط القوة في الحكومة والقطاع الخاص. تمكن نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص الحكومة من تطوير وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وكذلك تشغيل وتوفير خدمات أكثر كفاءة وبتكاليف أقل.

– تجنب انتظار توفير التمويل للمشاريع العديدة التي تود أن تنفذها الدولة .

– تعزيز اللامركزية.

المحور الثالث: نموذج الحاضنة العامة/ الخاصة – نماذج ناجحة–

1.3. التوجه نحو الحاضنة العامة/ الخاصة:

الحاضنات العامة/ الخاصة هي هيئات مشتركة بين القطاع العام والخاص، تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة حتى يتمكنوا من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق". [12]

توجهت العديد من البلدان إلى اعتماد نموذج الحاضنة المشتركة بين القطاع العام والخاص.

يوضح الشكل الموالي توزيع حاضنات الأعمال في العالم من حيث الملكية حسب إحصائيات 2009.

الشكل رقم (02): توزيع حاضنات الأعمال في العالم من حيث الملكية

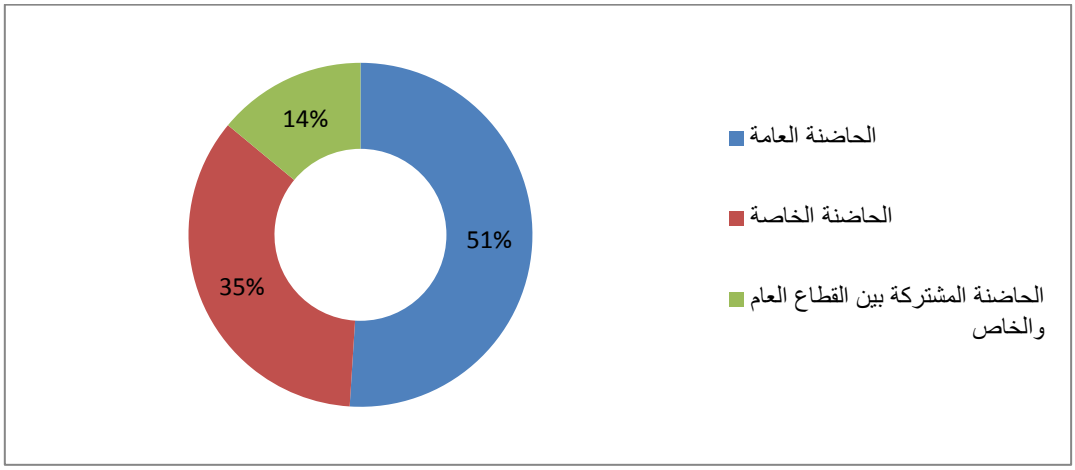

Source : World Bank Group, Business Incubation Definitions and Principles , infoDev, Washington, USA, 2009, p23.

جاء هذا التوجه لهذا النوع من الحاضنات لزيادة فعالية الحاضنة في مساعدة المؤسسات المبتدئة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة نجاح المؤسسات المحتضنة وفق نموذج الشراكة تقدر بـ 65 % ،

في حين تقدر نسبة نجاح المؤسسات في أطار الحاضنة العامة بـ 45%. يرجع ذلك إلى مجموعة المزايا التي توفرها الحاضنة المشتركة مقارنة بالحاضنة العامة.

الجدول رقم (01):مميزات الحاضنة العامة/ الخاصة مقارنة مع الحاضنة العامة

الحاضنة العامة	الحاضنة العامة/ الخاصة
- تمويل حكومي غير كاف - إجراءات بيروقراطية لدخول المؤسسات - ضعف كفاءة اختيار المؤسسات المحتضنة - إدارة ضعيفة: ضعف خبرة مدير الحاضنة في قطاع الأعمال - غياب الروح الإبداعية - غياب الاتصال المباشر مع قطاع الأعمال	– تمويل إضافي من مصادر مختلفة حكومية وخاصة – تسريع عملية دخول المؤسسات إلى الحاضنة – اختيار جيد للمؤسسات المحتضنة (عامل الربحية) –كفاءة في الإدارة: إدارة مشتركة بين الحكومة وقطاع الأعمال – تشجيع القطاع الخاص للأفكار الإبداعية – تمكين المؤسسات من الاندماج مع الأعمال التجارية بصورة أسرع من خلال الاتصال المباشر وتبادل الخبرات مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.3. مسؤوليات كل من القطاع العام والخاص في إطار الحاضنة العامة/ الخاصة

حددت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال مسؤوليات كل من القطاع العام والخاص في إطار الحاضنة المشتركة على النحو التالي:[13]

مسؤوليات القطاع العام:

تتمثل مسؤولية القطاع العام في إطار الحاضنة المشتركة في:

- توفير التمويل اللازم؛
- توفير البنية التحتية للحاضنة؛
- حماية الملكية الفكرية؛
- تسهيل عملية المشاركة في المؤتمرات و الندوات و المعارض و ورش العمل.

مسؤوليات القطاع الخاص:

تتمثل مسؤولية القطاع الخاص في إطار الحاضنة المشتركة في:[14]

- المشاركة في توفير التمويل اللازم للمؤسسات المحتضنة؛
- تأجير المباني والمعدات؛
- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى للمنشآت المبتدئة؛
- تقديم الاستشارات التقنية والقانونية والمحاسبية و المالية لأصحاب المشاريع؛
- تقديم خدمات التدريب و التسويق والترويج والتكوين في مجال تقنيات الإدارة والتسيير ؛
- تقديم خدمات مرتبطة بتحسين جودة منتجات المؤسسات المحتضنة وفق المواصفات والمعايير المحلية وحتى الدولية؛
- إيجاد قنوات اتصال بين المؤسسات المحتضنة والجهات العلمية أو العملاء أو الشركات الاقتصادية الكبرى؛
- مساعدة المؤسسات المحتضنة على دخول الأسواق المحلية وحتى الخارجية.

3.3. إدارة الحاضنة العامة/ الخاصة

يشكل هيكل الإدارة عاملا حاسما في نجاح الحاضنة أو فشلها. تختلف إدارة الحاضنة المشتركة عن إدارة الحاضنة العامة. هذه الأخيرة عادة ما تتم إدارتها من قبل مدير معين من قبل الحكومة المركزية، يتمتع بالخبرة الإدارية أكثر من خبرته في مجال الأعمال. لكن إذا كانت الحاضنة مصممة أساسا لمساعدة المؤسسات المبتدئة التي لا تمتلك الخبرة الكافية في مجال الأعمال، فكيف تتم إدارتها من قبل شخص يفتقد لهذه الخبرة.

تشير الدراسات إلى أن نقص الخبرة في مجال الأعمال يعد من أهم الأسباب بالإضافة إلى نقض التمويل التي تسببت في فشل العديد من المؤسسات المبتدئة. في هذا الإطار تظهر الحاضنة التي تتميز بالخبرة العالية في مجال الأعمال السبيل الوحيد لإنجاح المؤسسات المبتدئة، هذه الخبرة لا يمكن أن تتوفر في القطاع العام. وعليه فان إدارة الحاضنة من قبل مجلس إدارة يجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد من حكومة وقطاع خاص ربحي، ومنظمات غير ربحية وجامعات، قد يكون أكثر ضمانا لنجاح المؤسسات المحتضنة.[15]

في البرازيل تدار حاضنة الأعمال من قبل مجلس إدارة مكون من الحكومة ومجموعة من المؤسسات الاقتصادية الخاصة المحلية والجامعة. في نيوزلندا يتكون مجلس أدارة الحاضنة من الحكومة، منظمات غير حكومية، شركات خاصة محلية وشركات متعددة الجنسيات. وقد استفادت الشركات المحتضنة بنسبة كبيرة من خبرة الشركات المتعددة الجنسيات.[16]

4.3. تمويل الحاضنة العامة/ الخاصة

عادة ما توفر الحكومة التمويل الأولي للحاضنة على أن ينخفض التمويل تدريجيا حسب قدرة الحاضنة على توليد مصادر دخل ذاتية. وفي نموذج الحاضنة العامة/ الخاصة تتنوع مصادر التمويل، حيث يشارك كل من القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والجماعات المحلية في العملية التمويلية، وذلك بهدف تحقيق الاستدامة المالية للحاضنة.

في أمريكا الشمالية 56% من الحاضنات تمول من قبل الحكومة، 16% من الحاضنات تمول بالشراكة بين القطاع العام والخاص، 19% تمول من قبل المؤسسات الأكاديمية من خلال توفير المرافق الضرورية، النسبة المتبقية تمول من مصادر متنوعة كغرف التجارة والموانئ....[17]

تشير الدراسات إلى أن الحاضنات الممولة من قبل الحكومة فقط عادة ما لا تستطيع أن تحقق الاستدامة المالية، وتواجه مشكلة التمويل في وقت مبكر. انطلاقا من ذلك سعت العديد من الدول إلى تخفيض مساهمة الحكومة في التمويل. فمثلا في الاتحاد الأوربي تمول الحكومة الحاضنات المشتركة بنسبة 50% والنسبة المتبقية تساهم فيها كل من الجماعات المحلية والقطاع الخاص، وهو هيكل التمويل الأكثر شيوعا.[18]

5.3. نماذج ناجحة لحاضنة عامة/ خاصة

- حاضنة الأعمال "Lexington Business incubator"

تأسست الحاضنة عام 1990 بالشراكة بين الحكومة الهندية ومجموعة من المستثمرين الخواص في الهند. وهي أول حاضنة أعمال تم تأسيسها وفق نموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص في الهند.[19] هدف الحاضنة مساعدة الشركات الهندية المبتدئة من خلال تقديم حزمة من الخدمات المرتكزة أساسا في تأجير المباني والمكاتب والآلات والمعدات، بالإضافة إلى خدمات أخرى، نذكر منها:[20]

- تقديم استشارات وخبرات للشركات المبتدئة؛
- مساعدة الشركات المبتدئة على التواجد في الأسواق الدولية؛
- إقامة علاقات بين الشركات الهندية المبتدئة وبين الشركات الكبرى والبنوك.

تحضى الحاضنة بتمويل متعدد الجهات على النحو التالي:[21]

الحكومة الهندية: 500,000$

بلدية الكهارت 400,000$

قروض من بنوك خاصة 165,000$

تعد الحاضنة من النماذج الناجحة عالميا، حيث تصل نسبة نجاح المؤسسات المحتضنة إلى 80 %. وقد تخرج من الحاضنة 45 مؤسسة حسب إحصائيات 2005.

– حاضنة الأعمال " The Business & Technology Center"

بدأ المركز بتقديم برامج الحضانة منذ عام 1982 بلوس انجلوس بولاية كاليفورنيا. هدفها مساعدة الشركات المبتدئة في المراحل الأولى من النشاط. الحاضنة مشتركة بين الحكومة، قطاع الأعمال الخاص، الجامعات والمؤسسات المالية، المكاتب القانونية والمتخصصين في الابتكار والتقنية.[22]

تعتبر الحاضنة من أكبر الحاضنات في العالم، حيث تحتضن حوالي 700 شركة مبتدئة. ساهمت الحاضنة خلال الفترة 2014–2016 في تخريج 65 مؤسسة محتضنة وفي إيجاد 500 فرصة عمل.[23]

تقدم الحاضنة مجموعة من الخدمات، منها:[24]

- برامج تدريبية في مجال الأعمال؛
- مساعدة الشركات المبتدئة على تحسين جودة المنتجات والخدمات؛
- توفير التمويل؛
- تأجير المباني والتجهيزات مقابل رسوم شهرية منخفضة التكلفة.
- تقديم استشارات في العديد من المجالات.

خاتمة

تعد الحاضنة المشتركة من النماذج الناجحة عالميا، نتيجة مجموعة المزايا التي توفرها الشراكة مع مختلف الجهات الفاعلة في قطاع الأعمال من حكومة وقطاع خاص وجامعات وغيرها. توفر الحاضنة المشتركة مجموعة من المزايا تضمن فعاليتها في مساعدة المؤسسات المحتضنة، وذلك من خلال:

– مزيج تمويلي متعدد الأطراف يضمن الاستدامة المالية للحاضنة؛

– إدارة تشاركية متعددة الأطراف ذات كفاءة عالية؛

– خبرة كبيرة في قطاع الأعمال يوفرها القطاع الخاص؛

– أفكار إبداعية تحقق الأرباح التي يصبو إليها القطاع الخاص.

إن ضمان نجاح نموذج الحاضنة العامة/ الخاصة يستوجب:

– وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحدد العلاقة بين القطاع العام والخاص؛

– تحديد مسؤوليات كل من القطاع العام والخاص بوضوح؛

– تأمين درجة عالية من الشفافية؛

– التركيز على تعيين مدراء حاضنات أكفاء مع ضرورة الاستثمار في تنمية المهارات القيادية لمدراء الحاضنات؛

– تصميم نظام رصد وتقييم لبرنامج الحاضنة.

[1] M. von Zedtwitz, Classification and management of incubators, Int. J. Entrepreneurship and Innovation Management, p178.
[2] Chinadaily, China tops the world in incubators, makerspaces, 2017.
[3] National Business Incubation Association, Guidelines for Implementing First-Class Business Incubation Programs, p20.
[4] NATIONAL ENTREPRENEURSHIP NETWORK, Guidelines - Metrics & Milestones For Successful Incubator Development, Department of Science & Technology, Govt. of India, 2013, p 18.
[5]معهد البحوث والاستشارات جامعة الملك عبد العزيز، نحو مجتمع المعرفة، حاضنات الأعمال، الإصدار الثالث، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2005، ص 21.
[6]VASILY RYZHONKOV, Key Services of Business Incubation Program (Part 2 of 3).

[7]OECD, PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIP (PPP).
[8] INTERNATIONAL MONETARY FUND, Public-Private Partnerships, Prepared by the Fiscal Affairs Department, 2004, p2.
[9]المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مشروع القانون رقم 12-86 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المغرب، 2014، ص 11.
[10]البنك الدولي، الشراكات بين القطاع العام والخاص.
[11]وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دليل أحكام وإجراءات عقود الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص، ص 24.
[12]World Bank Group, Business Incubation Definitions and Principles , infoDev, Washington, USA, 2009, p52.
[13] Georgina Lyons, Business ownership Types of business ownership / responsibilities, investment & profits, 2015. disponible sur le site www.slideplayer.com (consulté le 02/12/2017)
[14] Ibid.
[15] World Bank, Global Good Practice in Incubation Policy Development and Implementation, Washington, 2010,P29.
[16] Ibid.
[17]معهد البحوث والاستشارات جامعة الملك عبد العزيز، مرجع سابق، ص22.
[18] [18] World Bank, Global Good Practice in Incubation Policy Development and Implementation, Op.cit, p31.
[19] www.lexington.es/en
[20] Indiana Economic Development Corporation, INCUBATORS & COWORKING SPACES, NORTH CAPITOL AVENUE, INDIANAPOLIS, INDIANA, p8.
[21] UNESCO - Technology Business Incubator Manual, paris, 2005, p84.
[22] www.btc-twente.nl/en/
[23] www.btc.org
[24] Ibid.

دور حاضنات الأعمال في تطوير القدرات التنافسية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة: تجارب واقعية

الدكتور :شريف مراد
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

أ. موساوي سارة
جامعة قسنطينة

مقدمة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة احد الركائز الأساسية وأهم محركات عجلة التنمية في الاقتصاد والمعلوم ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام بالغ في المجتمعات المتقدمة حيث تقدم لها كافة التسهيلات والدعم اللازم لتامين انطلاقة سليمة تستطيع النهوض والتطور مع الوقت، ففضلا عن إنها تقوم على الابداع والابتكار وتقديم حلول جديدة تعتبر من أكثر القنوات التي تستوعب إعداد عمال كبيرة تساهم في تخفيض معدل البطالة.

ونظرا لوجود هذه المؤسسات في بيئة شرسة شديدة المنافسة وحتى يمكن ضمان استمراريتها وتطورها لمواجهة المنافسة برزت مؤخرا اهمية منظمات اعمال مستحدثة تهدف الى تحديث مفهوم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار تفعيل حاضنات الاعمال التي لها دور كبير في مرافقة هذه المؤسسات من خلال تطوير المبادرات الابداعية التي تدعم تطور مشاريع الاعمال ودعم امكانية التسويق التجاري للأفكاروتحسين تطور نمو المشاريع الفعالة وصولا الى الاستدامة ،هذا ما جعل حاضنة الاعمال ينظر لها على اساس مشروع تنموي متكامل لتبني مرافقة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتامين حظوظ نجاحها واستمراريتها، الا انها تواجهها صعوبات في كثير من الدول وخاصة الدول النامية كما هو الحال في الجزائر وذلك لوجود صعوبات لمرافقة الكثير من المؤسسات.

تأتي هذه المداخلة كمحاولة لإبراز نجاعة حاضنات الاعمال وكيفية دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنتطرق الى بعض تجارب دول عربية و منها الجزائرفي مجال حاضنات الاعمالو التي اخذت شكل هياكل واليات وهيئات دعم وسيتم التطرق اليها بشكل مختصر وبناءا على ماسبق ذكره يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة حاضنات الاعمال في دعمالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تجارب بعض الدول العربية بما فيها الجزائر؟

وبهدف الاجابة على الاشكالية السابقة والالمام بمختلف جوانب موضوع البحث سنتطرق الى المحاور الاتية:

المحور الاول:الاطار المفاهيمي لحاضنات الاعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المحور الثاني:مساهمة حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(تجارب بعض الدول العربية)

هدف البحث: يهدف البحث الى مايلي

- اعطاء اطار مفاهيمي حول حاضنات الاعمال و اهميتها وتجارب بعض الدول العربية في هذا المجال؛

- تحديد طبيعة حاضنات الأعمال كآلية جديدة لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما تساهم في التنمية الاقتصادية؛

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لحاضنات الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا:حاضنات الأعمال

ـ مفهومها :

إن فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة المحيطة بهم، وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من أجل رعايتهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يتأكد أخصائي الرعاية من صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين.

تعرف حاضنات الأعمال بأنها: "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها للمبادرين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق"[1].

كما تعرف بـ "التنمية الناجحة للشركات والمشروعات من خلال مجموعة من الأعمال لدعم الموارد والخدمات، المقدمة والمنسقة من طرف إدارة الحاضنة، والمعروضة من خلال شبكة اتصالاتها"[2].

ويصفها تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003م بأنها "تمثل نمطاً جديداً من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها"[3]

مما تقدم يتبين أن حاضنة الأعمال ما هي إلا مكان محدد يعمل على استضافة المشروعات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار. هذا المكان يوفر جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة، والتي تشمل:

- الخدمات الإدارية (إقامة المؤسسات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات... الخ)؛
- خدمات السكرتارية (معالجة النصوص، تصوير المستندات، الاستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الإنترنت، استقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات الهاتفية... الخ)؛
- الخدمات المتخصصة (استشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعير وإدارة المنتج، خدمات تسويقية... الخ)؛
- الخدمات التمويلية (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أوالبرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة... الخ)؛
- الخدمات العامة (الأمن، أماكن تدريب، أجهزة الإعلام الآلي، المكتبة...الخ)؛
- المتابعة والخدمات الشخصية(تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة... الخ).

ـ انواع الحاضنات :

- يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى عدة أنواع حسب اختصاصها أو الهدف الذي تنشأ من أجله إلى الأنواع التالية[4]:

- **الحاضنة الإقليمية:** تخدم هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة أوخدمة أقليات معينة أوشريحة من المجتمع مثل المرأة.
- **الحاضنة الدولية:** تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا، كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج.
- **الحاضنة الصناعية:** تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية والخدمات المساندة حيث يتم فيها تبادل المنافع والمعارف بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة للحاضنة مع التركيز.
- **حاضنة القطاع المحدد:** تهدف هذه الحاضنة إلى خدمة قطاع أونشاط محدد مثل البرمجيات أوالصناعات الهندسية على سبيل المثال، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.
- **الحاضنة التقنية:** تتميز المشروعات الصغيرة داخل الحاضنة بمستوى التقنية المتقدم مع استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة.
- **الحاضنة البحثية:** عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل حرم جامعي أو مركز أبحاث لتطوير أفكار وأبحاث الأساتذة والباحثين من خلال الاستفادة من الورش والمخابر الموجودة بالجامعة أو مركز البحث.
- **الحاضنة الافتراضية:** هي حاضنة بدون جدران، تقدم جميع الخدمات المعتادة باستثناء الإيواء أي العقار الذي يتوفر بالأنواع السابقة.
- **حاضنة الإنترنت:** تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج. وتعود ريادة حاضنات الإنترنت إلى ديفيد ويثرول الذي أسس سنة 1995حاضنة CMGI، ويبلغ روس الذي أسس سنة 1996حاضنةIdéal LAB.

أهداف حاضنات الأعمال

- تهدف حاضنات الأعمال أساسا إلى احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل على تحقيق الآتي:[5]

- تقليل تكاليف بدء النشاط؛
- تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المشروع؛
- تقليل الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروع وتطوير إنتاجه؛
- تجنب الأخطاء وتقليل ازدواجية الجهود مما يؤدي إلى ضغط التكاليف؛
- إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الفنية، المالية، الإدارية والقانونية التي تواجه المشروع؛
- زيادة معدلات النجاح، تشجيع الأفكار المتميزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة؛
- مساعدة المؤسسات على التوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أومجالات جديدة من النشاط؛
- تدعيم مفهوم التعاون بين المشروعات.

أهمية حاضنات الأعمال:

يمكننا استشفاف أهمية حاضنات الأعمال من خلال أدوارها الإستراتيجية المتوقعة، والتي نحاول تلخيص أهمها في النقاط التالية[6]:

- تقدم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.
- تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته.
- تشجع المستثمرين غير التقليديين والمغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أوالمخاطر.
- تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج.
- توفر فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية وتساعدهم على البدء على نحو صحيح وتجاوز الطرق الوعرة في بداية حياتهم ولعل أبرزها البيروقراطية التي تنعكس في (القروض، الضمانات، آليات التأسيس وغيرها).
- تعمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة.
- تؤهل جيلا من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد.
- تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية.
- تفتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري**
- حسب المادة الخامسة من القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ بتاريخ 10 جانفي 2017المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان:[7]
- المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات.
- تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا (عدد الأشخاص المستخدمون: العدد الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي).

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري، أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري (السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل، ومجموع الحصيلة هي المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا).

- أن تستوي معيار الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدر 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات الأخرى.

خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أهم الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:[8]

- مرونة الإدارة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل وبساطة هيكلها التنظيمي كما أنه لا توجد بها لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرار.

- قوة العلاقات بالمجتمع: من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المحيط بها الذي تستفيد منه في الترويج لمنتجاتها.

- الآثار الاجتماعية: فهي تساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة ومكافحة الفقر، وكذلك تحسين المستوى المعيشي للعائلات.

- المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين: ومن أهم المزايا التي تتمتع بها هاته المؤسسات والتي تجعلها تتفوق بها على المؤسسات الكبرى هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط مواردها البشرية، نظرا لقلة العاملين وأسلوب وطريقة اختيارهم، كذلك الإشراف المباشر من مالكيها يسمح بوضوح الرؤية وسير الأمور بشكل فعال.

أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

- توصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المحرك الأساسي للعديد من الاقتصاديات في العالم النامي، حيث تمثل بالمتوسط أكثر من 90% من إجمالي عدد المؤسسات، وتستقطب حوالي 50-60% من إجمالي العاملة على العيد الوطني[9]، لذا تشكل هذه المؤسسات مورد مهم يخلق فرص العمل ويساعد على الابتكار الاقتصادي والتجديد الإقليمي[10]، ومصدرا للديناميكية الاقتصادية والمنافسة فهي تحفز روح المبادرة ومشاركة المهارات بحكم تمتعها بوجود جغرافي أوسع من مثيلاتها من المؤسسات الكبيرة فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم أيضا في عملية تحسين توزيع الدخل[11]، وبالنسبة للجزائر فهي تضم حوالي700ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تشغل أكثر من سبعة ملايين شخص وحسب الإحصائيات الأخيرة لسنة2012، ومايقارب95%من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصنفة في فئة المؤسسات الصغيرة جدا وأغلبها عائلية، وهي متمركزة في الشمال بنسبة60%في المناطق الساحلية و30%في الهضاب العليا، إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة2003-2010 أدى إلى تحقيق زيادة في القيمة المضافة بنسبة معتبرة قدرتب95%، ومن هنا تظهر أهمية هذه المؤسسات بكونها تحقق:[12]

- المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة من اصب العمل بالمؤسسات الكبرى.
- ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص.
- الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد.
- ارتفاعمعدلاتالمردوديةللمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةمقارنةبالمؤسساتالاقتصاديةالعمومية.
- العمل على توفير سلع وخدمات للاستهلاك النهائي.
- سهولةتوزيعمنتجاتهذهالمؤسساتيقللمنتكاليفالتخزين،ممايؤديإلىتسويقالسلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة

المحور الثاني: مساهمة حاضنات الاعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجارب بعض الدول العربية)

أولا :<u>تجربة حاضنات مصر</u>

- أنشأت الحكومة المصرية سنة 1991 ما يشبه حاضنات الاعمال تحت مسمى الصندوق الاجتماعي للتنمية بقرار جمهوري رقم 1991/40 هدف هذا الصندوق هو:[13]

- تعبئة الموارد المالية والفنية العالمية والمحلية لدعم القدرة المالية والتنظيمية والفنية والادارية للمؤسسات الصغيرة في مجال الانتاج والخدمات؛

- تقديم نفس الخدمات والمساعدات المقدمة من طرف حاضنات الاعمال ماعدا توفير موقع المشروع والتسهيلات المكتبية والاتصالات؛

- وفي منتصف التسعينات اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية حاضنات الاعمال التكنولوجيا كآلية لدعم اقامة المؤسسات الصغيرة وتنمية مهارات العمل الحر لدى المبادرين التقنيين ،ففي مارس 1995 تم اشهار انشاء الجمعية المصرية لحاضنات المؤسسات الصغيرة وهي جمعية غير حكومية.

- لقد حقق الصندوق خطة لإنشاء30 حاضنة في مصر تم انشاء 15 حاضنة قبل سنة 2003 حيث تستوعب الحاضنة الواحدة حوالي 40 مشروع (مؤسسة صغيرة)ليتم التخرج بعد 3 سنوات مع بقثاء علاقة انتساب لمساعدة المؤسسات بعد تخرجها.

- تقدر تكلفة الحاضنة من 2 الى 3 ملايين جنيه مصري ما بين تأهيل الموقع والتشغيل لمدة 3 سنوات. وتدعم الحاضنة ماديا خلال اول ثلاث سنوات لتغطية مصاريفها ثم تعتمد ذاتيا على مواردها.

ومن امثلة هذه الحاصنات ما يلي :

- حاضنة المنصورة وتلا واسيوط(حاضنات للصناعات العادية والحرفية المميزة وذات الجودة العالية) تعتمد على تكنولوجيا بسيطة في تقديم الخدمات كما تعتمد المشروعات ذالت المعرفة والمعلومات.

- حاضنة التبين وجامعه المنصورة (حاضنات تكنولوجية):لها علاقة بالجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية

- حاضنة الاسكندرية: حاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتكنولوجيا الحيوية

ثانيا: تجربة حاضنات المغرب

تم تأسيس أول حاضنة بالمغرب عام 1988 تحت مسمى "فضاء المقاولات"، وقد قام بذلك البنك المصرفي المغربي الشعبي، وذلك بعد تقديم البنك لبرنامج قروض مخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد حدد مهام الحاضنة بالشكل التالي:

1- توفير الامكانيات الأساسية والدعامة لبدء المشروع مثل المكان والمرافق.
2- مساعدة المشروع في إعداد الدراسات اللازمة مثل دراسة الجدوى والسوق.
3- توفير مركز خاص لتقديم الاستشارات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أثناء البدء والتأسيس.
4- توفير الخدمات للمشروعات وعلى رأسها الخدمات المالية والإدارية والمالية والتسويقية.
5- نشر الوعي المجتمعي حول فكرة الحاضنة دورها في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ولا تختلف طبيعة الخدمات التي تقدمها الحاضنة المغربية عن تلك التي أوردناها سابقاً في التجارب السالف ذكرها.

ثالثاً: تجربة حاضنات تونس

كان إنشاء حاضنات الأعمال في تونس على يد وكالة الصناعة والهيئات اخرى حكومية، وجاء ذلك كجزء من استراتيجية التدريب المهني التي تبناها رئيس الجمهورية التونسي، حيث امر بإنشاء حاضنات الأعمال بدعم الشباب الذين يرغبون بإنشاء مشاريعهم الخاصة، ودعم المشروع في مرحلة البدء وتسهيل اندماجهم في الاقتصاد التونسي، ولم تكن أهداف حاضنات التونسية تختلف كثيرا عن التجارب السابقة لذا سوف نقوم بإجمالها فيما يلي:

1- ربط الحاضنات بالجامعات.
2- دعم المشروعات الصغيرة في مجال التكنولوجيا المتطورة.
3- دعم المشرعات الصغيرة من أجل زيادة قدرتها التنافسية محلياً ودولياً.
4- إنتقاء المشروعات المحتضنة.
5- توفير الخدمات الاساسية والمالية للمشروعات.

رابعا: تجربة حاضنات سوريا

تأسست حاضنة ثقافة المعلومات و الاتصالات التي تتبع للجمعية العلمية للمعلوماتية السورية سنة 2006بالتعاون مع وزارة الاتصالات و الثقافة، بعد أن بدا الاعداد لها منذ عام 2004 اعتمادا على دراسة اعدتها الاسكوا، تلا ذلك تحضير المقر الخاص للحاضنة حيث تم الانطلاق من ضرورة ارتباطها بالجامعة فتم تجهيز المستلزمات و تامين التجهيزات و الموظفين و تشكيل مجلس امناء الحاضنة من اشخاص على تواصل مباشر بالثقافة و المعلوماتية، حيث تم وضع لائحة داخلية اولية .فيما يخص الية احتضان المشاريع المتبعة في الحاضنة و شروط القبول، يبدا الاحتضان الاولي للمشاريع على مدى شهرين و حتى 4 اشهر حيث يتم القبول تبعا للفكرة الاولية و مدى قابليتها للنجاح و الاستمرار . تقدم للحاضنة 10 مشاريع ثم اختيار سبعة منها ثم تقييمها من قبل لجنة فنية للقبول بناءا عل خطة عمل طورها المحتضن خلال مرحلة الاحتضان

الاولي . حاليا تمت دراسة 30 مشروع قدم منها 8 للجنة القبول حيث اطلعت على هذه المشاريع لتعرض لاحقا على مجلس امناء الحاضنة مع تقييم اللجنة لتحديد المشاريع المقبولة .

تتضمن خطة عمل الحاضنة حتى نهاية العام اقامة ورشة عمل اقليمية حول ريادة الاعمال و ادارة الحاضنات و تفعيل التعاون مع المدينة التكنولوجية في اصفهان بإيران و استقطاب مجموعة جديدة من المشاريع عن طريق النشاطات التي تقوم بها الحاضنة، اما تقييم الحاضنة بمسابقة لاختيار بعض المشاريع المتميزة في الجامعة تحت شعار" فكرة قد تغير العالم" لتشجيع الطلاب على التفكير الابداعي و التقدم بمشاريع عملية تبتعد عن النماذج النظرية الأكاديمية. كما تنظم الحاصنة محاضرات تعريفية و تشارك في برامج المشاريع الصغيرة لاستخدام تقنيات المعلومات و الإتصالات في الاعمال تخدم الحفاظ على البيئة و التقليل من الفقر و التنمية الاجتماعية، اضافة الى السعي للانضمام للمنظمات العالمية و الشبكات الاقليمية و الحدائق العلمية.

اصحاب المشاريع المحتضنة هم خريجون جامعيون جدد و بعضهم ما يزال على مقاعد الدراسة و من المشاريع التي تتحضر للتخرج من الحاضنة بعد مرور سنتين على دخولها ،مشروع "شام"4 الذي يقدم موقعا للإعلان و المبيعات العقارية دون وسيط على شبكة الانترنت، بينما يقوم مشروعان اخران قيد التخرج على انشاء مجلات الكترونية تعمل في مجال الرسوم الالكترونية و انتاج افلام رسومية ثلاثية الابعاد، و الاخر على انشاء مجلات الكترونية للتصميم و الرسوم الحاسوبية.

خامسا: <u>تجربة حاضنات الجزائر</u>

تعتبر حاضنة الاعمال كمفهوم جديد في الجزائر، حيث تم اصدار مرسوم تنفيذي رقم 03-78 فيفري 2003 للتعريف بنظام و انواع حاضنات الاعمال و الهيئات العامة و المنظمات التي تديرها.

فقد تكون حاضنة الاعمال عامة او خاصة، مؤسسة صناعية او عمومية او تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح، شركة تجارية[14] .

يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20الى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الادارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة، و تتخرج المؤسسة المحتضنة بعد 18 الى 36 شهر.

تمول حاضنات الاعمال في الجزائر عن طريق: المساعدات العمومية (محلية، وطنية، دولية)-الايرادات المتعلقة بالعقارات (الايجار)- الإيرادات المتعلقة بخدمات معينة

ومن الهياكل و الاليات التي تهدف الى دعم الاستثمار و المؤسسات الصغيرة (المقاولين الناشئين)في الجزائر نجد:

- ✓ **وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI)**:و التي قد استبدلت بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)لكنها لم تحقق الاهداف المرجوة و ذلك لعدة اسباب منها مركزية هيكلها في العاصمة الامر الذي صعب تدفق المعلومات و عدم تحديد سياسات واضحة و الخاصة بترقية الاستثمارات.

✓ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ):** والتي تهدف لمساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة، و هذا بدوره يساهم في تخفيض معدل البطالة .لكن النتائج لم تصل الى الاهداف المسطرة لعدة اسباب منها :ضمان القرض و ضعف المعلومات ...الخ

✓ **مركز دعم الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مدينة وهران (الغرب الجزائري):**

يقدر عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مدينة وهران ب 12367 مؤسسة لهذا تم انشاء هذا المركز الجهوي في اطار البرنامج الاوروميتوسطيMEDAحيث يهدف هذا الاخير الى منح فرصة تطوير مؤسسات المستثمرين المتعاملين الاقتصاديين و ضمان تأهيلها .

و تتعلق بهذا المركز ثلاث جوانب رئيسية من اجل تحسين المحيط العام للصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي:

- تكوين الخبراء الذين سيشكلون وحدة تسيير البرنامج، و التي تتكون من خمسة متخصصين اجانب و ثلاثة جزائريين؛
- ادارة التمويل المتاح لفائدة المستثمرين في اطار برنامج MEDAوالممول بالاشتراك ما بين الاتحاد الاوروبي(50 مليون أورو) و الجزائر (5 مليون أورو) و مساهمة المؤسسات (4 مليون أورو)؛
- تطوير جودة المنتوج الوطني حتى يكتسب القدرة التنافسية في السوق الدولية؛

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق ذكره يمكن القول بان حاضنات الاعمال من الاليات الهامة و المتطورة في عالم اليوم و التي بدورها تساعد في القضاء غلى المشكلات الاقتصادية و غيرها التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل دول العام و خاصة الجزائر

و مما تم تقديمه يمكن الخروج ببعض التوصيات :

- ضرورة تهيئة الظروف المادية و البشرية للإنشاء حاضنات الاعمال على مستوى الجامعات؛
- ضرورة تحديد مجالات عمل الحاضنات و الاهتمام بشكل كبير بمجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال؛
- ايجاد صندوق خاص للإنشاء حاضنات متخصصة في كافة انحاء ولايات الجزائر و لتقديم كافة اشكال الدعم المادي و الفني لهذه الحاضنات؛
- ضرورة متابعة الشباب المستفيد من الحاضنات بعد الخروج بمشاريعهم و محاولة مساعدتهم للنهوض بأعمالهم و لو بفترة زمنية محدودة حتى تستطيع المؤسسة الاعتماد على نفسها بشكل تام؛
- نشر الوعي في اوساط المستثمرين و رجال الاعمال للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات؛

[1]- الحناوي،محمد صالح واخرون-2001 حاضنات الاعمال- الدار الجامعية ،الاسكندرية، مصر، ص 26 -

2- الشبراوي ،عاطف ابراهيم،2005،حاصنات الاعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية،منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة،ايسبيسكو،الرباط،المغرب

3-المكتب الاقليمي للدول العربية ،2003،تقرير التنمية الانسانية العربيةللعام 2003 ،برنامج الامم المتحدة الانمائي،المطبعةالوطنية،عمان،الاردن،ص 101

- نبيل محمد شلبي،دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الابداع العربي،مجلة افاق اقتصادية،العدد97،جامعة دبي،2004،ص123-124[4]

[5]-عبد الرزاق خليل،نور الدين هناء،دور حاضنات الاعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة والدول العربية ،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،17ن18،افريل 2006،جامعة ورقلة ،ص 612

[6] -السنوسي، رمضان والدويبي عبد السلام،2003،حاصنات الاعمال والمشروعات الصغرى ،المركز العربي لتنمية الموارد البشرية ، دار الكتب الوطنية ،بن غازي، ليبيا، ص 22

[7] -المادة 05 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438هـ الموافق لـ:10 جانفي 2017م المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 65، المؤرخة 12 ربيع الثاني 1438هـ الموافق لـ:11 جانفي 2017م، ص05.

[8] - شريف بوقصبة، علي بوعبد الله، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-2013/05/06، ص03-04، نقلا عن: توفيقعبدالرحيميوسف :إدارةالأعمالالتجاريةالصغيرة،دارصفاءللنشروالتوزيع،عمان، 2002 ،ص24.

[9]-Joanne Ciulla, Laura J. Spence, The International Society of Business, Economics, and Ethics Book Series, Springer Publishing, United Kingdom, 2010, P13.

[10]-Kenneth Dyson, Small and Medium Sized Enterprises, Published by Routledge, New York, USA, 2005, P05.

[11]-Globalization of Production and the Competitiveness of Smalland Medium-sized Enterprises in Asia and the Pacific: Trends and Prospects, United Nations publication, Thailand, 2009, P01.

[12] جيلاني بوشرف، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الإقتصاد الوطني، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد الرابع، المجلد السادس، جامعة مستغانم، ص177-178.

[13]- رنا احمد ديب عتياني،حاضنات الاعمال كالية لدعم منشات الاعمال الصغيرة في عصر العولمة ،مجلة روسيكادا ،العدد02،جامعة سكيكدة،الجزائر،ديسمبر2004،ص 118-119

[14] - حسين رحيم، ترقية شبكة دعم الصناعات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :نظام المحاضن، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية كلية علوم التسيير و العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي الاغواط،8-9 أفريل 2002،ص 59-60

التجربة السعودية لحاضنات الأعمال – دراسة نموذج حاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات –

الدكتور: مير أحمد الدكتورة: دغفل فاطمة الدكتورة: أحمد ميلي سمية
جامعة محمد بوضياف المسيلة

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال كنظام داعم لبقاء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. نظرا لما لديها من أهمية استثمارية وتنموية ناتجة عن تكلفة إنشاءها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع، غير أن هذه الصناعات تفتقر إلى الموارد المالية، المادية والبشرية وتتصف بالهشاشة مما قد يعيقها عن مواكبة التطورات الاقتصادية السريعة والصمود أمام التحديات والصعوبات التي تواجهها، لذلك كان لزاما على الدول توفير الدعم اللازم لهذا النوع من الصناعات من خلال ما يعرف بحاضنات الأعمال، التي تعتبر من الآليات الفعالة في بقاء وارتقاء هذا النوع من الصناعات، من خلال تدعيمها بما تحتاجه من عوامل الدعم والارتقاء وهذا ما تم استنتاجه من خلال النموذج المعتمد في هذه الدراسة(برنامج بادر لحاضنات الأعمال) والذي تسعى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية من خلاله إلى تطوير متاجرة التقنية في السعودية.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، برنامج بادر لحاضنات الأعمال.

Abstract :

This study aims at identifying the role played by business incubators as a support system for the survival and advancement of small and medium enterprises. Due to the importance of investment and development due to the cost of low establishment and wide geographical spread, but these industries lack financial resources, material and human and fragile, which may hinder them to keep pace with rapid economic developments and to withstand the challenges and difficulties faced, The support needed for this type of industry through the so-called business incubators, which are effective mechanisms in the survival and development of this type of industries, by supporting them with the necessary support and upgrading factors, which was derived through the adopted model P This study (Bader Business incubators program), which King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST) seeks to develop the technology trading in Saudi Arabia.

Keywords: Business Incubators, Bader Business Incubators Program.

مقدمة:

إن ما يحدث في عصرنا من تغيرات متسارعة ومواكبة للمجالات كافة يمثل نقطة تحول نحو الكثير من المفاهيم الجديدة والمتميزة التي تتيح فرصة النمو والرقي للمؤسسات بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام، وقد اخذ الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمنبثقة من الأفكار الإبداعية وأصحاب الريادة في مجال الأعمال يزداد يوما بعد يوم إدراكا لأهمية دورها في الاقتصاد الوطني، ويأتي هذا الاهتمام بهذا المجال بسبب انتشاره في مختلف المدن إلى جانب تنوع نشاطاته التي أصبحت تشمل قطاعات مختلفة من الأعمال. وتلعب المشاريع الصغيرة دور المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي لما تتمتع به هذه المشاريع من سمات مميزة كالمرونة والقدرة على التغيير السريع بما يناسب البيئة المحيطة إلى جانب القدرة على الابتكار والتطوير وتشغيل القوى العاملة كعنصر أساسي لهذه المشاريع انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هو الدور الذي يلعبه برنامج بادر كحاضنات أعمال في إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية؟

المحور الأول: حاضنات الأعمال/الإطار ألمفاهيمي.

المحور الثاني: التجربة السعودية لحاضنات الأعمال– **دراسة نموذج حاضنات بادر**–

المحور الأول: حاضنات الأعمال/ الإطار ألمفاهيمي.

أولا. ماهية حاضنات الأعمال

1. تعريف حاضنات الأعمال:

فكرة الحاضنات مستوحاة من الحاضنة التي يتم وضع الأطفال فيها فور ولادتهم من اجل تخطي صعوبات الظروف الخاصة بهم، وذلك عن طريق تهيئة كل السبل من اجل رعايتهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يتأكد أخصائي الرعاية من صلابته وقدرته على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين.(01)

إذن تعرف حاضنات الأعمال على أنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات واليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها بين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق.(02)

ومنه فالحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز، مناسب، به كل الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الصغيرة.(03)

مما تقدم أن حاضنات الأعمال ما هي إلا مكان محدد يعمل على استضافة المشروعات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار وهذا المكان يوفر جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة، والتي تشمل:

- حاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية والمتركزة في جذب مشروعات الأعمال الزراعية والصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة، وحاضنات تكنولوجية تهدف إلى الاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة؛
- حاضنات الأعمال الدولية والتي تركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية والاتجاه إلى الأسواق الأجنبية؛[04]

2. **أهداف حاضنات الأعمال:** لحاضنات الأعمال العديد من الأهداف منها:

- تقديم خدماتها للمشروعات التي هي داخل وخارج الحاضنة إضافة لتنمية مهارات العمل الحر على إدارة المشروع؛
- تحقيق معدلات نمو عالية للمشروع بالخدمات التي تقدمها الحاضنة، ورعاية المشروعات الجديدة؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية في الأقاليم والمناطق والمدن التي تعاني من الكساد؛
- دعم وترويج أنشطة التصدير وتوسع قاعدة السوق المحلي والدولي وخلق فرص عمل دائمة؛
- مساعدة المشاريع الصناعية على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها خاصة في مرحلة التأسيس؛
- تسهيل الحصول على مختلف أشكال التمويل والتسهيلات الائتمانية إضافة لربط الحاضنات بشبكة الحاضنات؛[05]
- الحاضنات المفتوحة (دون جدران) وتشمل الحاضنات التي تقام من اجل تطوير وتنمية المشروعات والصناعات القائمة بالفعل في التجمعات الصناعة كمركز متكامل لخدمة ودعم المشروعات والصناعات المحيطة؛
- حاضنات أعمال متخصصة في أعمال المرأة؛
- حاضنات لاستيعاب المتقاعدين من الجيش والشركات والمؤسسات؛
- إضافة لحاضنات ذات مجالات متخصصة حاضنات إبداعية وسائط متعددة وتصميمات.[06]

كما لحاضنات الأعمال أهمية في توطيد علاقات التعاون بين مختلف الأطراف المعنية(الجامعات، ومراكز البحث، والمجتمع والحكومة، والشركات والعملاء، أو زبائن الحاضنات) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): أهمية حاضنات الأعمال

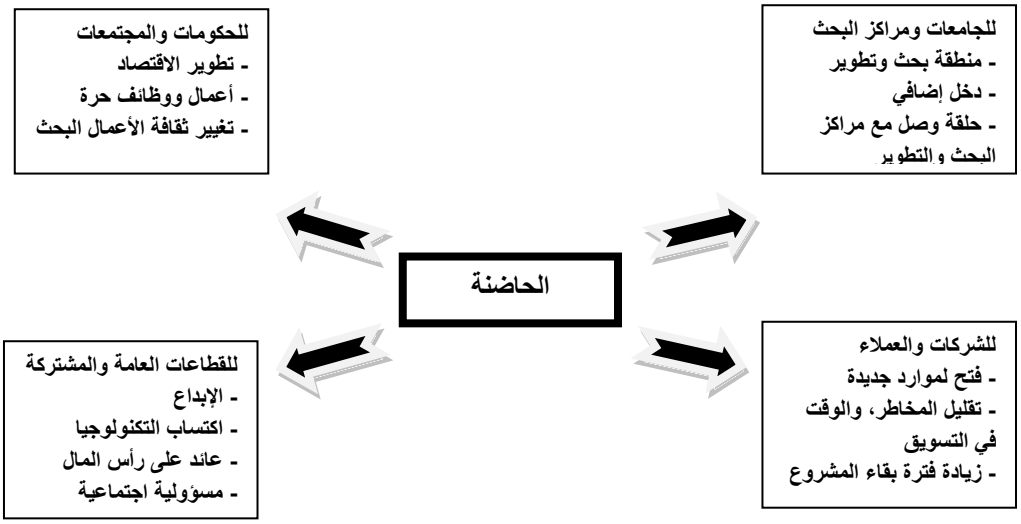

المصدر: عبد الله سعد الهاجري، دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية 12-14 أكتوبر، تونس، ص08.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن لحاضنات الأعمال أهمية كبيرة حيث تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد مناخ وظروف عمل مناسبة لغرض تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنواعها خاصة منها التكنولوجية والصناعية، وتوفير إمكانيات التطور والنمو، بما فيها الدعم الفني والتقني والمالي والاستثمار، وربط المشروع بالسوق.

المحور الثاني: عرض نموذج حاضنات بادر للأعمال السعودية

أولا. التعريف بحاضنات الأعمال السعودية: تأكيداً لجهود مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ممثلة في برنامج بادر لحاضنات التقنية في دعم نشاطات الاحتضان في جميع أنحاء المملكة، قامت المدينة بإنشاء الشبكة السعودية لحاضنات الأعمال(SBIN) في عام 2009م، كجهة إرشادية لمساعدة وتشجيع وتقديم أفضل الممارسات المتبعة لبرامج حاضنات الأعمال.

وتعد شبكة وطنية موحدة تعمل على تطوير ودعم صناعة حاضنات الأعمال في المملكة، وتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تأسيس منشآت جديدة قادرة على توفير فرص استثمارية واعدة تسهم في تعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني، وخلق المزيد من الفرص الوظيفية للشباب السعودي.[07]

1. **الرسالة:** تسعى الشبكة السعودية لحاضنات الأعمال، إلى دعم وإنجاح نشاط حاضنات الأعمال، من خلال تسهيل تبادل الخبرات والمعلومات العلمية والعملية بين حاضنات الأعمال السعودية، وصناع القرار وعملاء الحاضنات والجهات ذات العلاقة.

2. **الرؤية:** أن تكون الشبكة السعودية لحاضنات الأعمال، هي المركز الرئيسي لتبادل جميع المعلومات والخبرات المتعلقة بعمل الحاضنات في المملكة.
3. **الأهداف :** تسعى حاضنات الأعمال السعودية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تبادل الأفكار والرؤى حول أنجح السبل للنهوض بصناعة حاضنات التقنية في المملكة؛
- الاستفادة من الخبرات والمعلومات والتجارب للارتقاء بأداء حاضنات الأعمال السعودية؛
- رفع مستوى الوعي لدى المجتمع السعودي عن أهمية ومزايا الحاضنات التقنية؛
- وضع الخطط والبرامج الطموحة لتحسين أداء حاضنات الأعمال السعودية؛
- توحيد وتضافر جهود كافة القطاعات العاملة في هذا المجال لتطوير ودعم صناعة الحاضنات في المملكة؛
- الاطلاع على تجارب العالم الخارجي والاستفادة منها في تطوير مهارات العاملين بالحاضنات السعودية.

4. **الخدمات:**

- دراسات الجدوى وتخطيط تطوير المفهوم للحاضنة؛
- تدريب موظفي الحاضنة ومراقبة وتقييم أداء الحاضنة؛
- توفير التواصل مع جمعيات حاضنات الأعمال، وشبكات الدعم في جميع أنحاء العالم؛
- دعم التطوير الاحترافي المستهدف لصناعة الحاضنات وفقاً للمعايير الدولية؛
- الوصول إلى شهادات مصادقة الحاضنات و تطوير الأنظمة؛
- تسهيل التواصل مع كافة الجهات ذات العلاقة بصناعة الحاضنات في المملكة؛
- توفير الأخبار والمعلومات والموارد من موقع الشبكة على الإنترنت؛
- التعرف على الفرص المتاحة للنهوض بالحاضنات في المملكة؛
- الاستفادة من التواصل مع الاستشاريين وأصحاب الخبرات عبر قواعد البيانات.

5. **أعضاء الشبكة السعودية لحاضنات الأعمال حالياً:**

- المديرون ومطورو الأعمال والموظفون في الحاضنات بالمملكة.
- الأكاديميون المهتمون بتنمية المشاريع الناشئة والأعمال الحرة؛
- رجال الأعمال ذووا الخبرة؛
- المستشارون في الحاضنات؛
- ممثلو الجهات ذات العلاقة بتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة.[08]

ثانيا. عرض التجربة – بادر لتقنية المعلومات والاتصالات–

1. **التعريف بحاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات:** تأسست حاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات في نهاية عام 2008م، بهدف دعم وتطوير قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة. وتعتبر أول حاضنة يتم إنشاؤها تحت رعاية برنامج بادر لحاضنات التقنية بمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، لتعزيز نمو المشاريع الناشئة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات بالمملكة. ويتمثل عمل الحاضنة كما يلي:

أ. **مجالات عمل الحاضنة:** تمثلت مجالات عمل الحاضنة في الأتي:

- أجهزة الحاسبات والاتصالات؛
- البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات؛
- البرمجيات والحلول؛
- الوسائط المتعددة؛
- تطبيقات الهواتف الذكية.

ب. الرؤية: أن تكون حاضنة أعمال على مستوى عالمي تقدم خدمات متميزة في تنمية الأعمال، وتهيئة بيئة قادرة على الإبداع، وتطوير وترويج صناعة تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة.

ت. الرسالة: تحفيز النمو الاقتصادي والتوظيف وتطوير المهارات من خلال ريادة الأعمال وتطوير المشروعات والشركات وتسويق التقنية في مجال تقنية المعلومات والاتصالات.

ث. الأهداف:

- المساعدة على تجاوز المراحل الأولى من التأسيس والنمو، والتي تصنف على أنها من أصعب المراحل في عمر أي منشأة تجارية؛
- تحفيز الابتكار وروح المبادرة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات؛
- إيجاد فرص استثمارية في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات؛
- تشجيع ورعاية وتنمية صناعة المعلومات والاتصالات في المملكة؛
- المساهمة في إيجاد فرص وظيفية جديدة.

وتعتبر حاضنة بادر خطة وطنية للعلوم والتقنية والابتكار تحدد السياسة بعيدة المدى لتطوير الاقتصاد المعرفي في المملكة العربية السعودية وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(02): نشأة بادر

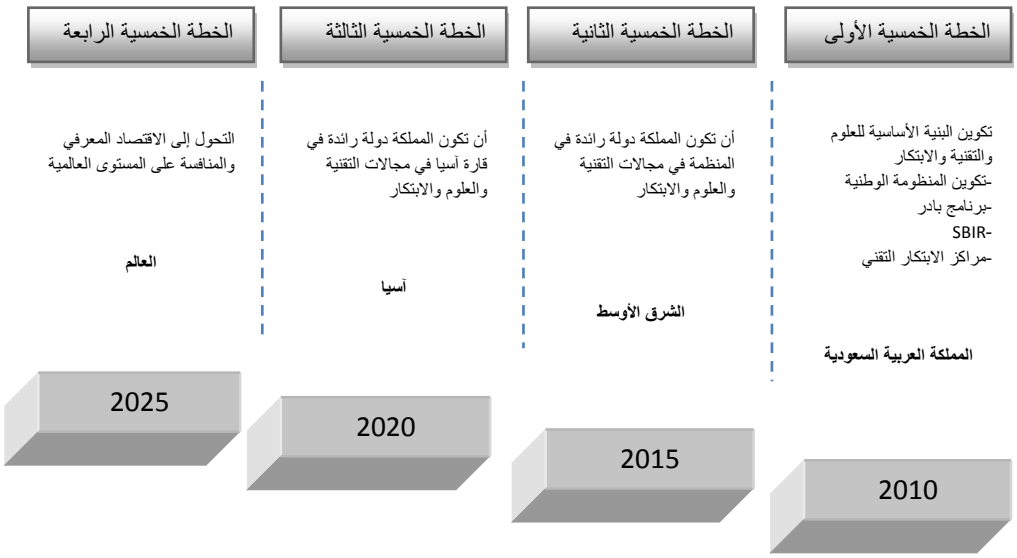

المصدر: محمد الحزيمي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في الخليج، ص02.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الخطة الوطنية السعودية لحاضنات الأعمال تعمل على إنشاء حاضنات على المدى البعيد لتطوير الاقتصاد المعرفي في المملكة، حيث عملت على إنشاء حاضنات على المستوى المحلي منها تكوين البنية الأساسية للعلوم التقنية والابتكار وصولا إلى إنشاء مراكز الابتكار التقني وكان ذلك على المستوى المحلي وكان ذلك منذ 2010، وسعت المملكة أن تكون دولة رائدة في المنطقة في مجالات التقنية والعلوم والابتكار على مستوى الشرق الأوسط وكان ذلك منذ 2015، وبما أن مخطط المملكة كان على المدى البعيد وبالتالي فهي تسعى أن تكون رائدة في قارة آسيا في مجالات التقنية والعلوم والابتكار، وتحولها إلى اقتصاد معرفي والمنافسة على المستوى العالمية وذلك في 2025.

2. **الخدمات** (بادر لتقنية المعلومات والاتصالات): تمثلت خدمات بادر لتقنية المعلومات والاتصالات كما هي مبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(03): خدمات بادر لتقنية المعلومات والاتصالات

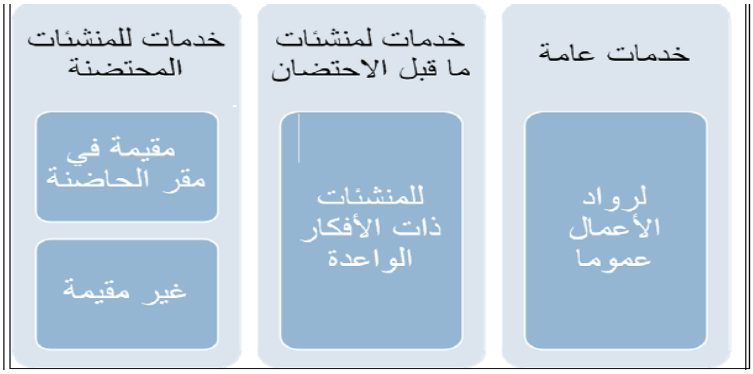

المصدر: عبد العزيز الحرقان، حاضنات التقنية ومنظومة الإبداع، الموقع الالكترونيwww.badirICT.com

نلاحظ من الشكل في الأعلى أن حاضنات بادر لتقنية المعلومات والاتصالات تمثلت خدماته على النحو الأتي:

- **خدمات رواد الأعمال:** تمثلت خدمات رواد الأعمال في العناصر التالية:
  - ورش عمل لريادة الأعمال؛
  - برامج تطوير نشاطات متاجرة التقنية؛
  - لقاءات وندوات في مجالات خدمات الحاضنة الرئيسة؛
  - التنسيق بين المخترع ورجال الأعمال المهتمين.
- خدمات ما قبل الاحتضان: تقدم" بادر لتقنية المعلومات والاتصالات عدد من الخدمات للمنشئات قبل أن يتم قبولهم ضمن الحاضنة وتشمل:
  - تحويل الفكرة إلى منتج أو خدمة تجارية؛
  - تنمية خطط العمل؛
  - الأبحاث والتطوير.
- **خدمات بادر لتقنية المعلومات والاتصالات:** تمثلت خدمات بادر لتقنية المعلومات والاتصالات فيما يلي:
  - **تطوير الأعمال والإدارة:** وتمثلت في الخدمات الإدارية والمكتبية بالإضافة إلى المعارف المحاسبية والقانونية والتسويقية.
  - **المساعدة في التمويل وتوفير الوصول مصادر رؤوس الأموال:**
  - لمساعدة الشركات والمؤسسات المقيمة والشركات والمؤسسات غير المقيمة في الحصول على تمويل أثناء فترات النمو من البرامج التالية:
    - ✓ البرنامج الأول بالتعاون مع بنك التسليف والادخار السعودي

✓ البرنامج الثاني هو برنامج التمويل بالمشاركة في رأس المال، من خلا ل صندوق المال الجريء بالاشتراك مع شركة الاتصالات السعودية.

- **بناء العلاقات التجارية ونشاطات المعرفة:** مساعدة المؤسسات والشركات الأعضاء في تطوير شبكات علاقات تجارية و بناء المعرفة المطلوبة لازدهار ونمو أعمالهم التجارية وتعزيز تعاون المخترعين والمبتكرين مع رجال الأعمال،والعمل على تقديم مجموعة من الخدمات التعليمية والتدريبية والاستشارية من قبل أعضاء اللجنة الإرشادية.
- **البنية التحتية الفعلية والتقنية:** توفر مساحات مكتبية بمدينة الرياض والمتمثلة في خدمات بنية تحتية شاملة مثل الانترنت والاتصالات وأمن الشبكات والمعلومات وإتاحة المختبرات ومعامل الأبحاث.
- **الخدمات المعدة حسب الحاجة:** العمل مع الأعضاء الجدد لتحديد احتياجاتهم، وصياغة مجموعة من الخدمات لتلبية هذه الاحتياجات، مع تقديم الخدمات المعدة حسب الحاجة بصفة مستمرة أثناء فترة الاحتضان.
- **الخدمات المشتركة:** يقوم بدورات قصيرة في عدة مجالات مثل:
  - تخطيط الأعمال، التسويق وأبحاث السوق، تنمية الموارد البشرية، إدارة العمليات، إدارة المشاريع؛
  - إدارة التقنيات، حماية الملكية الفكرية، الحسابات المالية، ميزان ية رأس المال، جمع رأس المال؛
  - التخطيط المالي وإدارة المخاطر، مهارات الاتصالات، تطوير خطة عمل ناجحة.

أ. **أنواع الخدمات المقدمة من برنامج بادر:** يقدم برنامج بادر ما يزيد عن 50 خدمة تندرج تحت 8 أصناف موجهة إلى مشاريعه المحتضنة والتي يسعى من خلالها إلى المساعدة على تجاوز المراحل الأولى من التأسيس والنمو والتي تصنف على أنها من أصعب المراحل في عمر أي منشاة تجارية ومحاولة تذليل المعوقات في سبيل تحقيق النجاح.

3. شروط قبول الاحتضان: تمثلت شروط الاحتضان لبادر في الآتي:

- أن يكون المشروع مبني على الابتكار وفي مجال تقنية المعلومات والاتصالات؛
- أن تكون فكرة المشروع قابلة للتطبيق؛
- أن يكون الرائد قام بتطوير خطة التمويل ولديه معرفة بالسوق والمنافس؛
- أن يكون هناك تناغم بين أعضاء الفريق ولديهم خلفية إدارية؛
- أن يكون الرائد قد وصف فرصة النجاح لمشروعه بوضوح؛

- أن يكون المشروع بنسبة لا تقل عن 51% من السعوديين؛
- توفر نموذج أولي للمشروع.

و. **المشاريع المحضنة من طرف بادر:** يقوم برنامج بادر بإدارة خمس حاضنات تقنية تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال التقنية الممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): حاضنات بادر لتقنية المعلومات والاتصالات

المصدر: محمد الحزيمي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في الخليج، ص06.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن حاضنة بادر تقوم بإدارة خمس حاضنات وكان ذلك كالآتي:

- إنشاء أول حاضنة (حاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات الرياض)عام 2008 في الرياض، تضم عدد 35 مشروع محتضن حاليا وعدد المتخرجين هو 10.
- حاضنة تقنية التصنيع المتقدم: بدأت في 2010، تضم عدد 21 مشروع محتضن حاليا، وبلغ عدد المتخرجين 2.
- حاضنة التقنية الحيوية: بدأت في عام 2010، تضم 16 مشروع محتضن، عدد المتخرجين01.
- حاضنة بادر لتقنية المعلومات والاتصالات جدة: بدأت في عام 2014،تضم 14 مشروع محتضن، عدد المتخرجين3.

حاضنة بادر للتقنية في الطائف، بدأت في 2015، تضم 6 مشاريع محتضنة.

4. **التحديات التي واجهت بادر:**

- رواد الأعمال يرفضون التنازل عن حصص في مشاريعهم ويفضلون الاقتراض عن الاستثمار؛
- ضعف استخدام بطاقات الائتمان؛
- قوانين الشركات؛

- الثقافة الاجتماعية تفضل الوظيفة على العمل الحر مما يجعل رواد الأعمال لا يتفرغون لمشاريعهم؛
- ضعف ثقافة الاستثمار الفردي في المشاريع الصغيرة؛
- وجود فجوة في تمويل المراحل الأولية.

5. **بعض انجازات بادر لتقنية المعلومات والاتصالات 2015:**

- أول استحواذ عالمي لأحد محتضنين بادر(عنواني) من قبل شركة مريم؛
- عدد المحتضنين 90؛
- بلغ عدد الحاضنات المعتمدة في الإعداد والتدريب والموارد البشرية 12 حاضنة؛
- بلغ عدد الحاضات التي تعمل بشكل تام 05 حاضنات؛
- عدد المتخرجين 16 حاضنة.[09]

النتائج والتوصيات:

تأسيساً على ما سبق ذكره يمكن القول بأن حاضنات الأعمال من الآليات الهامة والمتطورة في عالم اليوم والتي تستطيع المساهمة الفعالة في القضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل دول العالم، لذا نجد أن هذه المشروعات تحتاج لخطط واستراتيجيات واضحة، وهذا ما عمل عليه مشروع بادر كحاضنات أعمال لتقنية المعلومات والاتصالات في السعودية ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- تكوين بيئة عمل متكاملة تهدف إلى مساعدة المنشئات الصغيرة على النجاح؛
- نسبة نجاح المنشئات الصغيرة التي تبدأ ضمن حاضنة هي87%؛
- نسبة نجاح المؤسسات الصغيرة التي تبدأ خارج الحاضنات35%؛
- تقديم المشورة التجارية التي تحتاجها المنشئات الصغيرة؛
- تقييم المشاريع بواسطة خبراء متخصصون؛
- وضع خطط تنفيذ الأعمال لرؤية أشمل للمشروع التجاري.

ومن خلال الطرح السابق لبرنامج بادر لحاضنات الأعمال في السعودية يمكن الخروج ببعض التوصيات اللازمة لتنمية المزايا التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال هذه الحاضنات وذلك على النحو الآتي:

- إنشاء صناديق استثمارية لدعم الاستثمار الفردي؛
- تفعيل دور شبكات الاستثمار في التوعية وتمكين الفرص؛
- تعديل قوانين الشركات لتوفير خيارات استثمارية تخدم المستثمرين والفرديين والاستثمار الجريء؛
- زيادة الوعي بالانترنت وبثقافة ريادة الأعمال؛
- زيادة الثقة المواقع الالكترونية مثل نظام موثوق؛
- إيجاد حلول لقنوات الدفع.

قائمة المراجع:

1. محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص189.
2. عاطف الشيراوي إبراهيم، حاضنات مفاهيم مبدئية وتجارب دولية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2005.
3. علي سامي، دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضربسكرة، ص140.

4. عبد الله سعد الهاجري، دور حاضنات الأعمال في التنمية الصناعية في دولة الكويت، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية في التنمية الصناعية 12-14 أكتوبر، تونس، ص07.
5. حاضنات الأعمال والدعم الفني للمنشات الصغيرة والمتوسطة.
6. منى رضوان النخالة، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة، الشباب والتنمية في فلسطين، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية، 24-25- افريل 2012، ص17.
7. http://portal.bu.edu.sa/web/34029982/about-college.
8. http://portal.bu.edu.sa/web/34029982/dean-s-word
9. محمد الحزيمي، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في الخليج.
10. عبد العزيز الحرقان، حاضنات التقنية ومنظومة الإبداع، الموقع الالكتروني www.badirlCT.com